



جامعة الخليل

كلية الدراسات العليا

الإدارة العامة

رسالة ماجستير بعنوان

دور هيئات الحكم المحلي في فلسطين في التنمية الاقتصادية

الطالبة: أسماء أبو مارية

رسالة ماجستير

الخليل - فلسطين

1443 هـ / 2022 م

رسالة ماجستير بعنوان

دور هيئات الحكم المحلي في فلسطين في التنمية الاقتصادية

إعداد الطالبة :

أسماء أبو مارية

إشراف

د. أسامة شهوان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير من كلية الدراسات العليا في تخصص الإدارة العامة / جامعة الخليل

1443 هـ / 2022 م



جامعة الخليل

كلية الدراسات العليا

الإدارة العامة

إجازة الرسالة

دور هيئات الحكم المحلي في فلسطين في التنمية الاقتصادية

اسم الطالب : اسماء احمد نعيم ابو ماريما

الرقم الجامعي : 21819057

المشرف : د. اسامه شهوان

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2022/4/20 م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم  
وتوافقهم :

التوقيع: .....

التوقيع: .....

التوقيع: .....

1. رئيس لجنة المناقشة: د. اسامه شهوان

2. ممتحنا داخليا : د. حسين عبد القادر

3. ممتحنا خارجيا: د. سمير حزبون

القدس - فلسطين

1443 هـ / 2022 م

## الإهداء

إلى والديّ الكريمين

إلى أخوتي وأخواتي

إلى نروحي وبنائي

إلى كل مسلم حريص على كتاب الله

إلى شعب فلسطين المرابط على أرض الجهاد والرباط

أهدي بحثي المتواضع آملاً من الله عز وجل أن يتقبله ويجعله في ميزان حسناتي

يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم

إلى كل هؤلاء أهدي هذه الرسالة

الباحثة: أسماء أبو مارية



أقرار

أقر أنا مقدمة الرسالة أنها قدمت لجامعة الخليل، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد. وأن هذه الدراسة أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الاسم: أسماء أبو مارية

التوقيع: .....

التاريخ: 2021/ /

## الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم، حيث قال تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم" (سورة إبراهيم، الآية 7). فيا رببي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

وأصلي وأسلم على سيدنا محمد بن عبد الله القائل: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

فبعد شكر الله على نعمه أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي الفضلاء العاملين في جامعة الخليل وأخص بالذكر الدكتور المشرف (أسامة شهوان) الذي تكرم علي بالتوجيه والإشراف على إعداد هذه الدراسة، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الذين سهلوا لي مهمة البحث عن الكتب اللازمة لهذا الموضوع فجزاهم الله خير جزاء.

وأتوجه بالشكر أيضاً إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، داعياً الله عز وجل أن يأخذ بأيديهم وأن يوفقهم وأن يجزيهم خير الجزاء إنه سميع مجيب.

## قائمة المحتويات

د.....	ملخص
ر.....	Abstract
ث.....	قائمة المحتويات
1 .....	الفصل الأول
1 .....	مقدمة الدراسة
1 .....	1.1 المقدمة
3 .....	1.2 مشكلة الدراسة
4 .....	1.3 فرضيات الدراسة
4 .....	1.4 أهداف الدراسة
5 .....	1.5 أهمية الدراسة
6 .....	1.6 حدود الدراسة
6 .....	1.7 محددات الدراسة
7 .....	1.8 التعريفات الإجرائية
8 .....	1.8 خلاصة الفصل
9 .....	الفصل الثاني
9 .....	الإطار النظري والدراسات السابقة
9 .....	2.1 المقدمة
9 .....	2.2 الحكم المحلي
9 .....	2.2.1 التطور المفاهيمي للحكم المحلي
11.....	2.2.2 الحكم المحلي في ظل الاحتلال
12.....	2.2.3 الحكم المحلي في ظل السلطة الفلسطينية
16.....	2.2.4 الحكم المحلي والادارة المحلية
17.....	2.2.5 وظائف الحكم المحلي
18.....	2.3 الإدارة المحلية
19.....	2.3.1 مقارنة بين الحكم المحلي والإدارة المحلية

- 2.3.2 مستويات الهيئات المحلية ..... 21
- 2.3.3 أنواع المستويات المحلية ..... 21
- 2.4 الحكم المحلي بين المركزية واللامركزية ..... 23
- 2.4.1 المركزية في الحكم المحلي ..... 23
- 2.4.1.1 أنواع المركزية ..... 24
- 2.4.1.2 فوائد المركزية ..... 24
- 2.4.1.3 مميزات المركزية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
- 2.4.1.4 انتقادات المركزية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
- 2.4.2 اللامركزية في الحكم المحلي ..... 25
- 2.4.2.1 أشكال اللامركزية ..... 25
- 2.4.2.2 أنواع اللامركزية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
- 2.4.2.3 أقسام اللامركزية ..... 26
- 2.4.2.4 مزايا اللامركزية في الحكم المحلي ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
- 2.4.2.5 مساوئ اللامركزية في الحكم المحلي ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
- 2.5 البلديات ..... 26
- 2.5.1 تعريف البلدية ..... 26
- 2.5.2 دور البلديات ..... 27
- 2.5.3 تصنيف البلديات ..... 28
- 2.5.4 تمويل البلديات ..... 29
- 2.6 التنمية الاقتصادية ..... 30
- 2.6.1 مفهوم التنمية الاقتصادية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
- 2.6.2 نشأة التنمية الاقتصادية ..... 30
- 2.6.3 خصائص التنمية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
- 2.6.4 أبعاد التنمية الاقتصادية ..... 32
- 2.6.5 أهداف التنمية الاقتصادية ..... 34
- 2.6.6 أهمية التنمية الاقتصادية ..... 36
- 2.7 مجالس الخدمات المشتركة ودورها في التنمية الاقتصادية ..... 37

2.7.1	تعريف مجالس الخدمات المشتركة	37
2.7.2	النشأة التاريخية لمجالس الخدمات المشتركة	37
2.7.3	أهمية مجالس الخدمات المشتركة	38
2.7.4	دور مجالس الخدمات المشتركة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين	38
2.8	صندوق اقراض البلديات ودوره في التنمية الاقتصادية	38
2.8.1	تعريف صندوق اقراض البلديات والهيئات المحلية	38
2.8.2	نشأة صندوق اقراض البلديات والهيئات المحلية	39
2.8.3	مهام وصلاحيات صندوق اقراض البلديات والهيئات المحلية خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.	
2.8.4	دور صندوق اقراض البلديات والهيئات المحلية في التنمية الاقتصادية	40
2.9	الدراسات السابقة	41
2.9.1	الدراسات العربية	41
2.9.2	الدراسات الأجنبية	51
2.9.3	التعليق على الدراسات السابقة	52
الفصل الثالث		55
منهجية الدراسة		55
3.1	المقدمة	55
3.2	منهج الدراسة	55
3.3	مجتمع الدراسة	55
3.4	عينة الدراسة	56
3.5	أداة الدراسة	57
3.5.1	صدق أداة الدراسة	57
3.5.2	ثبات أداة الدراسة	59
3.6	خطوات تطبيق الدراسة	61
3.7	المعالجة الإحصائية	61
3.8	تصحيح المقياس	62
الفصل الرابع		63

نتائج الدراسة.....	63
4.1 النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول.....	63
4.2 النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.	
4.3 النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث.....	72
4.4 النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع.....	76
4.5 النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الخامس.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.	
الفصل الخامس.....	91
تحليل ومناقشة النتائج والتوصيات:.....	91
5.1 نتائج الدراسة.....	91
2.5 استنتاجات الدراسة.....	101
3.5 توصيات الدراسة.....	102
قائمة المصادر والمراجع.....	104
المراجع الأجنبية.....	110
المواقع الالكترونية.....	110
الملاحق.....	111
ملحق رقم (1): الاستبانة.....	111
ملحق رقم (2): تقرير المشاريع التقديرية في الهيئات المحلية خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.	
ملحق رقم (3): تقرير التمويل الذاتي.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.	
ملحق رقم (4): كشف حساب نفقات تشغيلية.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.	
ملحق رقم (5): كشف حساب إيرادات العاب الحديقة....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.	
ملحق رقم (6): كشف حساب إيرادات تشغيلية.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.	
ملحق رقم (7): كشف حساب إيرادات تضمين مرافق الحديقة خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.	
ملحق رقم (8): تقرير الإنجاز حسب المشروع.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.	

## ملخص

تهدف الدراسة التعرف إلى واقع الحكم المحلي الإداري والقانوني والمالي وما دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين. حيث صيغت الدراسة من خلال السؤال الرئيسي: ما واقع الحكم المحلي الإداري والقانوني والمالي وما دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين؟ ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية. ولكي تحقق الدراسة اهدافها وفق المنهجية العلمية، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهداف الدراسة. وذلك من خلال استخدام استبانة تكونت في صورتها النهائية من (61) فقرة وبعد التحقق من صدق الأداة تم توزيعها على عينة مؤلفة من (100) من الموظفين العاملين في جميع البلديات والهيئات المحلية. وقد استخدمت الدراسة اساليب التحليل من خلال برنامج التحليل الاحصائي SPSS وذلك للتحقق من واقع الحكم المحلي الإداري والقانوني والمالي وما دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين.

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها:

- على الرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني، إلا أن الهيئات المحلية الفلسطينية تمكنت من مواجهة هذه الظروف وتخطيها، ومنح المواطنين الخدمات المحلية الكافية لهم، لكن هذه الخدمات متوسطة تحتاج إلى التطوير والاستحداث والعمل المستمر.
- يتوفر في فلسطين نظام حكم محلي جيد ومقبول ، بحيث يتمتع الحكم المحلي في فلسطين بدرجة مرتفعة من اللامركزية والاستقلالية والديمقراطية وإدارة الموارد المالية والاستثمارية، ومع ذلك يبقى هذا النظام يحتاج إلى العمل المستمر وتكثيف الجهود خصوصاً فيما يخص مجال المساءلة والرقابة، وأيضاً مواجهة التحديات والمعوقات التي تواجه نظام الحكم المحلي الفلسطيني.

وبعد تحليل النتائج، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- يجب على الهيئات المحلية أن تهتم بدور المواطن في الرقابة وإعداد الموازنات، وضرورة بناء رؤية واضحة لدى المواطنين حول حاجاتهم من الحكم المحلي.
- قيام الهيئات المحلية بالعمل على تفعيل دور المواطن والمشاركة الجماهيرية في الخطط التنموية وعملية صنع القرار المحلي، والعمل على تطبيق المحاسبة الإدارية البيئية كأحد أبرز أشكال مواكبة التطور في الممارسات المحاسبية داخلها.
- انشاء برامج تثقيفية لتوعية المواطن بدوره في دعم البلديات والمحافظات على ممتلكاتها ودوره في تطويرها، كذلك تعريفه بدور البلديات في التنمية وتقديم الخدمات.
- السعي لاستكمال منظومة المشروعات الأساسية والضرورية في الأقاليم والمحليات من خدمة وتعليمية وصحية واجتماعية وأمنية .

الكلمات المفتاحية: حكم محلي، تنمية، التنمية الاقتصادية، المركزية، اللامركزية، البلدية.



## **The reality of local government and its role in achieving economic development in Palestine.**

### **Abstract**

The study aims to know the reality of the administrative, legal and financial local government and its role in achieving economic development in Palestine. Where the study was formulated through the main question: What is the reality of local administrative, legal and financial governance, and what is its role in achieving economic development in Palestine? This question has a number of sub-questions. In order for the study to achieve its objectives in accordance with the scientific methodology, the descriptive analytical method was used to reach the objectives of the study. This was done through the use of a questionnaire in its final form consisting of (61) items, and after verifying the validity of the tool, it was distributed to a sample of (100) employees working in all municipalities and local authorities. The study used the methods of analysis through the statistical analysis program SPSS in order to verify the reality of the administrative, legal and financial local government and its role in achieving economic development in Palestine.

**The study reached a number of results, the most important of which are:**

- Despite the difficult economic and political conditions that the Palestinian society is going through, the Palestinian local authorities

were able to face and overcome these conditions, and to provide citizens with adequate local services for them, but these services are medium that need development, innovation and continuous work.

- There is a good and acceptable local government system in Palestine, so that local government in Palestine enjoys a high degree of decentralization, independence, democracy, and the management of financial and investment resources. However, this system remains in need of continuous work and intensification of efforts, especially with regard to the field of accountability and oversight, as well as facing challenges and obstacles. Facing the Palestinian Local Government System.

**After the analysis of the data, the researcher suggests the following:**

First: Local authorities should pay attention to the citizen's role in monitoring and preparing budgets, and the need to build a clear vision for citizens about their needs from local government.

Second: Local authorities work to activate the role of the citizen and public participation in the development plans and the local decision-making process, and work on the application of environmental management accounting as one of the most prominent forms of keeping pace with the development in accounting practices within them.

Third: Establishing educational programs to educate citizens about their role in supporting municipalities and preserving their properties and their role in

developing them, as well as introducing them to the role of municipalities in development and service provision.

Fourth: Seeking to complete the system of basic and necessary projects in the regions and localities in terms of service, education, health, social and security.

**Keywords:** local government, development, economic development, centralization, decentralization, municipality.

## الفصل الأول

### مقدمة الدراسة

#### 1.1 المقدمة

تعتبر الهيئات المحلية تاريخياً المصدر الأول لنظرية العقد الاجتماعي والتفاعل الجماهيري كونها تعكس مدى رغبة الأفراد والقوى المجتمعية في تنظيم احتياجاتها الأساسية، وأسس وطرق الوصول إليه بأرخص التكاليف وأقل جهود، فعلى مر العصور القديمة كان هناك لكل مجتمع إدارة تتولى تدبير ثرواته وتسيير شؤونه التي كانت تزداد مع مرور الزمن تعقداً وتنوعاً، وعليه نشأت النظم المحلية متمثلة بمجموعة من السكان الذين كانت تربطهم علاقات ومصالح مشتركة، ويسكنون على بقعة جغرافية محددة وبحاجة إلى خدمات مشتركة (العكش، 1998).

تتسم تجربة الحكم المحلي في معظم الدول النامية، أو التي تمر بظروف انتقالية بحالة من ضعف وهشاشة البنى المشكلة لها، وغياب الوضوح في التعريف، وتشوش عملها ووظائفها، فضلاً عن مشاكلها المالية، وفضلاً عن ذلك ضيق المساحة الاستقلالية التي تتمتع بها لممارسة وظائفها ومسئوليتها بشكل كفوٍ وخاضع للمساءلة، تعد الصراعات المسلحة، والكوارث الطبيعية من أهم العناصر المؤثرة في قدرة الهيئات المحلية فهي تكشف بوضوح عمق تأثير قطاع الحكم المحلي بالصراعات الدائرة أو الكوارث الطبيعية (Hamill and Ali-Ahmad, 2008).

لقد واجهت عملية التنمية في فلسطين شتى أنواع السلب والتعطيل، بفعل ممارسات الاحتلال المختلفة، التي أثرت على جوانبها المتعددة، وهناك من الباحثين من أوجب مواكبة التنمية في

فلسطين مع جهود قيام الدولة واستحالة تحقيق التنمية في ظل الاحتلال والآخرين راؤوا بوجودها في ظلها، بهدف الحفاظ على الثوابت والمقدرات السياسية والاقتصادية وفي طليعتها الأرض التي هي محور الصراع ووعاء التنمية (بارود، 2005).

تعتبر الهيئة المحلية اللبنة الأساسية لبناء أي نسيج مجتمعي وتنظم العلاقة بين الفاعلين الرئيسيين في المجتمع المحلي من منظور تنموي، ومن ناحية أخرى فإن البلدية هي التي تحدد أنواع وأشكال الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة في نطاق نفوذها وحدود سلطتها المحلية، ذلك من خلال برامج التخطيط المكاني والمخطط الهيكلي والتفصيلي لاستعمالات الأراضي، وتوزيع مختلف الأنشطة والقطاعات على الأراضي (أبو سمرة، 2006).

ان الهيئات المحلية في فلسطين بصورة خاصة، تعتبر عصباً رئيسياً في البنية العامة لتطلعات وطموحات المجتمع المحلي من أجل تأسيس الدولة الفلسطينية الحديثة المرتقبة، وركيزة أساسية لممارسة العملية السياسية على الصعيد المحلي، من أجل ذلك فإن فعالية هذه المؤسسات ونجاحها في أداء دورها وقيامه بمهامها المختلفة تعتبران من المؤشرات ذات الدلالة لا على نوعية وحيوية النظام السياسي داخل الدولة فحسب، بل على قوى المجتمع التفعيلية، فهي المؤسسة الوحيدة القادرة على الربط والتنسيق بين جميع الفعاليات داخل هذا المجتمع حيث يبرز هذا الدور بشكل كبير في البلدان التي تسلب حرية شعوبها كما هو الحال في فلسطين (الصوراني، 2006).

بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية إثر توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، نشأت وزارة الحكم المحلي وأتبع لها جميع البلديات والهيئات المحلية في قطاع غزة والضفة الغربية، وصدر قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية، والذي نظم عمل البلديات ووزارة الحكم المحلي في مناطق السلطة الوطنية وحدد هياكلها وأدوارها وبرامجها ومهامها وصلاحياتها (مجلة الوقائع الفلسطينية).

تبرز العلاقة وطبيعتها بين السلطة المركزية والتمثلة هنا في وزارة الحكم المحلي والسلطة المحلية، كأحد أهم المواضيع التي يدور حولها جدل دائم لم ينته بعد، خاصةً أن تلك العلاقة تأتي في ظل عدم وجود دولة فلسطينية وسيادة وطنية حقيقية، وغياب الرؤية الاستراتيجية لاستعمالات الأراضي، إضافة لمحدودية الموارد، ومحدودية المشاركة وعدم تمكين المجتمع من التخطيط لتحقيق أهدافه في التنمية.

## 1.2 مشكلة الدراسة

تشكل الهيئات المحلية حلقة الوصل بين المواطن والسلطة التنفيذية المركزية، كما وتلعب دور الوسيط بينهما، وبسبب خضوع تلك الهيئات في فلسطين للاحتلال والتهميش لفترات طويلة مما أدى إلى غياب البرامج التنموية الحقيقية ذات البعد الشمولي والمستدام، وتدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع المحلي الفلسطيني.

ونظراً لأهمية الحكم المحلي وبرامجه وأثره على حاضر ومستقبل المجتمع، وتلمس لواقع الحكم المحلي وما يعانيه من صعاب ومعوقات، واستشعاراً للمسؤولية تجاهها، وإيماناً بدورها الفاعل في تنمية المجتمع بكافة فئاته وشرائحه ودعم صموده، فقد جاءت هذه الدراسة في إطار الأهمية المتزايدة للتنمية الاقتصادية، ما دفع الباحثة للتعرف على آفاق التنمية الاقتصادية ومساهمة الحكم المحلي في تحقيقها من خلال دراسة واقع ودور الحكم المحلي وبرامجه وموارده وإمكاناته والمعوقات التي يجابهها وآليات تفعيل دوره لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال توجيه السؤال الرئيس وهو:

**ما دور الحكم المحلي الإداري والقانوني والمالي في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين؟**

ومن خلال السؤال الرئيس يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما واقع الحكم المحلي الإداري والقانوني والمالي في فلسطين؟
2. ما دور الحكم المحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين؟

3. هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \geq 0.05)$  بين واقع الحكم المحلي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين .

### 1.3 فرضيات الدراسة

في ضوء الأسئلة السابقة، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1. محدودية الموارد المتاحة للحكم المحلي (المادية والبشرية)، تُعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين.
2. تتسجم برامج وأدوار الحكم المحلي مع متطلبات ومجالات التنمية الاقتصادية في فلسطين.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \geq 0.05)$  بين واقع الحكم المحلي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تعزى للمتغيرات الديموغرافية (البلدية أو الهيئة ، موقع البلدية أو الهيئة ، تصنيف البلدية ، نوع الاجتماعي ، المركز الوظيفي سنوات الخدمة ، المؤهل العلمي ).

### 1.4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. دراسة وتقييم واقع الحكم المحلي الإداري وبرامجها المتعددة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، في ضوء العلاقة القانونية والإدارية التي تربط هيئات الحكم المحلي مع وزارة الحكم المحلي، وصلاحيات كل منها، وذلك في حدود إمكانياتها ومواردها المتاحة.
2. تحديد وتقييم دور الحكم المحلي التنموي، ومجالات التنمية الاقتصادية التي تساهم فيها، والمعوقات التي تواجهه الحكم المحلي في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، واقتراح آليات لتفعيل دورها والتغلب على تلك المعوقات.

3. تقديم توصيات والاقتراحات المبنية على النتائج التي تم توصل لها.

## 1.5 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الناحيتين الآتيتين:

### أولاً: الأهمية النظرية (الأكاديمية)

تتمثل أهمية هذه الدراسة النظرية في قلة الدراسات السابقة والأبحاث التي تحدثت عن "دور الحكم المحلي الإداري والقانوني والمالي في فلسطين في تحقيق التنمية الاقتصادية"، وذلك بما تضيفه من معلومات علمية قيمة للمكتبة الفلسطينية.

### ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية)

تكمن أهمية الدراسة العملية في الموضوع نفسه والذي تتناوله الدراسة وهو التنمية الاقتصادية بشكل عام، وتسلب الضوء على الحكم المحلي ودوره في تحقيق تنمية اقتصادية، وأهمية الحكم المحلي أهمية عالمية في الأوساط العلمية والسياسية والاقتصادية والفكرية، بسبب ملامسته للمطالب الإنسانية الأساسية، لا سيما في دول العالم الثالث الذي تمثل فلسطين جزءاً منه، وبشكل خاص أهمية التنمية الاقتصادية.

كذلك تتمثل أهمية هذه الدراسة في تطوير إدارات الحكم المحلي وقياس مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين، وأيضاً تقويم وتعزيز العلاقة التي تربط السلطة المركزية (وزارة الحكم المحلي) والهيئات المحلية في فلسطين، وتوزيع الصلاحيات، وسبل تطوير البيئة القانونية وسن التشريعات اللازمة لتعزيز دور الحكم المحلي وبرامجها وصلاحياتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، إضافةً إلى المساعدة في تطوير الواقع التنظيمي والتقسيم الإداري للحكم المحلي، ومستويات وتصنيف الحكم المحلي في فلسطين، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.



## 1.6 حدود الدراسة

### 1. الحد الموضوعي:

دراسة واقع الحكم المحلي وبرامجه المتعددة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية بمجالاتها المختلفة، في حدود العلاقة القانونية التي تربطها بوزارة الحكم المحلي وكذلك في ضوء إمكاناتها ومواردها المتاحة، من وجهة نظر جمهور المواطنين متلقي الخدمات، كذلك المعوقات التي تقف أمامها وآليات تفعيل دورها.

### 2. الحد الزمني:

أجريت الدراسة في الفصل الثاني من العام الدراسي 2020 / 2021م، وهي الفترة التي سيتم فيها جمع البيانات.

### 3. الحد المكاني:

وقعت الاختيار في هذه الدراسة الحالية على بعض هيئات الحكم المحلي في مدينة الخليل .

## 1.7 محددات الدراسة

- قلة حجم عينة الدراسة بالنظر إلى حجم المجتمع، وذلك نظراً لصعوبة توزيع كافة الاستبيانات في كافة الهيئات المحلية والبلديات، نظراً للظروف التي يمر بها الشعب الفلسطيني حالياً من حالة طوارئ بسبب تفشي فايروس الكورونا في الأراضي الفلسطينية، وكذلك وجود الاحتلال الإسرائيلي، وما ترتب عليه من إغلاق بعض المناطق.

- صعوبة الحصول على أعداد الموظفين العاملين في الهيئات المحلية والبلديات في فلسطين وفي محافظة الخليل بشكل خاص، لأن هذه المعلومات متوفرة في وزارة الحكم المحلي، ونظراً للظروف لم تتمكن الباحثة من الحصول على الأرقام الصحيحة في ذلك.

- صعوبة الوصول إلى الموظفين للحصول على المعلومات اللازمة منهم إلا من خلال الهيئات المحلية، وفي الغالب كانت الهيئات المحلية ترفض مثل هذا الأمر، على الرغم من وجود تصريح من الجامعة بذلك.

## 1.8 التعريفات الإجرائية

### 1. التنمية:

هي التطور البنوي أو التغيير البناني للمجتمع، ولمختلف أبعاده سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم تنظيمية من أجل توفير أفضل الوسائل للحياة ولكل أفراد المجتمع (مدحت القرشي، 2007).

### 2. التنمية الاقتصادية:

تعني عملية تتضمن تغيرات جذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارية وكذلك في التوجهات العامة وفي حالات عدة حتى في الحالات والمعتقدات، إذ أنها عملية تغير في هيكل الانتاج وهيكل الاستخدام وتتضمن تسارعها في النمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والقضاء على الفقر وتهدف التنمية إلى تحسين نوعية الحياة ويشمل هذا التقدم في المجال الاقتصادي والمجالات غير الاقتصادية كحرية الفرد والثقافة (القرشي محمد صالح تركي، 2009).

### 3. الحكم المحلي:

هو نظام الحكم الذي يتم بموجبه ممارسة الحكم الذاتي في منطقة جغرافية محصورة ضمن الدولة، بواسطة مشاركة سكان تلك المنطقة في إدارة شؤونهم ضمن استقلالية يضمنها دستور وقوانين الدولة الأساسية (العكش، 1998).

#### 4. الإدارة المحلية:

هي أسلوب إداري بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، يشرف على إدارة كل وحدة منها هيئة تمثل الإدارة العامة لأهلها، على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية، وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون (موسوعة الحكم المحلية).

#### 5. المركزية الادارية:

تعني تركيز مظاهر السلطة العامة أو الوظيفة الإدارية في الدولة وتجميعها في يد الحكومة المركزية في العاصمة، دون مشاركة هيئات شعبية منتخبة كالمجالس البلدية والقروية (سليمان الطماوي، 1992).

#### 6. اللامركزية الإدارية:

يقصد بها توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية أو مصلحة مستقلة، بحيث تكون هذه الهيئات في ممارستها لوظيفتها الإدارية تحت إشراف ورقابة الحكومة (سليمان الطماوي، 1992).

### 1.8 خلاصة الفصل

تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة ودرس في مقدمته أهمية التنمية الاقتصادية وما صاحب ذلك من تغيرات جوهرية في فهم آليات و فلسفة الحكم المحلي وبروز الحكم المحلي كحلقة وصل بين المواطن والسلطة المركزية التنفيذية، مما أوصلنا لمشكلة حول واقع ودور الحكم محلي ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين، وأسئلتها وفروضها، وصولاً لتحديد أهداف الدراسة وحدودها.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### 2.1 المقدمة

يتناول هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، حيث أن التعرف على دور الحكم المحلي في التنمية الاقتصادية في فلسطين يقتضي من الباحثة الوقوف عند التطور المفاهيمي للحكم المحلي، والتطور التاريخي له في ظل الاحتلال الإسرائيلي وفي ظل السلطة الفلسطينية أيضاً، بالإضافة إلى بيان علاقة الحكم المحلي مع الإدارة المحلية ومستويات الهيئات المحلية والمركزية واللامركزية في الحكم المحلي، والتعرف على التنمية الاقتصادية وأنواعها وأهميتها، وكل ذلك في إطار الدراسات السابقة التي تتحدث عن هذا الموضوع.

#### 2.2 الحكم المحلي

##### 2.2.1 التطور المفاهيمي للحكم المحلي

لم يكن نظام الحكم المحلي أو نظام الإدارة المحلية ابتكاراً حديثاً للإنسانية، بل إنه نظام لازم البشرية منذ أقدم العصور حتى الآن، وأن مبرر وجود الحكم المحلي أو الإدارة المحلية في دولة من الدول ليس تعبيراً عن الديمقراطية الإدارية فحسب كما هو البرلمان تعبيراً عن الديمقراطية، بل إن الحكم المحلي والهيئات المحلية، كجزء من مستوياته، يعد الأصل الأول والأساس الذي استمدت منه الدول الحديثة الفكر الديمقراطي، ومبدأ سيادة حكم الشعب، وأخذت منه أساس وجودها ونشأتها وحدود وظيفتها التي قامت من أجلها، فنشأ الديمقراطية في الحكم ليس بالشيء المنفصل عن تاريخ الإدارة والحكم المحلي أو تاريخ الهيئات المحلية، بل ملازم لها، فقد أكد معظم

علماء فقه الإدارة، أنه لا يمكن أن تقوم إدارة محلية أو حكم محلي في بلاد غير الديمقراطية، ولا تقوم الديمقراطية بدون هيئات محلية. (الجمال، 1961)

إن فكره وجود هيئات محلية تقوم بإدارة شؤونها بنفسها من خلال هيئة حاكمة محلية تعود إلى عصور قديمة، مرتبطة بالتجمعات الإنسانية الأولى، فقد نشأت مثل هذه الوحدات نتيجة تجمع أفراد مع بعضهم البعض، وتواجدهم في مناطق جغرافية معينة مثل ضفاف الأنهار ومنابع المياه ومفترقات طرق المواصلات، وقامت هذه التجمعات بتحقيق أهداف تتضمن تسهيل عملية درء المخاطر التي يوجهها هؤلاء الأفراد، والمساعدة في تنفيذ المشاريع المشتركة، مثل إقامة المعابد والمنازل والمشاغل الصغيرة، الأمر الذي يسهل على هذه التجمعات عملية تحقيق الاكتفاء الذاتي نتيجة تقديم أفرادها خدمات لبعضهم البعض. (العكش، 1988)

ومع تطور المجتمع الإنساني وانتقاله إلى مرحلة الاستقرار في القرى والمدن، فقد برزت ضرورة وجود فرد أو مجموعة من الأفراد لتنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع، فظهرت تبعاً لذلك الأصول الأولى للحكومات المحلية، بصورتها البدائية، حيث نلاحظ قيام شيخ القبيلة ومجلس الكبار فيها بإدارة شؤونها، وكذلك الأمر في القرى والمدن التي أصبح يدير شؤونها فرد بمعاونة مجموعة سكانها، وقد مارس شيوخ القبائل وحكام المدن والقرى صلاحيات تنفيذية وتشريعية وقضائية خلال فترة حكمهم. (العكش، 1988)

إن قطاع الحكم المحلي الفلسطيني، بما في ذلك المجلس البلدية والقروية، تعمل على تقديم الخدمات للسكان منذ إنشائها الذي مضى على وجود بعضها لفترة طويلة مثل بلديات المدن الكبرى التي أنشئت خلال الحقبة العثمانية في القرن التاسع عشر، أو غيرها من المجالس التي تتابع تشكيلها خلال فتره الانتداب البريطاني على فلسطين أو خلال عهد الأردن وصولاً إلى عهد السلطة الوطنية الفلسطينية (دراويش، 2017).

إن خضوع الأراضي الفلسطينية لإدارات أجنبية واحتلال بشكل متعاقب شكل حائلاً موضوعياً أمام نشوء وتمايز تجربة إدارة لا مركزية، ما جعل هيئات الحكم المحلي والبلديات فيها تفتقر

لنموذج واضح يرتبط بفلسفة الإدارة اللامركزية، ومزاياها، ودورها التنموي، فقد "عملت السلطات الأجنبية الحاكمة على جعل هيئات الحكم المحلي والبلديات تقوم بالعمل على خدمة وتحقيق أهدافها وأغراضها الاحتلالية، وليس لخدمة المواطنين، لهذا كان هدف هذه السلطات المركزية المتعاقبة على فلسطين فيما يخص الهيئات المحلية هو إلحاقها وعدم تطورها حتى لا تكون مؤسسات رسمية مستقلة في أهدافها ونشاطاتها ونطاق تمثيلها للسكان ودون الخوض في التشكيلات الإدارية فترة الحكم العثماني، والانتداب البريطاني لذلك تجدر الإشارة إلى الحكم المحلي في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) في الفترة التي تلت نكبة عام 1948م وحتى الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م. بانتقال قطاع غزة للإدارة المصرية عملت بلديتان في القطاع هما بلدية غزة وبلدية خان يونس وفق النظام الانتدابي البريطاني، وقد اقتصرتا حدود صلاحيتهما على تقديم الخدمات الأساسية للسكان مع استمرار تبعيتها للإدارة المصرية التي لم تقم بإحداث أي تطوير يذكر على الحكم المحلي طوال فترة مسؤولياتها عن القطاع، وفي الضفة الغربية، والتي خضعت للحكم الأردني فقد ازداد عدد البلديات فيها من ثماني بلديات عشية النكبة إلى خمس وعشرين بلدية حتى عام 1967م، وقد عملت هذه البلديات بموجب قانون البلديات الأردني، والذي يمنح السلطة المركزية السيطرة الكاملة على البلديات، حيث تكون تابعة مباشرة لوزير الداخلية والقائم مقام، حيث انحصرت صلاحيات البلديات آنذاك بالمهام والخدمات الأساسية. (اشتية وحباس، 2004)

## 2.2.2 الحكم المحلي في ظل الاحتلال

في ظل الاحتلال الإسرائيلي عقب (1967) م كرس الاحتلال قواه في أن يضع المفاتيح كلها في يده، لذلك قررت إدارة الاحتلال إجراء الانتخابات للهيئات المحلية الفلسطينية في عامي (1972، 1976) م، لهدفين يتمثل أولهما في إضفاء طابع شرعي، ووجه ديمقراطي لاحتلالها للأراضي الفلسطينية، وثانيهما دعم مرشحين ممن لا يحملون توجهات معادية للاحتلال يتمكنون عبرهم من إدارة الشأن الفلسطيني الداخلي بيسر، ويشكلون تدرجاً واجهة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية لتمثيل الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال. فقد نظم الاحتلال أول انتخابات عام (1972)م للهيئات

المحلية الفلسطينية في ظل انشغال الفلسطينيين في حرب ايلول، وكانت النتيجة انها فازت فيها الشخصيات التقليدية ، ونتيجة لاطمئنانه الى النتائج، أعاد الكره في عام (1976)م، ولكنها أفرزت فوز التيار الوطني، مما جعل الاحتلال يعيد دراسة المشهد، ويتخذ سياسات مختلفة كان من نتائجها زيادة قبضته على الحكم المحلي وعزل الرؤساء المنتخبين الذين مثلو دورا سياسيا كبيرا. وتعرض بعض الرؤساء لمحاولات اغتيال أدت الى اصابة البعض منهم بإصابات خطيرة، وانتهت سياسات الاحتلال بعزلهم وتعيين ضباط عسكريين لإدارة البلديات الكبرى. وقد يكون من المفارقات الاحتلال أنه أصدر القرار بوجوب اشراك المرأة ترشيحا وانتخابيا، ذلك في الامرين العسكريين رقم (627/519) في الضفة وغزة والصادران عام (1981)م، والذي أتاح للمرأة الفلسطينية المشاركة في العملية الانتخابية (وزارة الحكم المحلي، 2009).

من الواضح أن الاحتلال الإسرائيلي بجميع إجراءاته هدف قبل إنشاء السلطة إلى تهميش وإضعاف هيئات الحكم المحلي الفلسطينية، ويكفي أن نورد مثالا إحصائياً لنعكس قدر الإهمال المتعمد الذي تعرضت له تجربة الحكم المحلي في الأراضي الفلسطينية، فكما ذكر فقد كان عدد الهيئات المحلية في الضفة الغربية عام 1967 خمس وعشرين بلدية، وفي قطاع غزة بلديتين، ولم تشهد فتره الاحتلال حتى عام 1991م سوى استحداث بلدية في الضفة الغربية (يطا) وبلديتين في قطاع غزة (دير البلح ورفح). وقد ارتبطت الخطط الإسرائيلية آنذاك - والتي ما زال مستمرة حتى بعد إنشاء السلطة الفلسطينية- بنقل أعباء إدارة الشؤون المحلية للسكان مع الاحتفاظ بالسيطرة على الأراضي والموارد والحدود (شتيه وحباس، 2004).

### 2.2.3 الحكم المحلي في ظل السلطة الفلسطينية

أثر التوقيع على الاتفاقية المرحلية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية عام 1993 م والمتعلقة بمناطق في قطاع غزة واريحا، وبعد الاعلان عن اقامة سلطة الوطنية بموجب هذه الاتفاقية عام 1994 م وصدر مرسوم رئاسي فلسطيني والقاضي باستمرار العمل بالقوانين والأنظمة التي كانت سارية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل الخامس من حزيران عام 1967 م في الاراضي الفلسطينية، اثر ذلك بدأت السلطة الفلسطينية عملها في تشكيل وتنظيم ذاتها. وقد

ضمت هيكلية السلطة الفلسطينية من البداية وزارة تعنى بشؤون المجالس والوحدات المحلية في فلسطين أطلق عليها وزارة الحكم المحلي (لامركزية الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2000).

تأسست أول وزارة للحكم المحلي في فلسطين عام 1994م وتعتبر الهيئات المحلية الأساس لنظام الحكم المحلي الفلسطيني، وتشير نشرات وزارة الحكم المحلي على تعزيز اللامركزية، وتوفير حكم محلي قائم على المشاركة وتحدد الوزارة رؤيتها بالتالي: " حكم محلي رشيد قادر على تحقيق التنمية المستدامة بمشاركة مجتمعية فاعلة "، وتأتي أهمية الرؤية أنها توضح الطريق والأهداف التي تسعى لها المؤسسة. فيما تعلن الوزارة عن رسالتها بأنها "وزارة رائدة تعمل على بناء قدرات الهيئات المحلية وتنمية مواردها لتصبح أكثر قدرة على تحقيق رفاهية مواطنيها في إطار حكم محلي رشيد" (وزارة الحكم المحلي، الخطة الاستراتيجية، 2010-2014).

وتدرج الوزارة نظام الحكم المحلي في فلسطين تحت ما يسمى "بالنظام الوحدوي للحكم المحلي" ويعني ذلك أن الحكومة المركزية هي المسيطرة مع تفويض لبعض الصلاحيات والمسؤوليات للهيئات المحلية (وزارة الحكم المحلي، 2012).

ومنذ نشأتها حققت الوزارة انجازات هامة، بالإضافة الى تنظيم هيكليتها الخاصة وتوظيف وتدريب كوادرها، وانشاء دوائر لها في المحافظات الفلسطينية المختلفة، قامت الوزارة بإقامة ادارة محلية في أكثر من خمسمائة تجمع سكاني، لم يكن لمعظمها من قبل تنظيم أو وضع حقيقي، معتمدة في ذلك على أسلوب التعيين. وعلى الصعيد البلديات، فقد استحدثت الوزارة بلديات في العديد من المناطق، حيث تم تحويل بعض المجالس القروية الى بلديات لأسباب سياسية بالرغم من أن تلك المجالس لم تكن لها موارد مالية أو فنية تساعد على التحول الى بلديات مما اثار مشاكل متعددة، ويوجد في الوقت الراهن حوالي 400 هيئة محلية فلسطينية تتوزع وفقاً لنوعها الى 146 بلدية و 10 مجلساً محلياً، 242 مجلساً قروياً (عمرو، 2009).



ومع تأسيس السلطة الفلسطينية في العام 1994، أصبحت هيئات الحكم المحلي تابعة بالكامل للسلطة الفلسطينية عبر وزارة الحكم المحلي، والتي أشرفت على وضع السياسات والهياكل التنظيمية، وعملت على مأسسة عمل هيئات الحكم المحلي، والإشراف على موازنتها، ولكنها من جهة أخرى عملت على تعزيز اللامركزية، وتفويض العديد من الصلاحيات والاختصاصات لهيئات الحكم المحلي (تقرير تنمية البشرية، 2004).

منذ أن قدمت السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، وقد وجدت نفسها أمام تركة ثقيلة من الأنظمة والقوانين والأوامر العسكرية بما فيها ما يتعلق بالسلطات المحلية وكان من ضمن هذه القوانين التي صادق عليها رئيس السلطة الفلسطينية قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997، وقانون الانتخابات المحلية عام 1996م، في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية شهد قطاع الحكم المحلي توسعا كميا كبيرا ( عبد ربة، 2009).

ويحدد القانون اختصاصات وحدات الإدارة المحلية ومواردها المالية وعلاقتها بالسلطة المركزية ودورها في اعداد الخطط التنموية وتنفيذها وذلك نص في مادة (15) من قانون الهيئات المحلية الفلسطيني رقم (1) لسنة 1997 أي أن هذه القانون حدد الوظائف والصلاحيات وسلطات المجلس المحلي (شهبان، 2016). قيد القانون الهيئات المحلية حرية الهيئات المحلية في الشؤون المالية لذلك اوغلت القوانين المتتابعة في تفصيل البنود المالية وتحديد ما يضمن اعتماد البلديات على السلطة المركزية كمصدر تمويل أساسي من جهة وفرض رقابة مالية صارمة على هذه الهيئات المحلية، حيث خصصت موازنات صغيرة الحجم لا تتناسب وحاجات السكان من الخدمات الأساسية وحصل أن تم تخفيض هذه الموازنات مع عدم سماحها للبلديات بفرض ضرائب ورسوم لتغطية الخدمات التي تقدمها للسكان (قانون الهيئات المحلية الفلسطيني 1997).

تقسم البلديات الفلسطينية إلى أربع فئات وهي البلديات فئة (أ) التي تضم المدن الرئيسية في المحافظات الفلسطينية أما الفئة (ب) فتشمل المدن التي يزيد عدد سكانها عن 150 ألف نسمة في حين تشمل الفئة (ج) المدن التي يتراوح عدد سكانها بين خمسة آلاف إلى 150 ألفاً، وأخيراً الفئة (د) التي تضم البلديات التي يقل عدد سكانها عن 5 آلاف نسمة يقع على كاهل الهيئات المحلية

إدارة الموازنات السنوية لها وترتفع باضطراد من عام لآخر. فقد ارتفعت القيمة الاجمالية لهذه الموازنات من نحو خمسة ملايين دولار في عام 1967 إلى 53 مليون مع حلول عام 1980 في حين واصلت ارتفاعها لتصل إلى حوالي 90 مليون في العام 1993م (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008).

إضافة الى زيادة عدد البلديات والمجالس القروية قامت وزارة الحكم المحلي منذ تأسيسها بدمج عدد من التجمعات الصغيرة في تجمعات أكبر، فتم تشكيل مجالس الخدمات والتخطيط الاقليمي المشتركة بناء على النظام رقم 1 لعام 1998، بحيث ضمت هذه المجالس عدد من الهيئات المحلية القريبة جغرافيا من بعضها بعضا، والتي تشترك في علاقات اجتماعية وثقافية واقتصادية متشابهة، وذلك سعيا الى تطوير هذه المجالس المشتركة لتصبح بلدية واحدة في المستقبل. كما ساهمت وزارة الحكم المحلي بإيجاد مجالس خدمات مشتركة في المناطق الريفية، حيث يوجد تقريبا 84 مجلس خدمات مشتركة، منها مجالس الخدمة واحدة مثل التخلص من النفايات الصلبة وصيانة شبكات المياه ومنها متعددة الأغراض تشمل التخطيط والتطوير وساهمت المجالس الخدمات المشتركة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بمشاركة فاعلة من الهيئات المحلية، وتحسين الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية للمواطنين بالشراكة بين أكثر من هيئة محلية بما يضمن تحسين جودة الخدمة وتقديمها للمواطنين بكفاءة وفعالية عالية (شهبان، 2015).

أدركت الوزارة منذ بداية تأسيسها ضرورة تشجيع وخلق مؤسسات متخصصة قادرة على رفع مستوى الهيئات المحلية ولعب أدوار مختلفة متخصصة تسهم في تعزيز أنظمة الحكم المحلي في فلسطين، فشجعت نشأة أجسام مركزية مستقلة ذات أدوار محددة، فظهر اتحاد البلديات كتعاونية طوعية للهيئات المحلية، وخطت السلطة خطوة اضافية بتشجيع تأسيس صندوق واقراض البلديات (صندوق البلديات ) وذلك بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء الفلسطيني رقم 09/36/32 بتاريخ 20 تشرين أول 2005 كمؤسسة شبه حكومية تعمل بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي بناء على سياسات والخطط الوطنية على تسريع التوجه الفلسطيني نحو قيام هيئات حكم محلي تتمتع

بالديمومة، ومكتفية ذاتيا، ولا مركزية، ومتطورة وجديرة بالانتمان من خلال ادارتها للأموال المتأتية لقطاع الحكم المحلي (وزارة الحكم المحلي، 2012).

#### 2.2.4 الحكم المحلي والادارة المحلية

فكرة الاستقلالية والنزعة لإدارة الشؤون المحلية قديمة قدم الانسانية، لكن مصطلح الحكم المحلي يعتقد أن أول ظهور له كان في أواخر القرن التاسع عشر، ثم تطور هذا ليأخذ تفصيلات أكثر عبر اللامركزية الادارية، وعلاقة الوحدات الادارية مع المركز، لا سيما البلديات والمجالس القروية وغيرها من تشكيلات الادارية وحدود علاقتها بالسلطة الحاكمة وبالمركز. ثم كان لتصاعد المشاركة والديمقراطية قدر كبير في تطوير نظام الحكم المحلي، بحيث أصبح واقعا لا يمكن تغييره في جميع الدول الحديثة (طه حسن، 2008).

في مجتمعاتنا العربية يعتقد أن ظهور نواه الحكم المحلي كان بصدور نظام التقسيمات الادارية العثماني عام 1877م، وبعد تشكيل بلدية القدس بسنة اعوام 1866م اذ صدر قانون البلديات والذي اوجد أول أساس قانوني ينظم انشاء البلديات، وظهرت بعد هذا القانون بلديات كثيرة منها في المدن الفلسطينية (عكا، الرملة، يافا، غزة، اللد)، وقد أملى ضعف الدولة العثمانية واتساعها تبني هذا القانون، في محاولة لفرض سيطرة على الاقاليم البعيدة من ناحية، ومن ناحية أخرى محاولة لإرضاء السكان المحليين الساخطين على تراجع قبضة الدولة العثمانية، وأيا كانت الأسباب فان هذا التوجه من الدولة العثمانية، أوجد نوعا جديدا من اللامركزية الادارية في الدولة، وكانت احدى صوره ميلاد البلديات الفلسطينية الكبرى في التجمعات الكبيرة، والتي وان كانت مهامها محدودة الا انها بدأت تمارس نوعا من الادارة والاستقلالية في تقديم بعض الخدمات (عبد العاطي).

حاولت الطرق والأساليب الإدارية إيجاد صيغ إدارية وسياسية على السيطرة على الوحدات الإدارية في الدولة، فكانت صيغة الحكم المركزي مقابل الحكم اللامركزي، والإدارة المباشرة مقابل تفويض الصلاحيات والسلطات، ومن هنا تبلورت فكرة ما بات يعرف في الفكر النظري

"بالحكم المحلي" أو "الإدارة المحلية" كواقع إداري جديد، وأصبحت مصطلحات لها أركانها، ومميزاتها، وتتباها العديد من دول العالم في سبيل إدارة هيئاتها المحلية (الخلايلة، 2009).

### 2.2.5 وظائف الحكم المحلي

أصبح الحكم المحلي أسلوبا اداريا معتمدا في معظم الدول، وتختلف المسميات بين الدول، ولكنها في نهاية تشير الى نوع من اللامركزية الادارية في ادارة الحكم وتفويض السلطات، واشراك المجتمع المحلي في صنع القرار وتنفيذه، وحسب دراسة صدرت عن وزارة الحكم المحلي فان مفهوم الحكم المحلي هو "صياغة عمل جماعي، وتنفيذه على المستوى محلي". وفي ذلك الفهم اشارة للأدوار المباشرة وغير المباشرة للمؤسسات الرسمية للحكومة المحلية، كذلك لدور كل من القواعد غير الرسمية والمنظمات الأهلية والمشاركة الشعبية في الصياغة والتنفيذ ومتابعة العمل الجماعي (وزارة الحكم المحلي-فلسطين، 2010).

الحكم المحلي يمثل اللامركزية الإقليمية، وهو كيفية توزيع وتقاسم السلطات والمسئوليات بين الحكومة المركزية وبين الهيئات المحلية في المناطق الجغرافية المختلفة (وحدات محلية)، على أن تتوافر في كل منها مجموعة من العناصر والمقومات من أهمها: الاعتراف بشخصيتها القانونية، ولديها المقدرة على تكوين وحشد موارد مالية خاصة بها، في إطار من الرقابة تمارسه الحكومية المركزية على أعمال المجالس المحلية لتحقيق المصلحة العامة (عبد الوهاب، 2010).

**وهنا نلاحظ أن الدراسات والأبحاث تكاد تجمع على أربع وظائف رئيسية للحكم المحلي:**

- الوظيفة الأولى: وظيفة (سياسية): وتشمل التمثيل الديمقراطي والمشاركة الشعبية في العملية الانتخابية المحلية وهي أساس التنمية السياسية للمجتمع، وغيابها يعتبر أهم مشاكل الحكم المحلي.
- الوظيفة الثانية: (وظيفيه خدماتيه): وتشمل تأمين وتقديم وتوفير الخدمات والبرامج البلدية لعموم المواطنين في مناطق سكانهم، ومشاركتهم في توزيع السلطة ما بينهم وبين الحكومة.

- الوظيفة الثالثة: (وظيفة تنمية): وتشمل الدور التنموي المحلي في إطار الرؤية التنموية العامة على الصعيد المحلية والإقليمية والوطنية.
- الوظيفة الرابعة: (وظيفة تشريعية): من خلال تطوير قدرات محلية ليصبح الحكم المحلي قادراً على صياغة التشريعات اللازمة بما يحقق ديمقراطية حقيقية، ويكون بذلك القرار نابعاً من المواطن نفسه، لأن الهيئات المحلية هي الأقدر على ترجمة رغبات المواطنين. وعليه يمكن تبني التعريف التالي للحكم المحلي على أنه إعداد رؤية مشتركة على المستوى الوطني، يتم تنفيذها محلياً باستراتيجيات مختلفة، بواسطة الهيئات المحلية والبلديات (محمد جاسم، 2015).

### 2.3 الإدارة المحلية

تعتبر الإدارة المحلية أسلوب في اللامركزية الإدارية تقوم بموجبه الحكومة المركزية بتفويض جزء من صلاحياتها إلى السلطات المحلية في المناطق والأقاليم المختلفة (العكش، 1998).

أما موسوعة (الحكم المحلي)، فتعتبرها: أسلوب إداري، بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، يشرف على إدارة كل وحدة منها هيئة تمثل الإدارة العامة لأهلها على أن تستقل هذه الهيئات وارد مالية ذاتية، وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون (موسوعة الحكم المحلي، 211).

كما عرفها (القانون الفلسطيني) بأنها: "وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي وإداري معين"، في حين أن هناك من يعتبر أن الإدارة المحلية هي: أسلوب من أساليب التنظيم الإداري يراد به توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية في الدولة وبين الهيئات الإدارية المتخصصة، على أساس إقليمي لقياس ما يعهد به إليها تحت رقابة السلطة (قانون رقم (1) لسنة 1997).

### 2.3.1 مقارنة بين الحكم المحلي والإدارة المحلية

وجه الاختلاف	الحكم المحلي	الإدارة المحلية
النشأة	ينشأ بموجب الدستور / النظام الأساسي للدولة.	تنشأ بموجب القانون واللوائح.
الاختصاص	قضائي، تشريعي، تنفيذي وتمثل في الحكومات الفيدرالية والاتحادية.	تنفيذي فقط، تختص بأقاليم ذات خصائص سكانية واقتصادية محددة متجانسة.
الارتباط	يرتبط بشكل الدولة وتعتبر أسلوب من أساليب التنظيم السياسي.	ترتبط بالتنظيم الإداري للدولة وتعتبر من أساليب التنظيم الإداري.
الاستقلالية	أجهزة تنفيذية مستقلة نسبياً عن الحكم المركزي.	أجهزة إدارية تنفيذية مستقلة نسبياً عن الحكم المركزي.
الرقابة	تمارس عليه رقابة غير مباشرة من السلطة المركزية.	تخضع لرقابة وإشراف السلطة المركزية.
مدى ثبات الاختصاص	يتمتع اختصاصها بدرجة ثبات عالية.	اختصاصاتها قابلة للتغير زيادة أو نقصان.
الصلاحيات	ممنوحة بموجب التشريع ولا تُنزع إلا بقرار الهيئة التشريعية.	ممنوحة بموجب التشريع القانوني.
الشمولية	تشمل الإدارة المحلية والحكم المحلي على حد سواء.	صورة من صور الحكم المحلي.

(عبد العاطي، صلاح، 2005) (المعاني وأبو فارس، 1995)

هناك ثلاثة اتجاهات نظرية لتمييز بين الحكم المحلي والادارة المحلية:

الاتجاه الأول: يعتبر الإدارة المحلية هي لا مركزية إدارية لتوزيع الوظائف الإدارية ما بين الحكومة المركزية والهيئة المحلية، في حيث أن الحكم المحلي هو لا مركزية سياسية لتوزيع الوظائف السياسية بينهما، فضلا عن حصر الإدارة الملحية بالجوانب التنفيذية فقط، واتساع نطاق الحكم المحلي، ليشمل صلاحيات سياسية وتوجيهية.

أما الاتجاه الثاني: فيعتبر أن الإدارة المحلية ما هي إلا خطوة باتجاه الحكم المحلي، بدءاً من تفويض الصلاحيات الإدارية للمستوى المحلي وصولاً للاستقلالية التامة

في حين أن الاتجاه الثالث يرى: أنه لا يوجد فرقاً بين كلا المصطلحين، وأن كل منهما يعبر عن نفس المفهوم من خلال الممارسة الفعلية رغم الاختلاف الظاهري بينهما.

وبرغم من اختلاف وجهات النظر، فإن تلك الاتجاهات وإن اختلفت فإنها تنطلق من رؤية ثلاثية الأبعاد لعناصر الهيئات المحلية والتي تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية وهي الاستقلالية والتمثيلية والتمايزية.

فمن ناحية الاستقلالية فهي تعني: تمتع الوحدة المحلية/ الهيئة المحلية بقدر من الاستقلالية ضمن حدود إقليمية معترف بها. ولها شخصيتها الاعتبارية، وتحدد علاقتها بالسلطة المركزية عبر نظام لا مركزي، يشمل النواحي الإدارية ومالية ضمن ضوابط قانونية ورقابية معينة.

أما فيما يخص التمثيلية فهي: أن مجالس تلك الوحدات والهيئات الملحية إنما تأتي عبر صناديق الانتخابات من خلال الاختيار الحر للمواطنين لممثليهم تعبيراً عن مصالحهم وخياراتهم.

وتمايزيه هذه الوحدات: تنطلق من كلا المبدئين السابقين، كحصيلة مكملة لاستقلالها وتمثيلها، وتقوم على أساس الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة عن غيرها من المجتمعات.

وإجمالاً لكل ما قيل فيما يتعلق بالفروق بين الإدارة المحلية والحكم المدني، نجد أن "الإدارة المحلية" هي الاصطلاح العلمي والعملي الأكثر تعبيراً عن أسلوب الإدارة المحلية، وهنا لا بد من

الإشارة بأن قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لعام 1997، قد سمي الوزارة التي تتبع لها الهيئات المحلية الفلسطينية بتسمية "وزارة الحكم المحلي" ووزيرها "وزير الحكم المحلي". (عبد العاطي، صلاح، 2005) (والمعاني وأبو فارس، 1995).

### 2.3.2 مستويات الهيئات المحلية

تتباين أنظمة الحكم المحلي من دولة لدولة، وقد تتباين داخل الدولة الواحدة من مرحلة زمنية لمرحلة أخرى، ويعود ذلك لتأثير الحكم المحلي بالبيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، فضلاً عن الحقبة التاريخية التي يوجد فيها، ويراعي في علمية تقسيم المستويات ضرورة توفير مجموعة من الاعتبارات والمعايير داخل كل وحدة إدارية محلية وتلك الاعتبارات هي (عبد الوهاب، سمير، 2010):

1. تجانس المجتمع المحلي من الناحية الاجتماعية والثقافية.
2. الشخصية المعنوية المستقلة ضمن حدود الإقليم في الدولة.
3. توافر الموارد والإمكانيات المالية والمادية والبشرية والكفاءة الإدارية.

وكذلك تتباين الدول من حيث عدد المستويات الإدارية التي تأخذ بها، بحسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، فتجد دول لا يوجد بها سوى مستوى محلي واحد يلي الحكومة المركزية (كما في الدول البسيطة)، أو حكومة الولاية (كما في الدول المركبة).

### 2.3.3 أنواع المستويات المحلية

#### 1. نظام المستوى الواحد (البلديات):

وتأخذ بهذا النظام بعض الدول العربية مثل الإمارات العربية المتحدة، لبنان، قطر، الكويت، الأردن، وفلسطين، وذلك من خلال نظام المستوى الواحد البلديات.

البلدية ← الحكومة المركزية



في فلسطين يكون لكل محافظة محافظ، وهو ممثل رئيس الوطنية الفلسطينية ورئيس الإدارة العامة وأعلى سلطة في محافظة ويشرف على تنفيذ السياسة العامة للسلطة، وبحسب المادة رقم(8) من المرسوم الرئاسي رقم (22) لعام 2003م فالمحافظ يرأس المجلس التنفيذي في المحافظة والذي يتكون من: مديرو الدوائر الحكومية في المحافظة عدا المحاكم والنيابة العامة، وعدد من رؤساء البلديات، كما يرأس لجنة التنظيم والتخطيط في نطاق محافظة (عبد الوهاب، سمير، 2009).

## 2. نظام المستويين المحليين:

وتأخذ به الكثير من دول العالم، مثل إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، المملكة العربية السعودية، وتونس، حيث توجد هناك المقاطعات (المناطق) والتي تقسم بدورها لبلديات (عبد الوهاب، سمير، 2009).

الحكومة المركزية ← المقاطعة ← البلدية.

## 3. نظام الثلاث مستويات المحلية:

وهناك من الدول من تقسيم أقاليمها لثلاث مستويات محلية مثل: فرنسا، الهند، والمغرب، يحث تقسم الأقاليم لمحافظة والتي بدورها تُقسم لبلديات.

البلدية ← المحافظة ← الإقليم ← الحكومة المركزية

يتبين لنا أن عدد المستويات المحلية يتباين من دولة لأخرى حسب الظروف، وقد تلجأ بعض الدول إلى عملية دمج البلديات للتغلب على بعض المشاكل والصعوبات التي تواجهها البلديات الصغرى، بهدف رفع كفاءتها وفعاليتها الإدارية والمالية (عبد الوهاب، سمير، 2009).

## 2.4 الحكم المحلي بين المركزية واللامركزية

إنه من المفيد التمييز بداية بين ثلاثة أنماط للحكم المحلي، واعتماد المناسب بناء على الحكم الموجود وظروفه، بغرض تحقيق الحكم الذاتي وعدم صنع القرار على المستوى المحلي:

النمط الأول: نقل القرار الإداري لمكاتب وطواقم الحكم الإداري على المستوى المحلي في المحافظات بحيث تعطي سلطة أوسع لاتخاذ القرارات المحلية المستقلة، وفي هذا النمط من الحكم المحلي اللامركزي، يتوجه الطاقم نحو مركزية لكسب الشرعية بدل التوجه للمجتمع المحلي.

النمط الثاني: تفويض السلطة في مجال الخدمات، والمتعلقة بتوفير خدمات ووظائف محددة للسلطة المحلية، وتلك السلطة التمثيلية تكون تحت إشراف الحكم المركزي.

النمط الثالث: انتقال السلطة السياسية، حيث يتم نقل السلطة الحقيقية لكيانات وطنية فرعية لديها القدرة والصلاحيات لصنع القرار المحلي حول الخدمات دون الرجوع للسلطات المركزية.

إن تلك الأنماط الثلاثة من البرامج، تشكل توجه نحو تأكيد متزايد حول المشاركة للمجتمع المحلي في صنع القرار المحلي، وعند الأخذ بأحد تلك الأنماط، يجب أخذه متكاملًا مع تحديد العلاقة بين الهيئات المحلية والسلطة المركزية (محمد جاسم، 2015).

### 2.4.1 المركزية في الحكم المحلي

تقوم المركزية على تجميع السلطة في يد هيئة رئاسية واحدة في جميع أنحاء الدولة بمعنى لا يوجد في الدولة إلا سلطة واحدة تتولى الوظائف بنفسها، أو بواسطة موظفين لا تكون لهم سلطة

وقد عرفها الزهيان بأنها: "أسلوب إداري ممثلي الحكومة المركزية (حكام، وزراء، مدراء) في الأقاليم صلاحيات غير واسعة ويمنحون بدورهم ممثليهم في المدن والقرى صلاحيات محدودة جداً ويحتكرون بدرجة عالية صلاحية اتخاذ القرارات" (الزهيان، 1999).

والمركزية قد تكون سياسة تتمثل في تجميع السلطة السياسية في يد جهة رئاسية واحدة وقد تكون اقتصادية تقوم على أساس إشراف الدولة على كافة أوجه النشاط الاقتصادي وتوجيهه تبعاً لخطة محددة، وضمن فتره زمنية معلومة. أما المركزية الإدارية فنقوم على تجميع النشاط الإداري من تخطيط وتنظيم وإشراف وتوجيه، وما إلى ذلك بيد الجهاز التنفيذي للدولة في العاصمة السياسية أو في مركز المؤسسة وفروعها في المناطق المختلفة خارجها (العكش، 1998).

#### 2.4.1.1 أنواع المركزية

تتمثل أنواع المركزية فيما يلي (العكش، 1996):

1. المركزية السياسية: وتتمثل في تجميع السلطات السياسية في يد جهة رئاسية تنفيذية واحدة.
2. المركزية الاقتصادية: وتقوم على أساس إشراف الدولة بأجهزتها على كافة النشاطات الاقتصادية، وتوجيهها تبعاً لخطة مركزية محددة، وضمن فترة زمنية معلومة.
3. المركزية الإدارية: وتقوم على تجميع النشاطات الإدارية، من تخطيط وتنظيم وإشراف وتوجيه ورقابه في يد الجهاز التنفيذي والرقابي للدولة.

#### 2.4.1.2 فوائد المركزية

1. المحافظة على الوحدة السياسية والاستقرار في دول العالم وبخاصة في العالم الثالث.
2. تركيز جهود الدولة في تنفيذ خطط تنموية شاملة مركزية لتحقيق آمال وأهداف الشعوب.
3. تطبيق خطط تنموية إقليمية ضمن الخطة التنموية الشاملة بهدف تحقيق تنمية متكاملة.
4. وضع القواعد والسياسات وتوحيدها في المجالات الفنية والاستراتيجية، التي تقدمها للسكان في كافة أرجاء الدولة، وإدارتها بشكل موضوعي بما لا يتأثر بالنواحي الإقليمية والقبلية (العكر، 2005).

## 2.4.2 اللامركزية في الحكم المحلي

أن اللامركزية هي تمكين المجتمعات المحلية من صنع قراراتها الخاصة بالاتفاق (في ظل محددات تصنعها الحكومة المركزية)، خاصة فيما يتعلق بالخدمات العامة الأساسية ذات البعد المحلي (Rani D.Myllen, 2007).

في حين أن (عبد الوهاب) يقول: أن اللامركزية تنطوي على توزيع السلطات والمسئوليات بين الأشخاص، والمستويات الإدارية المختلفة في المنظمة (بين الحكومة المركزية وغيرها من الوحدات المحلية الإدارية والفرعية والهيئات الإقليمية والمحلية)، سواء من خلال التفويض أو النقل (عبد الوهاب، سمير، 2009).

### 2.4.2.1 أشكال اللامركزية

للامركزية ثلاث أشكال رئيسية هي:

1. تخفيف تركيز صنع القرار: ونقله لمستويات محلية، وفي هذا الشكل يتم نقل مكاتب للسلطة الإدارية إلى مكاتب محلية وإقليمية، مما يعطي فرصة لاتخاذ القرار بشكل أقرب محلياً.
2. التفويض: وفي هذا الشكل تعطي الهيئات المحلية مسؤوليات عن خدمات ووظائف محدودة، بحيث تكون تحت إشراف صارم نسبياً من السلطة المركزية.
3. نقل الصلاحيات: وفي هذا الشكل، فإن السلطات والصلاحيات الخاصة بالحكم تنتقل فعلياً بشكل جزئي/ كلي إلى وحدات سياسية فرعية محلية وإقليمية في المدن والبلديات والقرى (ورقه نقاش حول تشكيل لامركزية الحكم المحلي، 2006).

## 2.4.2.2 أقسام اللامركزية

تقسم اللامركزية إلى قسمين هما (الخالية، 2009):

1. لا مركزية إقليمية: وهو النوع الذي ينتج عنه الحكم المحلي، ويقوم على تنظيمه الجهاز الإداري بطريقة تسمح بتعدد الأشخاص الإداريين على أساس إقليمي، ويكون هؤلاء الأشخاص منتخبين مما يجعلهم أكثر اتصالاً بالجمهور ويخضعون للإشراف والرقابة الحكومية فيما يعرف بالوصاية الإدارية فضلاً عن الرقابة الشعبية من القواعد الانتخابية.
2. لامركزية مرفقية (مصلحية): وتعني الاعتراف بالشخصية المعنوية لأحد مرافق العامة في الدولة، مما يمنحها إدارة شؤونها بحرية، بهدف ضمان حسن سير المرفق العام وضمان فعاليته على الصعيدين الإداري والاقتصادي.

## 2.5 البلديات

### 2.5.1 تعريف البلدية

هي ادارة محلية ذات الصفة عامة وشخصية معنوية تتمتع بالاستقلال المالي والاداري. فلها أن تستملك، وتشترى، وتبيع، وتقبل الهبات، وتنشئ العقود، وتتقاضى أمام المحاكم (حاتم، 1979).  
تعتبر أحد أدوات تحقيق الرفاهية للمجتمعات المحلية، تتكون الهيئة المحلية من أربع عناصر متلازمة ومتداخلة، يؤدي كل عنصر دوراً مستقلاً، وتتفاعل العناصر الأربعة لتؤدي دوراً واحداً وتشمل (ارشيف بلدية دورا، 2016):

- \* العنصر الاول هو الأبنية والتجهيزات والأموال المنقولة وغير المنقولة.
- \* العنصر الثاني هو التشريعات سواء قوانين او تعليمات او أنظمة.
- \* العنصر الثالث هو الموظفين سواء كانوا دائمين او غير ذلك.
- \* العنصر الرابع هو رئيس وأعضاء المجلس.

## 2.5.2 دور البلديات

تمارس البلديات صلاحياتها بموجب التشريعات والقوانين التي نصت عليها السلطة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو واستلامها في فلسطين فأصدرت قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) للعام (1997) لتفعيل دور الهيئات المحلية الفلسطينية وتركيز مبدأ اللامركزية في عملها وتطبيق القوانين الفلسطينية على المناطق التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. وهذه الصلاحيات كما حددت في القانون الفلسطيني للهيئات المحلية الفلسطينية في مادة رقم (15) من عام (1997) تتمثل في نقاط التالية:

تخطيط البلدة والشوارع، المياه والكهرباء، المجاري، المباني ورخص البناء، النظافة، فضلات الطرق، الحرف والصناعات، الاسواق العامة، المنتزهات، المؤسسات الثقافية والرياضية، الصحة العامة ورقابة عليها، المحلات العامة، الباعة المتجولين والبسطات، وسائل النقل البري والبحري، الاحتياطات للسيول والفيضانات والحرائق والكوارث وغيرها، الاوزان والقبان، التسول، المقابر، الفنادق، الدواب، الكلاب، ادارة اموال وممتلكات الهيئة المحلية، تخويل المجلس صلاحية وضع الأنظمة (قانون الهيئات المحلية الفلسطينية، المادة 15، 1997).

ويستلم مجلس البلدية مهامه بعد نتائج الانتخابات مباشرة وينتخب المجلس لمدة اربع سنوات ويسمح أن ينتخب لدورة ثانية ويقوم المجلس بعقد اجتماع دوري كل اسبوع يناقش فيه القضايا المهمة ويتم الموافقة على القرار بالإجماع من قبل أعضاء المجلس البلدية أو ثلثي أعضاء المجلس وفي حال تغيب رئيس البلدية ونائبه يترأس الجلسة العضو الأكبر سنا وبعد الموافقة على القرار يسجل في سجل خاص مثبت ويوقع عليه الرئيس وأعضاء مجلس البلدية ومدير البلدية (المصري، 2009).

وحسب قانون الهيئات المحلية تمنح الهيئة المحلية الشخصية المعنوية، وهذه الشخصية تعطي الهيئة المحلية الكثير من السمات أهمها (راضي ليو، 2008):

- \* الذمة المالية المستقلة: حيث تستطيع الاحتفاظ بإيراداتها ولها ميزانية مستقلة، كما أن ذمتها المالية مستقلة عن ذمة الأفراد العاملين بها.
- \* حق التقاضي: حق مقاضاتها ومقاضاة الغير.
- \* الأهلية القانونية: بحيث تمكن الهيئة المحلية من اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات.
- \* وايضا يكون لها موطن وعنوان مستقل، كما تمارس جانبا من السلطة، ويعتبر أموالها أموالا عامة، ولكن الشخصية المعنوية لا تعطي للهيئة الاستقلال التام عن الدولة.

### 2.5.3 تصنيف البلديات

كان لتزايد عدد الهيئات المحلية وتباين قدراتها وامكانياتها ومواردها، نشوء فجوات ادارية في التعامل مع البلديات ضمن نسق موحد، من هنا خرجت فكرة تصنيف البلديات الى الفئات (أ، ب، ج، د) وقام التصنيف على أسس حددتها الادارة العامة للبحث والتطوير اهمها:

1. الاعتراف بالتصنيف القائم فعلا قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، بمعنى الاعتراف بما حصلت عليه الهيئة المحلية من مسمى وتصنيف يبقى كما هو.
  2. الاعتراف بالتجمعات السكانية الكبيرة كهيئات محلية (بلديات) دون معيار واضح حيث:
    - \* صنفت مراكز المحافظات على أنها بلدية "أ" مثل بلدية الخليل، وبلدية رام الله والبيرة.
    - \* صنفت البلديات التي تعد أكثر من (15000) نسمة على أنها بلدية "ب" مثل بلدية حلحول، وبلدية سعير.
    - \* صنفت البلديات الصغيرة والحاصلة على مسمى بلدية قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية على أنها بلدية "ب"
    - \* صنفت البلديات ما دون (15000) نسمة حتى (5000) نسمة على أنها بلدية "ج" مثل بلدية صوريف، وبلدية بني نعيم.
    - \* صنفت البلديات التي اقل من (5000) نسمة على أنها بلدية "د".
- (اشتيه وحباس، 2004)

#### 2.5.4 تمويل البلديات

تعتبر البلديات مؤسسات خدمتية وغير ربحية ولذلك تحتاج الى مصادر دخل للقدرة على تلبية احتياجات الناس وتقديم الخدمات لها كما تحتاج الى موارد مالية للقدرة على توفير احتياجات الكفاءات البشرية العاملة فيها وتنفيذ المشاريع والمحافظة على استمراريتها لذلك تقسم عملية التمويل في البلديات الى تمويل داخلي وخارجي (ابو رحمة، 2008):

1. التمويل الخارجي: ويتمثل في الهبات التي تقدم من الجهات المانحة الأجنبية أو من المؤسسات داخلية بغرض تنفيذ المشاريع وتحسن جودة الخدمة المقدمة للمجتمع، الا أن التمويل الخارجي يسبب عدم استقلالية البلديات لأن الجهات المانحة لها الحق في محاسبة البلديات ضمن الإطار الذي تراه.
2. التمويل الداخلي: ويتمثل في اعتماد البلديات على مواردها الخاصة لتنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات للمواطنين وهذا الأسلوب يعزز من استقلاليتها واعتمادها على المشاركة المحلية من قبل المجتمع وتقسيم عملية التمويل الداخلي لموارد متعددة منها:
  - ✓ الضرائب: هي عبارة عن مبلغ من المال تفرضه البلدية على المجتمع الذي يقع تحت نفوذها الادارية.
  - ✓ الإعانات الحكومية: وهي المبالغ التي تحصل عليها البلديات من السلطات المركزية للقدرة على تغطية التكاليف والنفقات للبلديات.
  - ✓ الرسوم: هي عبارة عن مبلغ بسيط تفرضه البلدية على الخدمات التي تقدمها بهدف تغطية التكاليف.
  - ✓ القروض: هي المبالغ المالية التي تقترضها البلديات من البنوك مع التعهد بردها لتنفيذ مشاريع.
  - ✓ إيراد الأملاك العامة للهيئات: هي الاملاك التي تقع تحت سيطرة البلدية واملاتها بموجب القانون.



وكان قانون الهيئات المحلية الفلسطيني رقم 1 لسنة 1997 قد حدد بعض مصادر تمويل الهيئات المحلية في بعض نصوصه، مثل المادة 15/ج/3 التي نصت على أنه "وفقاً لأحكام هذا القانون وبالتنسيق مع الهيئات المحلية المعنية يصدر الوزير الأنظمة اللازمة لإنشاء مجالس الخدمات المشتركة وذلك فيما يتعلق بالأمور التالية: 3- جمع الضرائب والرسوم والعوائد والأجور على المشاريع المشتركة التي يقوم بها المجلس وتحديد طريقة تحصيلها وتوزيعها على ألا تتعدى الضرائب والرسوم المعمول بها. شؤون الموظفين والمستخدمين واللوازم". وكذلك المادة 22 من ذات القانون بأن "تتكون إيرادات الهيئة المحلية من:

أ-الضرائب والرسوم والأموال المفروضة أو المتأتية بمقتضى أحكام القانون أو أي نظام صادر بالاستناد إليه أو أي قانون أو نظام آخر نص فيه على استيفاء ضرائب أو رسوم أو مخالفات للهيئات المحلية.

ب-التبرعات والهبات والمساعدات التي يوافق عليها المجلس.

ج-الحصة التي تخصصها السلطة التنفيذية للهيئة المحلية".

## 2.6 التنمية الاقتصادية

### 2.6.1 نشأة التنمية الاقتصادية

كانت توجيهات التنمية في الثمانينيات هي ان تكون داخلية ذاتية وبمساهمة جميع فئات المجتمع، وأن تلبي حاجات السكان والتخلي عن الأعمال المتفرقة وغير المنظمة، مع ضرورة احياء مراكز محلية تستغل الموارد المحلية الطبيعية والبشرية استغلالاً أمثل، ومنح الأجهزة الادارية المحلية صلاحيات أوسع، فقد ساهمت الهيئات المحلية في ترسيخ أهمية التنمية وذلك من خلال برامج التنمية الذاتية والتضامن، وتثبيت السكان في مواقعهم الاصلية، والمحافظة على البيئة وتكامل

البرامج المحلية مع البرامج المركزية، واعتمادها على التصورات وطنية شاملة وتنفيذها بمشاركة الجميع، بهدف ارساء قواعد المجتمع المدني والتقاليد والديمقراطية (ولد حامدون، 2006).

كانت اهتمامات التنمية في الدول هي تحقيق التنمية الاقتصادية، وجعلت منها هدفا تسعى اليه من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية في شتى الأصعدة، وذلك حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، وان أبرز ما تتطوي عليه عملية التنمية هي احداث تغيير جذري في المجتمع يقتضي به على مسببات التخلف والفقير، الا أن مفهوم التنمية تغير مع مرور الوقت فبعدها كان الحديث عن التنمية الاقتصادية الشاملة أصبح اليوم الحديث عن التنمية البشرية المستدامة ومقاييسها واصبح الاستثمار بالعنصر البشري هو غاية كل المجتمعات والهدف الخروج من دائرة التخلف واللاحاق بركب الدول المتقدمة.

قبل تطرق لمفهوم التنمية الاقتصادية من الضروري الالمام بمختلف الجوانب المتعلقة بمفهوم التنمية. يشير رواد الاقتصاد المعاصرون الى أن هناك اختلاف قائم بين اصطلاحي النمو الاقتصادي وتنمية النمو الاقتصادي يشير الى الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي والذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، اما تنمية هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها. ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية. " لذلك فان التنمية تتمثل في التغيرات العميقة في الهياكل الاجتماعية والسياسة والاقتصادية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي لدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، الى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية (العيسوي، 2000).

ورغم الاختلاف، فان هناك اوجه تشابه بين كل من النمو الاقتصادي والتنمية من حيث:

- قد تكون في الكم والكيف ولكن لا تكون في جانب واحد وهو الكم فقط.
- يشيران لعملية تغيير واضحة وشاملة وفي الجوانب الكيفية والكمية.

لذا كلا المصطلحين لا يؤديان نفس المعنى، ويمكن تعريف التنمية على أنها: عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية، لحل مشاكل المجتمع وتحسين مستوى معيشة ابنائه: اجتماعيا واقتصاديا وصحيا وثقافيا، وبالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية والمتاحة (العسل، 2006).

وكما يعرفها البعض على أنها: عملية لتوسيع خيارات البشر على الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس كهدف للرفاه الاجتماعي. وقد عرف هذا البديل الجديد لتقييم الرفاه بمقارنه الاستطاعة بمعنى الحريات الحقيقية المتاحة للناس التي تجعل في استطاعتهم القيام بمختلف الافعال التي من شأنها تمكنهم من تحقيق نوع الحياة التي يرغبون بها (العساف، 2011).

1. تحشد الموارد الذاتية: وتنبني قاعدة انتاجية وتمويلية، ولا تعتمد على الخارج، أي أن مرتكزات البناء وقواعده تكون محلية الصنع وغير مرتبهة للدول والجهات المانحة وأجندتها.

## 2.6.2 أبعاد التنمية الاقتصادية

ان المنظومة الاقتصادية في كافة دول العالم لا يمكن فصلها عن باقي الجوانب الحياتية في المجتمعات، فهي تتأثر بالظروف والاحداث التي تمر بها هذه المجتمعات نظرا لتداخلاتها مع الكثير من الأبعاد (مركز اعلام حقوق الانسان والديمقراطية، 2014):

### 1. أبعاد اقتصادية

العمل الدؤوب على زيادة الطاقات الانتاجية للاقتصاد، من حيث التغيرات والتطورات التي تحدث في العلاقات النسبية بين كافة القطاعات الانتاجية وبين الناتج القومي، بالإضافة الى نسب العمالة

في كافة القطاعات المختلفة، حيث أن هذا النسب تتم استخدامها في اصدار الأحكام على مدى التقدم والتخلف للاقتصاد الوطني.

## 2. أبعاد اجتماعية

وتعتبر من الأساليب الحديث في العمل الاجتماعي، حيث يتم من خلالها احداث التغييرات والتحسينات الحضارية المرتبطة بأطر وطرق التفكير والعمل والحياة، وذلك من خلال التحسين المستمر للمستوى التعليمي، وزيادة مستوى الرفاهية للأفراد، بالإضافة الى الاهتمام الكبير بالطبقة المتوسطة، والطبقات العاملة، وايضا بالتنمية الثقافية الوطنية من أجل المشاركة والمساعدة في تنفيذ البرامج التنموية لإحداث التغيير اللازم للتطوير المجتمعي (الكفري، 2004).

## 3. أبعاد سياسية

الآراء والأفكار التي يتم من خلالها السعي الى تكوين الرأي العام بهدف استخدامه في التأثير لدى القرار السياسي، والسعي للمشاركة في صنع القرار من خلال تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات، وتعد هذه الخطوات من المستويات الراقية من الفكر، بحيث يتم العمل على تقوية العلاقات المجتمعية في إطار الدولة، وذلك ما يحتاج الى المرونة والفعالية الكافية من المؤسسات السياسية التي تتماشى مع المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية (الكرد، 2015).

## 4. أبعاد التنظيمية الادارية

تشكل الجهود العملية الهادفة الى الصقل والتطوير للقدرات الادارية عند الافراد، بالإضافة الى تحسين أداءهم ومهاراتهم والتأثير على بيئة العمل لديهم، وذلك من خلال دراسة الهيكل التنظيمي، واجراء التحديثات والتحسينات على الأنظمة والقوانين التي يعمل بها، وتطوير المستوى المعلوماتي والثقافي للأفراد العاملين في الإطار الاداري (الكرد، 2015).

### 2.6.3 أهداف التنمية الاقتصادية

بالنظر الى التباين الواضح في الظروف الاقتصادية والاجتماعية وثقافية وسياسة لكل مجتمع، فان من الصعب تحديد الاهداف التنموية في المجال الاقتصادي ووضعها كمييار لكافة البلدان، الا أن هناك العديد من الأهداف المشتركة والتي يمكن التركيز عليها والسعي الحثيث نحو تحقيقها في كافة المجتمعات (الشرفات، 2010):

#### 1-زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أولى أهداف التنمية الاقتصادية، أن الغرض الاساسي الذي يدفع البلاد الى القيام بالتنمية الاقتصادية انما هو انخفاض مستوى المعيشة والفقير وزيادة نمو عدد سكان فيها. ولا سبيل الى القضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، وتحاشي المشكلة السكانية، الا بزيادة الدخل القومي الحقيقي، وذلك من خلال اتاحة الفرص للحصول على الحاجات الأساسية من السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة. وان زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان، انما تحكمه عوامل معينة مثل: الزيادة في السكان وامكانيات البلد المادية والفنية. فكلما توافرت أموال أكثر، وكفاءات أحسن، أمكن تحقيق زيادة أعلى في الدخل القومي الحقيقي، وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة، فان نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا. وكذلك، كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا اضطرت الدول الى العمل على تحقيق زيادة أعلى في دخلها القومي الحقيقي، غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على امكانيات الدول المادية والفنية. ويمكن القول ان زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها، انما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية على الاطلاق في الدول النامية اقتصاديا (بكري، 1999).

#### 2-رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى معيشة مرتفع بين الأهداف العامة التي تسعى الدول النامية لتحقيقها، لأن ارتفاع مستوى المعيشة للسكان يعد من الضروريات الأساسية للحياة من مسكن وملبس ومأكل

والنظام والثقافة والقانون. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب، وانما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة. ففي معظم الدول يلاحظ بأن هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية، وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات المجتمع. كذلك فان هنالك ارتباطا وثيقا بين عدد السكان والدخل، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل، انخفض مستوى نصيب الفرد، وأدى بالتالي الى انخفاض مستوى المعيشة. ويقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة مثل: ما يستهلكه الفرد من السلع وخدمات، واشباع حاجاته الحضارية والثقافية. وتقاس قدرة الفرد على الاشباع بمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل، وبمستوى توزيع الدخل، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعا دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة (عبد الرحمن وعريقات، 1999).

### 3- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:

يعتبر تقليل تفاوت في توزيع الدخل هدف من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية، فاعلمت الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، وتعاني من اختلالات في توزيع الدخل والثروات، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر والحرمان وانخفاض مستوى دخولهم، مما يؤدي الى تدني المستوى المعيشي والتعليمي والصحي، وتزداد هذه الظاهرة تفاقا كلما كبر حجم السكان، واتسعت حدود الدولة. أن التفاوت في توزيع الدخل له مساوئ تتمثل في عدم شعور الاغلبية بالعدالة الاجتماعية، ويؤدي هذا التفاوت الى وضع الأفراد في طبقات، مما يؤدي الى هدر الموارد الاقتصادية (عليقات، 2015).

### 4- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:

يدور هذا الهدف حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي وتغيير طابعه التقليدي، ففي الدول النامية، يغلب القطاع الزراعي على البنيان الاقتصادي في مجال الانتاج، ومصدر العيش للغالبية

العظمى من السكان. كما وأنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى، كمصدر من مصادر الدخل القومي. وان سيطرتها على اقتصاديات الدول النامية، يشكل خطرا جسيما نتيجة التقلبات الاقتصادية في الانتاج والاسعار. هذا وقد سعت التنمية الاقتصادية الى التقليل من السيطرة الزراعية على الاقتصاد القومي، أو الخفض من حدتها، وتخصيص نسبة عالية من الموارد التي تمتلكها الدولة في التنمية الاقتصادية، بهدف النهوض الصناعي عبر انشاء الصناعات الجديدة أو التوسع في صناعات القائمة، وذلك لضمان القضاء على العديد من المشاكل التي تثار بسبب السيطرة الزراعية على البنيات الاقتصادية (بكري، 1999).

#### 2.6.4 أهمية التنمية الاقتصادية

أهمية التنمية الاقتصادية لأي دولة من دول العالم تكمن في الامور التالية (عريفات، 2000):

- تعتبر التنمية الاقتصادية أحد الأدوات المهمة التي تساهم وتساعد في الاستقلال الاقتصادي للدول، والابتعاد عن التبعية الاقتصادية أو التبعية بأشكالها المتعددة، وذلك نتيجة حقيقية لتحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية.
- تقوم التنمية الاقتصادية بتوفير السلع والخدمات لكافة أفراد المجتمع، وذلك بالكمية والنوعية المناسبة.
- تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم العوامل التي تساهم في تجسير الفجوات القائمة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات، وذلك يؤدي بطبيعة الحال الى ترسيه الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
- تعمل التنمية الاقتصادية على تقليل الفجوات الصارخة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

## 2.7 مجالس الخدمات المشتركة ودورها في التنمية الاقتصادية

### 2.7.1 تعريف مجالس الخدمات المشتركة

تعتبر مجالس الخدمات المشتركة من الأفكار الحديثة بهدف تعزيز العلاقة بين المجالس البلدية والقروية من أجل تطوير نظام الإدارة المحلية من جهة وخلق نوع من التعاون بين المجالس المحلية من جهة أخرى. ومجالس الخدمات المشتركة تمثل نموذجاً موسعاً من نماذج الهيئات المحلية متميزة بما يسمى تجميع وتقليص الخدمات والمشاريع العامة بحيث تشمل خدمة المواطنين في أكثر من مجلس بلدي أو قروي. وهي عبارة عن هيئة مشتركة بين عدد من المجالس المحلية لتقديم خدمة مشتركة لا يستطيع القيام بها مجلس محلي بمفرده (الربايعة، 1995).

### 2.7.2 النشأة التاريخية لمجالس الخدمات المشتركة

نفذت وزارة الحكم المحلي الفلسطيني منذ عام 1994-2007 عدة برامج تنموية وتطويرية في مختلف التجمعات السكانية الفلسطينية ومن ضمن هذه البرامج برنامج التنمية الريفية المحلية بالتعاون مع (UNDP) الذي تميز باهتمامه بالمناطق الريفية الأكثر تهميشاً والأشد حرماناً وفقراً واعتمد على تشجيع المشاركة المجتمعية وتجميع الهيئات الصغيرة في مجموعات أكبر فمن ممثلين عن الهيئات المحلية المتقاربة جغرافياً وإدارياً في الأقاليم سميت لجان التخطيط الإقليمية (محمود، 2012).



### 2.7.3 أهمية مجالس الخدمات المشتركة

تزداد أهمية المجالس المشتركة يوماً بعد يوم حيث أنها أصبحت تمثل مستقبل الحكم المحلي الفلسطيني والمخرج المناسب والعلاج الشافي لواقع الهيئات المحلية الحالي وما يعانيه من تضخم عددي وترقي على مستوى نوع الخدمات المقدمة للجمهور الفلسطيني بفعل عوامل كثيرة ومعروفة لذا فإن من أهم أهداف وأولويات الوزارة الحالية وهو تخفيض وتقليل عدد الهيئات المحلية وباتت من مهمة هذه المجالس والتي تعتبر كذلك من أهم خطوات الإصلاح التي تعكف الوزارة عن تنفيذها (محمود، 2012).

### 2.7.4 دور مجالس الخدمات المشتركة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين

إن وجود مجالس الخدمات المشتركة يحل الكثير من المشكلات حلاً مقبولاً، فمجالس الخدمات المشتركة خطوة تنظيمية جيدة فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية وتوزيعها على المواطنين في المناطق المحلية، فهذه المجالس التي تقوم بتوسيع نطاق الخدمات وإيصالها إلى أقاصي نطاق حدودها المكانية تلجأ في سبيل تنفيذ هذا الهدف إلى التعاون بين وحداتها المحلية والتنسيق في سبيل القيام بالمشاريع المشتركة (الربايعة، 1995).

## 2.8 صندوق اقراض البلديات ودوره في التنمية الاقتصادية

### 2.8.1 تعريف صندوق اقراض البلديات والهيئات المحلية

يعرف الصندوق على أنه "مؤسسة فلسطينية ذات استقلال مالي وإداري تم إنشاؤه في عام 2005 من قبل الحكومة الفلسطينية لتكون القناة الرئيسية والمفضلة لدعم عملية التطوير والإصلاح للهيئات المحلية، وفي العام 2015 تمت المصادقة على قانون الصندوق من قبل رئيس دولة فلسطين محمود عباس وفقاً لقانون رقم (25) لسنة 2016" (موقع صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية، بدون تاريخ نشر).

ويعتبر الصندوق من الأطراف الأساسية بقطاع الحكم المحلي ويتمتع حسب القانون بشخصية اعتبارية ومالية وقانونية مستقلة ويحدد النظام المقر له آليات التمثيل واتخاذ القرار وتشكيل الإدارة ولضمان التنسيق بين هذا الصندوق والوزارة أشار النظام إلى رئاسة وزير الحكم المحلي لمجلس الإدارة، ويعتبر الصندوق القناة الأساسية للتمويل الخارجي لمشاريع البنية التحتية للبلديات وبعض مشاريع تنمية القدرات، ويعتبر الصندوق نفسه أنه الذراع التنفيذي للوزارة في مجال المشاريع والسياسات. وعلى الرغم من ذلك فإن الكثير من التداخلات بين الصندوق والوزارة تحدث، الأمر الذي يحتم إعادة ترسيم العلاقة على أسس أكثر نجاعة ووضوح (وزارة الحكم المحلي الفلسطيني، 2016).

## 2.8.2 نشأة صندوق اقراض البلديات والهيئات المحلية

تتألف منظومة الحكم في فلسطين من ثلاثة مستويات، وهي المستوى المحلي ويشكل الدعامة الرئيسية للحكم المحلي والتي تشمل الهيئات المحلية المنتخبة بتصنيفاتها المختلفة وتمثل هذا المستوى الهيئات المحلية وهي تتبع مباشرة لإشراف وزارة الحكم المحلي، ويلبها مستوى مكاتب المحافظات ويمثلها المحافظين وتتبع مباشرة للرئيس، ومن ثم المستوى الحكومي وتمثله الحكومة الفلسطينية (صالح، 2012).

وقد أدركت الوزارة منذ بداية تأسيسها ضرورة تشجيع وخلق مؤسسات متخصصة قادرة على رفع مستوى الهيئات المحلية ولعب أدوار مختلفة متخصصة تسهم في تعزيز أنظمة الحكم في فلسطين، فشجعت ورعت نشأة أجسام مركزية مستقلة ذات أدوار محددة، فظهر اتحاد البلديات كتعاونية طوعية للهيئات المحلية، وخطت السلطة خطوة إضافية بتشجيع تأسيس صندوق تطوير وإقراض البلديات والذي شهد النور بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (09/36/32) بتاريخ 20/10/2005 كمؤسسة شبه حكومية تعمل بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي وبناءً على السياسات الخطط الوطنية على تسريع التوجه الفلسطيني نحو قيام هيئات حكم محلي تتمتع بالديمومة، ومكتفية ذاتياً، ولا مركزية، ومتطورة وجديرة بالائتمان من خلال إدارتها للأموال المتأتية لقطاع الحكم المحلي، وقد استبدل الصندوق عمل وحدة تنسيق المشاريع حيث

عملت في إطار وزارة الحكم المحلي لدعم الهيئات المحلية من أجل تحمل مسؤولياتها في جمع واستثمار وإدارة المصادر المالية اللازمة لتقديم الخدمات وتوسيعها (عناية، 2010).

### 2.8.3 دور صندوق اقراض البلديات والهيئات المحلية في التنمية الاقتصادية

لقد كان الهدف الأساس من تشكيل صندوق تطوير وإقراض البلديات هو خلق أداة تنفيذية وتمويلية لترجمة سياسات الوزارة في الدفع نحو اللامركزية وتعزيز القدرة المالية والتمويلية للبلديات لتكون قادرة على تحسين خدماتها وأدائها. وقد لعب الصندوق دوراً مهماً في دعم قدرات الهيئات المحلية وتطويرها. وأصبحت الآلية التي استخدمها محط اهتمام الكثير من المؤسسات الفلسطينية والدولية، لما كان لها من إسهام في تحقيق نتائج حقيقية على الأرض، خاصة تلك المتعلقة بتوحيد جهود الدول المانحة. وعلى الرغم من التطور في الصندوق إلا أن العلاقة التكاملية لم تتحقق، وبرز التنافس أكثر، ولم يتم قوننة العلاقة سواء بالقانون أو النظام. علاوة على ذلك لم يتم تفعيل وظيفة الإقراض لدى الصندوق حيث لم يتم وضع أي سياسة واضحة لإقراض الهيئات المحلية، بما في ذلك تحديد مصدر دخل مستدام لتغطية هذا النشاط، وأصبح منفذاً للمشاريع وقناة تمويلية بدلاً من أن يكون أداة لتعزيز اللامركزية المالية للهيئات المحلية (وزارة الحكم المحلي الفلسطيني، 2016).

## 2.9 الدراسات السابقة

### 2.9.1 الدراسات الفلسطينية

دراسة (بدوان، 2020) بعنوان "نظام النزاهة المحلي في الهيئات المحلية: بلدية سلفيت نموذجاً"

تفحص هذه الدراسة واقع النزاهة في بلدية سلفيت، عن طريق تقييم شفافية الإجراءات والآليات التي تتبعها البلدية في إطار توفير الخدمات للمواطنين، وفحص فاعلية نظام العمل، وتقييم واقع النزاهة للمسؤولين والعاملين فيها، والتأكد من وجود نظام لمساءلتهم، بما يشمل معالجة الشكاوى وآليات الكشف والتحقيق في قضايا الفساد، إضافة إلى واقع المساءلة المجتمعية وتعزيز دور الأطراف فيها، من أجل ترسيخ قيم النزاهة والشفافية في أداء وعمل البلدية.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأهداف تطبيقية، وذلك من خال وصف بيئة عمل قطاع الهيئات المحلية من مختلف جوانبه القانونية، والبيئة المؤسساتية، والإجرائية، والسياساتية، ثم تطبيق مؤشرات الدراسة على الهيئة المحلية المختارة وهي بلدية سلفيت لصالح أهداف هذه الدراسة.

دراسة (غفاري وزحوط، 2018) بعنوان "دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية"

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن المدى الحقيقي لمشاركة البلدية في إحداث التنمية المحلية، على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، في ظل الأسلوب المركزي الذي تدار به مختلف شؤون التنمية المحلية على مستوى البلديات.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بصفته المنهج المناسب لدراسة موضوع قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية المحلية وذلك بقسيمه الى نقاط أساسية وتحليلية بشكل أدق. فهو لا يقف عند تشخيص الظاهرة فحسب بل يقوم بتقويمها وايجاد الحلول المناسبة لها قصد

الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للموضوع.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: إن قانون البلدية الجديد أعطى صلاحيات وسلطات متعددة للمجالس البلدية بهدف تحقيق التنمية المحلية، لكن الواقع أثبت عكس ذلك حيث أن دورها محدود لا ينسجم مع ما جاء به القانون، وذلك راجع لعدة أسباب من أهمها نقص الموارد المالية المحلية أي ضعف التمويل المحلي، مما جعل البلديات في حالة تبعية للمركز، بالإضافة إلى الوصاية الإدارية المشددة التي قيدت حرية ممارسة البلديات لمهامها، وبالتالي فإن فعالية المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية مرتبط بالتمويل المالي ودرجة استقلاليتها.

#### دراسة (كايد، 2017) بعنوان "نظام النزاهة المحلي في بلدية الخليل"

تبحث هذه الدراسة في تقييم نظام النزاهة في هيئات الحكم المحلي معتمدة بلدية الخليل كدراسة حالة. لذا فإن الدراسة تشمل تقييم الجانبين النظري والعملي، أي عنصري القدرة والفاعلية، حيث يشمل الجانب النظري قدرة الأحكام القانونية على توفير قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة، ويشمل الجانب العملي فاعلية هذه القيم والمبادئ والنظم على أرض الواقع.

ولجمع المعلومات الصحيحة، ومن مصادرها، اعتمد الباحث على إجراء المقابلات الشخصية مع المعنين، مثل المسؤولين في بلدية الخليل، كرئيس البلدية وأعضاء في المجلس البلدي، والمدراء الرئيسيين فيها، وخاصة مدراء الشؤون الإدارية والمالية والقانونية، ومركز خدمات الجمهور، ودائرة الرقابة والتدقيق الداخلي. كما أجرى الباحث عدداً من المقابلات مع مسؤولي الأجهزة الرقابية، والاطلاع على تقاريرهم، كديوان الرقابة المالية والإدارية وهيئة مكافحة الفساد ولجنة الانتخابات المركزية، ووزارة الحكم المحلي.

بناء على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم هذه العناصر، نظرياً وعملياً في الهيئات المحلية بشكل عام، وفي بلدية الخليل بشكل خاص، ووضع الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها، واقتراح مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تعزيز النزاهة والشفافية، وتقلل من فرص الفساد.

**دراسة (غراب، 2016) بعنوان "دور الموازنات كأداة تخطيط لاستغلال الموارد المالية في بلديات قطاع غزة (دراسة تطبيقية في فلسطين)"**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الموازنات كأداة تخطيط لاستغلال الموارد المالية في بلديات قطاع غزة، وبحث السبل الكفيلة بتفعيل هذا الدور كي تتمكن هذه البلديات من إعداد الخطط والموازنات المنوطة بها على أكمل وجه. وقد طبقت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم إعداد استبانة مكونة من 59 فقرة وزعت على جميع الموظفين المختصين بأعمال التخطيط والموازنات في جميع بلديات قطاع غزة والبالغ عددهم 145 فرداً.

وقد طبقت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم إعداد استبانة مكونة من 59 فقرة، وزعت على جميع الموظفين المختصين بأعمال التخطيط والموازنات في جميع بلديات قطاع غزة والبالغ عددهم 145 فرداً.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى إدراك الإدارة العليا، توفر الهيكل التنظيمي الملائم، مدى توفر مستوى الخبرات العلمية والعملية، مدى إشراك المستويات الإدارية، مدى توفر النظام المحاسبي السليم، على دور الموازنات كأداة تخطيط لاستغلال الموارد المالية في بلديات قطاع غزة.

**دراسة (العصار، 2015) بعنوان "البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة: الواقع والمعوقات"**

هدفت الدراسة إلى المساعدة في تقييم وتطوير الواقع الإداري للبلديات، وتقويم العلاقة الرابطة بين وزارة الحكم المحلي والبلديات في فلسطين وخاصة في قطاع غزة، إضافة إلى اقتراح سبل تطوير البيئة القانونية وآليات تعزيز دور البلديات وبرامجها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

بمجالاتها المختلفة، واقتراح آليات لتفعيل دورها، وإدخال مفهوم الاستدامة في برامجها التنموية من خلال ربط أدائها المحلي بمؤشرات دولية.

لوصول للنتائج اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ولجمع البيانات والمعطيات استخدمت الاستبانة والمجموعات البؤرية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الإدارات العليا في البلديات الخمس الكبرى المصنفة تحت الفئة (أ)، وكذلك في وزارة الحكم المحلي، وتم استخدام أسلوب المسح الشامل لجميع أفراد مجتمع الدراسة، وعددهم الإجمالي 123 فرداً.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: على الرغم من انسجام برامج البلديات على المستوى المحلي مع متطلبات التنمية المحلية المستدامة، إلا أنه توجد كثير من المعوقات لتنفيذ هذه البرامج أهمها: ضعف الواقع التنظيمي والإداري للبلديات الذي يشكل عائقاً رئيسياً في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في فلسطين، طبيعة العلاقة بين وزارة الحكم المحلي والبلديات التي تعيق تحقيق التنمية المحلية المستدامة في فلسطين، ومحدودية الموارد المتاحة للبلديات (المادية والبشرية) التي تعرقل تحقيق التنمية المحلية المستدامة في فلسطين.

**دراسة (مختاري، 2014) بعنوان "الهيئات اللامركزية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة بصفة مفصلة، وتوفير معلومات جديدة خاصة بموضوع البحث على المستوى المحلي أو الدولي، وكيفية تفعيل دور الهيئات اللامركزية المحلية في التنمية من خلال مجالسها المحلية، ومساعدة المجالس المحلية في التعرف على مالية الجماعات المحلية ومخططاتها التنموية.

للإجابة على الإشكالية الموضوع اتبعت المنهج الوصفي التحليلي لجمع كافة المعلومات والبيانات الحقيقية المفصلة لموضوع الدراسة.

دراسة (محمود، 2012) بعنوان "استراتيجية تنمية مجالس الخدمات المشتركة في الاراضي الفلسطينية (حالة دراسية لمحافظة قلقيلية)"

هدفت الدراسة الى البحث في استراتيجيات تطوير مجالس الخدمات المشتركة ودورها في عملية التنمية بالتركيز على محافظات شمال الضفة الغربية من خلال تحليل وتشخيص واقع هذه المجالس.

ابرزت الدراسة ان واقع مجالس الخدمات المشتركة هو واقع طموح رغم الصعوبات التي تواجهها، وأن هناك رغبة لدى هذه المجالس في تحقيق خدمات أفضل وتطوير اداري، وأن وجود المجالس المشتركة عزز فرص استقطاب التمويل لإحداث التنمية المحلية. وأشارت هذه الدراسة وجود تذبذب في مستويات التمويل حسب الأوضاع الأمنية والسياسية السائدة، وأن هناك حاجة الى مصدر دخل ثابت من ميزانية السلطة الوطنية للإسهام في تحقيق التنمية عبر المجالس المشتركة.

دراسة (علي، 2012) بعنوان "النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الهيئات المحلية في قطاع غزة"

يأتي إعداد هذا التقرير ضمن الجهود التي يبذلها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان لتعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة في المجتمع الفلسطيني بما يقود إلى ترسيخ أركان الحكم الرشيد في مختلف قطاعات الحكم والقيادة داخل المجتمع وهو مساهمة إضافية من أمان في بناء نظام النزاهة الوطني بمكوناته وأعمدته المختلفة ويهدف هذا التقرير إلى فحص وتشخيص ورصد بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الهيئات المحلية و الوقوف على الفجوات و التحديات التي تواجهها في عملها والخروج باستخلاصات وتوصيات تطبيقية عملية لمعالجة هذه التحديات بهدف المساهمة في تعزيز مبادئ الإدارة السليمة للشأن العام وتقديم الخدمات للجمهور.



**دراسة (صوافطة، 2011) بعنوان "مدى جاهزية بلديات (أ و ب) في الضفة الغربية لإدارة مسؤولية ضريبة الأملاك ورخص المهن"**

الهدف من هذه الدراسة هو البحث في مدى جاهزية بلديات (أ و ب) في الضفة الغربية لإدارة مسؤولية ضريبة الأملاك ورخص المهن، ولتحقيق هذا الهدف اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الميداني، حيث تم صياغة مجموعة من الأسئلة والفرضيات، ولتحقق منها تم تصميم استبانة أجاب عليها أفراد العينة وعددهم 138 وهم عبارة عن المديرين الماليين والإداريين في بلديات (أ و ب) وكذلك تم إجراء المقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين في البلديات وفي وزارة الحكم المحلي ووزارة المالية. وأشارت النتائج إلى قدرة هذه البلديات على القيام بمهمة إدارة مسؤولية ضريبة الأملاك ورخص المهن.

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الميداني، حيث تم صياغة مجموعة من الأسئلة والفرضيات، ولتحقق منها تم تصميم استبانة أجاب عليها أفراد العينة وعددهم 138 وهم عبارة عن المديرين الماليين والإداريين في بلديات (أ و ب) وكذلك تم إجراء المقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين في البلديات وفي وزارة الحكم المحلي ووزارة المالية.

**دراسة (أبو سمرة، 2006) بعنوان "دور البلديات والهيئات المحلية في التنمية المجتمعية المحلي"**  
هدفت الدراسة لإظهار دور البلديات والهيئات المحلية في قطاع غزة بعد الانسحاب وأثرها في وضع أسس البناء في المجتمع من الناحية الثقافية والتنظيمية والاقتصادية.

أبرزت الدراسة أثر اللامركزية على دور البلديات في قطاع غزة، ومدى تأثيرها في المجال الثقافي والاقتصادي والإداري، ومن ثم قدرة البلديات على دفع عجلة التنمية والاستثمار في المجتمع المحلي، كما أشارت الدراسة إلى الارتباط بين البلديات والحكومة المركزية وقدرتها على تطبيق السياسات الاقتصادية المحلية المرتبطة بالسياسات العامة للدولة، كما وضحت الدراسة

علاقة البلديات مع المؤسسات المجتمعية المدني لوضع تصور للسياسة الاقتصادية والاستثمارية حسب رؤية وطنية شاملة.

دراسة (عبد العاطي، 2005) بعنوان "الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين"

هدفت الدراسة الى تحديد التحديات والمصاعب في مرحلة التطور والاصلاح للحكم المحلي في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، وضع مجموعة من التصورات والحلول المناسبة التي تؤكد أهمية تفعيل عمل المؤسسات الحكم المحلي، تحديد أسس الاصلاح الإطار النظري للحكم المحلي وتقدير الحاجة الى تنظيم عمله وفق أسس ديمقراطية ولا مركزية، تركيزها على السياسة المتعلقة بمؤسسات الحكم المحلي باعتبارها الأساس لخلق المجتمع المدني وترسيخ مبدأ الديمقراطية.

دراسة (إسماعيل، 2005) بعنوان "دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الإشكالات والتداخلات الرئيسية للحكم المحلي ومؤسساته في فلسطين خلال المرحلة الانتقالية والتي نتجت بعد توقيع اتفاقية أوسلو، ومن ناحية أخرى تحديد التحديات والمصاعب في مرحلة التطور والإصلاح للحكم المحلي في عهد السلطة الفلسطينية، ووضع التصورات والحلول على المدى القصير والطويل.

تضم الدراسة تداخلاً بين عدة مناهج وأساليب بحثية، وذلك نظراً لتعدد الأهداف المرجوة منها، فعلى صعيد دراسة وتحليل النماذج والصور المتعددة للتنظيم المحلي، كالمركزية واللامركزية الإدارية والسياسية، ودراسة تطبيقاتها في بعض الدول العالمية مثل بريطانيا وفرنسا، فقد اعتمد الباحث المنهج المقارن لتحليل النماذج المختلفة، على اعتبار أنه المنهج الذي يغذي أي دراسة بقدر من التجربة التي مرت بهما أو تعاصرهما هذه الدول.

دراسة (الربيعي، 2004) بعنوان "التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص"

هدفت هذه الدراسة الى شرح كيف ولماذا يتغير دور الدولة في عملية التنمية الاقتصادية، سواء من حيث الدرجة أم من حيث النوع في كل من الدول المتقدمة والنامية، وباستخدام أدوات التحليل الاقتصادي والتاريخي لأهم مراحل عملية التنمية في كلا المجموعتين.

ومن أبرز التوصيات هذه الدراسة ان في الدول المتقدمة كان هناك دور كبير للعوامل الاقتصادية وبخاصة المتغيرات الاقتصادية الكلية، التي تحدد طبيعة حالة النشاط الاقتصادي ودرجة الاستقرار الاقتصادي، فهذه العوامل كانت تلعب دور المتغير الرئيسي والحاسم في قرار الدولة المتعلق بدرجة ونوع التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، اما في الدول النامية كان هناك دور كبير للعوامل السياسية، وبخاصة الضغوط السياسية والاقتصادية والخارجية، التي تفرضها الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهذه العوامل كانت تلعب دور المتغير الرئيسي والحاسم في قرار الدولة المتعلق بدرجة ونوع التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، وفي عملية اقناع تلك الدول أو اجبارها على تقليص درجة في الشؤون الاقتصادية، وتبني سياسات أكثر ليبرالية في مقدمتها تطبيق برامج الخصخصة، وتوسيع دور القطاع الخاص ونظام السوق في عملية التنمية.

## 2.9.2 الدراسات العربية

دراسة (واضح وعبد الصمد وبوسالم، 2018) بعنوان "مساهمة البلدية في نجاح برامج التنمية المحلية في الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على موضوع هام يرتبط بدور ومساهمة البلدية في نجاح برامج التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة إحداث تغييرات وتحسينات مستمرة على مختلف جوانب حياة السكان، وتسعى البلدية جاهدة لتوزيع جزء كبير من مواردها المالية للإيفاق على متطلبات التنمية المحلية في مجالاتها المتنوعة مثل التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تحد من فعالية هذا الدور والمرتبطة أساساً بعلاقة البلدية بالسلطات المركزية .

دراسة (بوعيطه وبوقرة، 2018) بعنوان "الحكم المحلي الرشيد ودوره في تحقيق التنمية المحلية: حالة الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف عند واقع السياسات التنموية المحلية في الجزائر، وتبيان أهمية إرساء الرشادة على مستوى الحكم المحلي، باعتبار ما لديها من مبادئ أساسية تجعلها المحرك الأساسي الضروري للتنمية المحلية، وإبراز التحديات والعراقيل التي تواجه إدارة الجماعات المحلية في أداء مهامها، ومحاولة إبراز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية ومدى مساهمتها في خلق حركية اقتصادية على المستوى المحلي، والتقدم بتوصيات واقتراحات لتفعيل دور الوحدات المحلية في عملية بناء وتنمية المجتمع المحلي.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج والمتمثلة في المنهج الوصفي الذي استخدم فيما يتعلق بمفاهيم الدراسة الخاصة بالحكم الراشد والحكم المحلي الرشيد والتنمية المحلية.

والمنهج التحليلي الذي ساعدنا في التحكيم في مختلف المفاهيم وفي التحليل والتعليق على مختلف المعلومات، وكذا المنهج القانوني المؤسسي.

دراسة (آكلي وكافي، 2017) بعنوان "التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق"

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التنمية المحلية في الجزائر، نظراً لمكانتها المتميزة وهو ما جعلها تحتل موقعا بارزا في استراتيجيات وسياسة التنمية في جميع مراحلها ومحطاتها، سواء في ظل نظام التخطيط أو في إطار الإصلاحات والتحول نحو اقتصاد السوق الذي شرعت فيه منذ سنة 1990، ويتجلى ذلك في نوع البرامج التي وجهتها الدولة لها والمتمثلة في البرامج القطاعية غير الممركزة المول أمر تسييرها للولايات والبرامج البلدية للتنمية.

دراسة (قرواط، 2016) بعنوان "أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي: الإدارة المحلية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"

هدفت هذه الدراسة إلى تبني مفهوم الإدارة المحلية لتحقيق التنمية المحلية بالتوجه المستدام الذي يعد من التوجهات الحديثة بعدما كانت التنمية محصورة على المستوى الكلي، ولقد تبيننا في ذلك مفاهيم الإدارة المحلية والعلاقات المتداخلة بينها وبين التنمية على المستوى المحلي والتنمية المستدامة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

تنشأ الإدارة المحلية وفق القوانين الإدارية التي تتطلب في الغالب إجراءات معقدة لتعديلها أو إلغائها، كما أن السلطات التي تتمتع بها الوحدات الإدارية في نظام الإدارة المحلية هي سلطة مفوضة وليست مكتسبة أما استقلاليتها فهي إدارية محضة. كذلك تتخبط الإدارة المحلية في مجموعة من المشاكل التي تنقص من فعاليتها خاصة في الدول النامية، وبالأخص مشكل التمويل.

### 2.9.3 الدراسات الأجنبية

دراسة (Gabriela & Satterthwaite, 2008)

#### **The Role of Local Organization in Sustainable Development**

تهدف الدراسة لتعرف على دور المنظمات المحلية في التنمية المستدامة من خلال محاولاتها للحد من الفقر، وتحسين أوضاع السكان الذين يعيشون في نطاق نفوذها من خلال توفير المدارس وتحسين الرعاية الصحية وخدمات المياه والصرف الصحي، ودعم سبل العيش وشبكات الأمان الاجتماعي.

ومن أبرز التوصيات هذه الدراسة الى أن الوكالات المانحة ممكن أن تجد ثلاث طرق للمضي قدما في تحقيق أهدافها: الأطر التنموية التي يمكن أن تدعم العديد من المنظمات المحلية. انشاء صناديق والتي تعني بالفقراء في المناطق الحضرية والريفية. المتابعة للأموال المحلية والمساءلة والشفافية في الحكم المحلي.

دراسة (Young & Kaczmarek, 2000)

#### **Local Government in Post -Conflict Countries: Lebanon Case Study**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان نتائج مسح استبيان بريدي وطني لدور التنمية الاقتصادية المحلية لأدنى مستوى من الحكم الذاتي المحلي في بولندا، بحيث تضع هذه الدراسة خط الأساس للمعرفة فيما يتعلق بما يلي: المشكلات الاقتصادية المحلية التي تواجهها الكومنيونات، استجاباتهم السلوكية والاستراتيجية والتنظيمية، والعوامل الرئيسية التي تعيق دور المجتمعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

### 2.9.3 التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين لنا وجود تشابه كبير مع دراستنا، نظراً لوجود عدد كبير من الدراسات تستهدف الحديث عن دراسة دور الحكم المحلي في التنمية الاقتصادية، سواء على المستوى المحلي الفلسطيني أو العربي أو حتى الأجنبي. كما ولاحظنا عدم وجود تشابه في العينات الدراسية المبحوثة مع دراستنا، أي أن غالبية الدراسات كانت تبحث واقع الحكم المحلي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر السكان أو المواطنين وليس من وجهة نظر العاملين في وزارات الحكم المحلي او الهيئات المحلية والبلديات.

وللدلالة على ما سبق نستعرض عدد من الدراسات السابقة ذات التشابه الكبير مع دراستنا في الموضوع والاختلاف في العينة، كما هو الحال في دراسة (كايد، 2017) التي بحثت نظام النزاهة المحلي في بلدية الخليل الذي قد يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكذلك دراسة (قرواط، 2016) التي بحثت مفهوم الإدارة المحلية لتحقيق التنمية المحلية بالتوجه المستدام الذي يعد من التوجهات الحديثة بعدما كانت التنمية محصورة على المستوى الكلي.

أبرز النقاط التي تميز دراستنا عن غيرها من الدراسات، والتي تتمثل فيما يلي:

1. تبحث هذه الدراسة دور الحكم المحلي في التنمية الاقتصادية في فلسطين ضمن مجتمع دراسي متمثل في جميع الموظفين العاملين في جميع البلديات والهيئات المحلية في فلسطين بمختلف المسميات الوظيفية لديهم، خلال العام 2021.

2. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تتحدث عن دور الحكم المحلي في التنمية الاقتصادية في فلسطين، فمثلاً دراسة العصار (2015) تحدثت عن دور البلديات في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام، أما دراستنا تستعرض دور وزارة الحكم المحلي ومؤسساتها بشكل عام في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل خاص.

3. هذه الدراسة هي الوحيدة التي تبحث دور الحكم المحلي كمفهوم عام في تحقيق مفهوم مخصص هو التنمية الاقتصادية على المستوى الفلسطيني، في حدود علم الباحثة فغالبية الدراسات السابقة سواء الفلسطينية أو العربية لم تتحدث عن العلاقة ما بين الحكم المحلي والتنمية الاقتصادية، مثلاً دراسة قرواط (2016) بحثت الإدارة المحلية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

4. تعاملت هذه الدراسة مع مجتمع دراسي كبير الحجم، بالمقارنة مع غيرها من الدراسات، بحيث كانت دراستنا تضم مجتمع دراسي كبير مؤلف من جميع الموظفين العاملين في جميع البلديات والهيئات المحلية في فلسطين بمختلف المسميات الوظيفية لديهم.

5. تبحث هذه الدراسة أوجه الضعف والقصور في دور الحكم المحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكيف يمكن تلافيها من وجهة نظر العاملين في جميع البلديات والهيئات المحلية في فلسطين بمختلف المسميات الوظيفية لديهم.

6. أهم ما يميز هذه الدراسة دور الهيئات الحكم المحلي في فلسطين وبرامجها في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجالات التنموية الملامسة للعمل البلدي، في ضوء واقعها الإداري والتنظيمي والقانوني والمالي، وقياس ذلك الدور والأثر عبر مؤشرات قياس محددة.



7. ركزت الدراسة على اجراء تقييم واقعي عن حال البلديات في جنوب محافظة الخليل، وهياكلها ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها التنموية، وامكانياتها ومواردها المتاحة والعوائق التي أمامها.

ويمكن الاستفادة من الدراسات السابقة في تغذية الإطار النظري بالمعلومات حول موضوع الحكم المحلي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين، وكذلك في بناء أداة الدراسة، واختبار فقراتها، وكذلك مقارنة نتائجها بنتائج الدراسة الحالية، وأيضاً في بناء الفكرة وصياغة المشكلة والفروض، واختيار منهج الدراسة والأساليب الاحصائية المناسبة، وكيفية تحليل البيانات.

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة

#### 3.1 المقدمة

يتضمن هذا الفصل وصفاً كاملاً ومفصلاً للطريقة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة من أجل تنفيذ هذه الدراسة، حيث اشتملت على وصف كل من منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، أداة الدراسة (طريقة بنائها، وصدقها، وثباتها)، خطوات تطبيق الدراسة، والمعالجة الإحصائية، وتصحيح مقياس الدراسة.

#### 3.2 منهج الدراسة

من أجل إجراء الدراسة الحالية استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لأنه يعتبر أكثر المناهج ملاءمة لمثل هذه الدراسة، حيث يقوم على دراسة الظاهرة في الوقت الحاضر سعياً للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها، وكذلك استخلاص النتائج من خلال تحليل البيانات التي يتم جمعها حول الظاهرة ومناقشتها ومقارنتها بنتائج الدراسات والأدبيات السابقة التي اهتمت بذات القضية.

#### 3.3 مجتمع الدراسة

وقد بلغ حجم العينة (100) من الموظفين العاملين في جميع البلديات والهيئات المحلية في (الخليل، دورا، الظاهرية، حلحول، بيت أولا، صوري، تفوح) خلال العام 2021.

### 3.4 عينة الدراسة

نظراً لعدم توفر بيانات حول عدد أفراد مجتمع الدراسة، بالإضافة إلى ضخامة حجم مجتمع الدراسة، فقد أخذت عينة قصدية من مجتمع الدراسة بلغ حجمها (100) واستعيد منها (94) من الموظفين العاملين في جميع البلديات والهيئات المحلية في (الخليل، دورا، الظاهرية، حلحول، بيت أولا، صوريف، تفوح)، موزعين وفق المتغيرات الديموغرافية على النحو الآتي:

جدول رقم (1.3): خصائص العينة الديموغرافية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية	المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية	
النوع الاجتماعي:	ذكر	69	73.4	المركز الوظيفي:	رئيس البلدية أو الهيئة	1	1.1	
	أنثى	25	26.6		نائب رئيس البلدية أو الهيئة	1	1.1	
	المجموع	94	100.0		مدير البلدية أو الهيئة	6	6.4	
اسم البلدية أو الهيئة:	الخليل	15	16.0	رئيس دائرة أو قسم	48	51.1	الموقع البلدية أو الهيئة:	
	دورا	15	16.0	غير ذلك	38	40.4		
	الظاهرية	14	14.9	المجموع	94	100.0		
	حلحول	11	11.7	سنوات الخدمة:	أقل من 5 سنوات	10		10.6
	بيت أولا	11	11.7		من 5 - 10 سنوات	35		37.2
	صوريف	15	16.0		من 11 - 15 سنة	23		24.5
تفوح	المجموع	94	100.0	من 16 - 20 سنة	13	13.8	تصنيف البلدية أو الهيئة:	
	مدينة	42	44.7	أكثر من 20 سنة	13	13.8		
	بلدة	36	38.3	المجموع	94	100.0		
الهيئة:	قرية	16	17.0	المؤهل العلمي:	دبلوم فأقل	9	9.6	
	المجموع	94	100.0		بكالوريوس	67	71.3	
	A Plus	18	19.1		ماجستير	18	19.1	
	A	4	4.3		المجموع	94	100.0	
تصنيف البلدية أو الهيئة:	B	71	75.5	المؤهل العلمي:	دبلوم فأقل	9	9.6	
	المجموع	93	98.9		بكالوريوس	67	71.3	
	المفقودة	1	1.1		ماجستير	18	19.1	
المجموع	94	100.0	المجموع	94	100.0			

أشارت النتائج الواردة في الجدول (1.3) أن غالبية أفراد العينة من الذكور بنسبة مئوية (73.4%)، وفيما يتعلق بمتغير المركز الوظيفي، فقد تبين أن غالبية أفراد العينة يعملون بوظيفة (رئيس دائرة أو قسم) بنسبة مئوية (51.1%)، وفيما يتعلق بسنوات الخدمة، فقد أشارت النتائج أن

غالبية افراد العينة ممن تتراوح سنوات الخدمة لديهم من 5 - 10 سنوات وبنسبة مئوية (37.2%)، وفيما يخص المؤهل العلمي، فقد تبين أن غالبية أفراد العينة من حملة درجة البكالوريوس بنسبة مئوية (71.3%).

### 3.5 أداة الدراسة

للحصول على البيانات من مصدرها الثانوي قامت الباحثة ببناء استبانة، تم إعدادها بهدف التعرف على وجهات نظر العاملين في البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين حول "واقع الحكم المحلي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين"، وقد اشتملت الاستبانة على مجالين هما:

**المجال الأول: يتناول (وواقع الحكم المحلي في فلسطين)، وينقسم إلى خمسة أبعاد، وهي:**

1. اللامركزية والاستقلالية، ويتكون من (6) فقرات.

2. الديمقراطية، ويتكون من (5) فقرات.

3. المساءلة والرقابة، ويتكون من (7) فقرات.

4. إدارة الموارد المالية والاستثمارية، ويتكون من (9) فقرات.

5. المعوقات والتحديات، ويتكون من (11) فقرة.

**المجال الثاني: يتناول (مدى تحقيق الحكم المحلي للتنمية الاقتصادية في فلسطين)، وينقسم إلى**

**ثلاثة أبعاد، وهي:**

1. البعد الأول: التنمية الاقتصادية المالية والاستثمارية، ويتكون من (12) فقرة.

2. البعد الثاني: التنمية الاقتصادية البيئية، ويتكون من (5) فقرات.

3. البعد الثالث: التنمية الاقتصادية الاجتماعية، ويتكون من (7) فقرات.

### 3.5.1 صدق أداة الدراسة

بعد أن تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، قامت الباحثة بالتحقق من صدق الأداة من الناحية الإحصائية أيضا بحساب

معامل الارتباط سبيرمان (Spearman Correlation) لفقرات الدراسة في كل بعد من أبعاد الدراسة في كلا المجالين مع الدرجة الكلية لها، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2.3): نتائج معامل الارتباط سبيرمان (Spearman Correlation) بين فقرات الدراسة في كل بعد من أبعاد الدراسة مع الدرجة الكلية لها في مجالي الدراسة

الدلالة	معامل الارتباط	رقم	البعد	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط سبيرمان (ر)	رقم الفقرة	البعد	المجال الأول: واقع الحكم المحلي في فلسطين	
0.000	0.782**	19	إدارة الموارد المالية والاستثمارية	0.000	0.703**	1	اللامركزية والاستقلالية		
0.000	0.777**	20		0.000	0.752**	2			
0.000	0.741**	21		0.000	0.792**	3			
0.000	0.800**	22		0.000	0.756**	4			
0.000	0.821**	23		0.000	0.797**	5			
0.000	0.726**	24		0.000	0.668**	6			
0.000	0.828**	25		0.000	0.820**	7	الديمقراطية		
0.000	0.709**	26		0.000	0.752**	8			
0.000	0.778**	27		0.000	0.827**	9			
0.000	0.606**	28	0.000	0.679**	10				
0.000	0.729**	29	0.000	0.450**	11				
0.000	0.712**	30	المعوقات والتحديات	0.000	0.771**	12	المساعدة والرقابة		
0.000	0.637**	31		0.000	0.860**	13			
0.000	0.675**	32		0.000	0.798**	14			
0.000	0.687**	33		0.000	0.883**	15			
0.000	0.706**	34		0.000	0.914**	16			
0.000	0.725**	35		0.000	0.915**	17			
0.000	0.698**	36		0.000	0.852**	18			
0.000	0.617**	37		البعد الثاني: التنمية الاقتصادية البيئية	0.000	0.816**		1	المجال الثاني: مدى تحقيق الحكم المحلي للتنمية الاقتصادية في فلسطين
0.000	0.608**	38			0.000	0.684**		2	
0.000	0.868**	13	0.000		0.791**	3			
0.000	0.837**	14	0.000		0.809**	4			
0.000	0.876**	15	0.000		0.770**	5			
0.000	0.772**	16	0.000	0.746**	6				
0.000	0.777**	17	0.000	0.714**	7				
0.000	0.808**	18	البعد الثالث: التنمية الاقتصادية الاجتماعية	0.000	0.756**	8			
0.000	0.823**	19		0.000	0.729**	9			
0.000	0.849**	20		0.000	0.636**	10			
0.000	0.817**	21		0.000	0.586**	11			
0.000	0.918**	22		0.000	0.813**	12			
0.000	0.819**	23							
0.000	0.638**	24							

\* تعني أن الارتباط ذا دلالة إحصائية عند المستوى (0.05) \*\* تعني أن الارتباط ذا دلالة إحصائية عند المستوى (0.01).

أشارت النتائج الواردة في الجدول (2.3) أن جميع فقرات الدراسة تحظى بدرجات ذات دلالة إحصائية من الارتباط بالدرجة الكلية لها في كل بعد من أبعادها في المجالين، كما تم حساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بعد من أبعاد الدراسة مع الدرجة الكلية العامة لها في مجالي الدراسة، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (3.3): نتائج معامل الارتباط سبيرمان (Spearman Correlation) بين الدرجة الكلية لكل بعد من أبعاد الدراسة مع الدرجة الكلية العامة لها في مجالي الدراسة.

المجال	البعد	معامل الارتباط (r)	الدلالة الإحصائية
المجال الأول: واقع الحكم المحلي	اللامركزية والاستقلالية	0.824**	0.000
	الديمقراطية	0.798**	0.000
	المساعدة والرقابة	0.863**	0.000
	إدارة الموارد المالية والاستثمارية	0.868**	0.000
	المعيقات والتحديات	-0.635**	0.000
المجال الثاني: مدى تحقيق الحكم المحلي للتنمية الاقتصادية في فلسطين	التنمية الاقتصادية المالية والاستثمارية	0.961**	0.000
	التنمية الاقتصادية البيئية	0.896**	0.000
	التنمية الاقتصادية الاجتماعية	0.961**	0.000

\* تعني أن الارتباط ذا دلالة إحصائية عند المستوى (0.05) \*\* تعني أن الارتباط ذا دلالة إحصائية عند المستوى (0.01)

أشارت النتائج الواردة في الجدول (3.3) أن جميع أبعاد الدراسة في كلا المجالين تحظى بدرجات ذات دلالة إحصائية من الارتباط بالدرجة الكلية العامة لها. ومما سبق نستنتج أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة كبيرة جداً من الصدق من الناحية الإحصائية، وأن هذه الأداة بمكوناتها وعناصرها صالحة لما وضعت لقياسه.

### 3.5.2 ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة الثبات (كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha) للتأكد من اتساق الداخلي، حيث تم حساب قيمة (ألفا) بين فقرات الدراسة في كل بعد من أبعاد وكذلك بين جميع الفقرات مجتمعة في مجالي الدراسة كلا على حدة. كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (4.3): معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha) بين فقرات

الدراسة في كل بعد من أبعاد وكذلك بين جميع الفقرات مجتمعة في مجالي الدراسة

عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات (كرونباخ ألفا)	البعد	المجال
6	0.892	اللامركزية والاستقلالية	المجال الأول: واقع الحكم المحلي
5	0.775	الديمقراطية	
7	0.946	المساءلة والرقابة	
9	0.925	إدارة الموارد المالية والاستثمارية	
11	0.909	المعيقات والتحديات	
38	0.965	الدرجة الكلية	
12	0.934	التنمية الاقتصادية المالية والاستثمارية	المجال الثاني: مدى تحقيق الحكم المحلي للتنمية الاقتصادية في فلسطين
5	0.889	التنمية الاقتصادية البيئية	
7	0.920	التنمية الاقتصادية الاجتماعية	
24	0.969	الدرجة الكلية	

فيما يتعلق بالمجال الأول: (واقع الحكم المحلي): أشارت النتائج الواردة في الجدول (4.3) أن قيمة ألفا المحسوبة بين فقرات الدراسة التي تتناول (اللامركزية والاستقلالية) قد بلغت (0.892). وأن قيمة ألفا المحسوبة بين فقرات الدراسة التي تتناول (الديمقراطية) قد بلغت (0.775). وأن قيمة ألفا المحسوبة بين فقرات الدراسة التي تتناول (المساءلة والرقابة) قد بلغت (0.946). كما أن قيمة ألفا المحسوبة بين فقرات الدراسة التي تتناول (إدارة الموارد المالية والاستثمارية) قد بلغت (0.925). وأن قيمة ألفا المحسوبة بين فقرات الدراسة التي تتناول (المعيقات والتحديات) قد بلغت (0.909). وقد بلغت قيمة ألفا المحسوبة بين جميع الفقرات في المجال الأول (0.965). وهذا يعني أن قيم ألفا كانت جميعها مرتفعة.

فيما يتعلق بالمجال الثاني: (مدى تحقيق الحكم المحلي للتنمية الاقتصادية في فلسطين): أشارت النتائج الواردة في الجدول (4.3) أن قيمة ألفا المحسوبة بين فقرات الدراسة التي تتناول (التنمية

الاقتصادية المالية والاستثمارية) قد بلغت (0.934). وأن قيمة ألفا المحسوبة بين فقرات الدراسة التي تتناول (التنمية الاقتصادية البيئية) قد بلغت (0.889). وأن قيمة ألفا المحسوبة بين فقرات الدراسة التي تتناول (التنمية الاقتصادية الاجتماعية) قد بلغت (0.920). وقد بلغت قيمة ألفا المحسوبة بين جميع الفقرات في المجال الثاني (0.969). وهذا يعني أن قيم ألفا كانت جميعها مرتفعة. ومما سبق يتضح لنا أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية جداً من الثبات، مما يجعلها أداة صالحة من أجل تحقيق أهداف الدراسة وتنفيذ إجراءاتها.

### 3.6 خطوات تطبيق الدراسة

قامت الباحثة بتوزيع (100) استبانة على العاملين في البلديات والهيئات المحلية، حيث تم توزيعها في كل هيئة بلدية بطريقة قصدية. ثم قامت الباحثة بجمعها، وقد تم استعادة (94) استبانة، بنسبة (94%) من حجم العينة المطلوب. تم إدخال البيانات إلى الحاسوب باستخدام برنامج وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS، استعداداً لتحليلها والخروج بالنتائج.

### 3.7 المعالجة الإحصائية

بعد جمع بيانات الدراسة، قامت الباحثة بمراجعتها وذلك تمهيداً لإدخالها للحاسوب، لعمل المعالجة الإحصائية للبيانات، وقد تم إدخالها وذلك بإعطائها أرقاماً معينة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، بحيث كلما زادت الدرجة كلما زادت أهمية المقياس وزادت درجة القبول والموافقة، وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (5.3): تحويل الإجابات اللفظية إلى إجابات رقمية لإدخالها على برنامج التحليل

#### الإحصائي SPSS

الإجابة اللفظية	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جداً
الإجابة بالأرقام	5	4	3	2	1



وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج الأعداد، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، معامل الارتباط سبيرمان (Spearman correlation)، اختبار ت (t-test)، اختبار التباين الأحادي (ANOVA)، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا، واختبار معامل الانحدار الخطي (Linear Regression) وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS.

### 3.8 تصحيح المقياس

بهدف تقدير درجات الاستجابة وفق مقياس الدراسة، قامت الباحثة باعتماد التدرج التالي الذي يقسم مدى الاستجابة إلى خمس فئات تقديرية، على النحو الآتي:

$$\text{طول الفئة} = 0.8 = \frac{5-1}{5}$$

وبناء عليه، تم تكوين جدول التقديرات الخاصة بدرجات الاستجابة كمفتاح قياسي، بحيث يتم الاعتماد عليه في تقدير درجات الاستجابة، كما يلي:

جدول رقم (6.3): مفتاح الفئات التقديرية لدرجات الاستجابة

الفئة	التقدير	الدلالة في الاستبانة
1 – 1.79	منخفض جداً	درجة قليلة جداً
1.8 – 2.59	منخفض	درجة قليلة
2.6 – 3.39	متوسط	درجة متوسطة
3.4 – 4.19	مرتفع	درجة كبيرة
4.2 – 5	مرتفع جداً	درجة كبيرة جداً

## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة

يحتوي هذا الفصل على عرض لنتائج الدراسة حول دور هيئات الحكم المحلي في التنمية الاقتصادية في فلسطين، من خلال استجابة المبحوثين على الاستبانة ومن ثم تحليل البيانات الإحصائية التي جمعتها الباحثة من مجتمع الدراسة.

#### 4.1 النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول

##### ما واقع الحكم المحلي في فلسطين؟

قامت الباحثة بالإجابة على السؤال السابق من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاستجابة على أبعاد الدراسة حول واقع الحكم المحلي في فلسطين، على النحو الآتي:

جدول رقم (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاستجابة على أبعاد الدراسة حول واقع الحكم المحلي في فلسطين

الترتيب	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	إدارة الموارد المالية والاستثمارية	3.73	0.910	مرتفعة
2	اللامركزية والاستقلالية	3.69	0.811	مرتفعة
3	المعيقات والتحديات	3.55	0.733	مرتفعة
4	الديمقراطية	3.51	0.780	مرتفعة
5	المساءلة والرقابة	3.30	1.050	متوسطة
	واقع الحكم المحلي في فلسطين	3.57	0.705	مرتفعة

أشارت النتائج في الجدول (1.4) أن الدرجة الكلية حول واقع الحكم المحلي في فلسطين كانت مرتفعة بمتوسط حسابي (3.57) وانحراف معياري (0.705).

كما أشارت النتائج أن (إدارة الموارد المالية والاستثمارية) جاءت في المركز الأول وقد حظيت بأعلى درجات الاستجابة بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.73) وانحراف معياري (0.910) وجاء في المركز الثاني (اللامركزية والاستقلالية) بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.69) وانحراف معياري (0.811)، تليها (المعيقات والتحديات) بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.55) وانحراف معياري (0.733)، تليها (الديمقراطية) بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.51) وانحراف معياري (0.780)، وجاءت (المساءلة والرقابة) في المركز الأخير، إذ حظيت بأدنى درجات الاستجابة، بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.30) وانحراف معياري (1.050).

كما قامت الباحثة بتوضيح واقع الحكم المحلي في فلسطين من خلال التطرق إلى جوانبه المتعددة والمذكورة أعلاه، على النحو الآتي:

### 1- فيما يتعلق باللامركزية والاستقلالية

ما واقع اللامركزية والاستقلالية في الحكم المحلي في فلسطين؟

قامت الباحثة بالإجابة على السؤال السابق من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات الاستجابة على فقرات الدراسة حول اللامركزية والاستقلالية، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات الاستجابة على فقرات الدراسة حول اللامركزية والاستقلالية

الترتيب	الرقم في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	تمثل الهيئات المحلية أهم المرجعيات للقضايا المحلية التي تخص المواطنين.	4.02	1.077	مرتفعة
2	2	تمتلك الهيئات المحلية حرية اتخاذ القرارات في المسائل ذات الشأن المحلي.	3.78	0.919	مرتفعة
3	4	تمتلك الهيئات المحلية الصلاحيات الكافية من أجل القيام بالفعاليات التي تتعلق بمتابعة المشاكل والاحتياجات المحلية وطرق علاجها وتنظيمها.	3.69	0.984	مرتفعة
4	3	العلاقة بين الهيئات المحلية والجمهور علاقة مفتوحة باتجاهين دون الحاجة إلى مرجعية السلطة المركزية.	3.67	1.072	مرتفعة
5	6	لدى الهيئات المحلية خطط وأهداف وبرنامج مرحلي لتحقيق هذه الأهداف فيما يخص المنطقة والمواطنين.	3.53	0.991	مرتفعة
6	5	تمتلك الهيئة المحلية رؤية مستقبلية خاصة ومستقلة للأوضاع الحياتية الخاصة بالمواطنين ومستقبلهم.	3.46	1.002	مرتفعة
		<b>الدرجة الكلية: اللامركزية والاستقلالية</b>	<b>3.69</b>	<b>0.811</b>	<b>مرتفعة</b>

أشارت النتائج في الجدول (2.4) أن الدرجة الكلية حول اللامركزية والاستقلالية في الحكم المحلي في فلسطين كانت مرتفعة بمتوسط حسابي (3.69) وانحراف معياري (0.811).

كما أوضحت النتائج أن أبرز ما يشير إلى اللامركزية والاستقلالية في الحكم المحلي في فلسطين هو ما ورد في الفقرة رقم (1) وهو أنه (تمثل الهيئات المحلية أهم المرجعيات للقضايا المحلية التي تخص المواطنين)، بمتوسط حسابي (4.02) وانحراف معياري (1.077). تليها الفقرة رقم (2) وهو أنه (تمتلك الهيئات المحلية حرية اتخاذ القرارات في المسائل ذات الشأن المحلي)، بمتوسط حسابي (3.78) وانحراف معياري (0.919). تليها الفقرة رقم (4) وهو أنه (تمتلك الهيئات المحلية الصلاحيات الكافية من أجل القيام بالفعاليات او الاجراءات التي تتعلق بمتابعة المشاكل والاحتياجات المحلية وطرق علاجها وتنظيمها)، بمتوسط حسابي (3.69) وانحراف معياري (0.984). تليها الفقرة رقم (3) وهو أن (العلاقة بين الهيئات المحلية والجمهور علاقة

مفتوحة باتجاهين دون الحاجة إلى مرجعية السلطة المركزية)، بمتوسط حسابي (3.67) وانحراف معياري (1.072). تليها الفقرة رقم (6) وهو أنه (لدى الهيئات المحلية خطط وأهداف وبرنامج مرحلي لتحقيق هذه الأهداف فيما يخص المنطقة والمواطنين)، بمتوسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (0.991). تليها الفقرة رقم (5) وهو أنه (تمتلك الهيئة المحلية رؤية مستقبلية خاصة ومستقلة للأوضاع الحياتية الخاصة بالمواطنين ومستقبلهم)، بمتوسط حسابي (3.46) وانحراف معياري (1.002).

## 2- فيما يتعلق بالديمقراطية

### ما واقع الديمقراطية في الحكم المحلي في فلسطين؟

قامت الباحثة بالإجابة على السؤال السابق من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات الاستجابة على فقرات الدراسة حول الديمقراطية، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات الاستجابة على فقرات الدراسة حول الديمقراطية

الترتيب	الرقم في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
2	11	هناك تمثيل نسوي في الهيئة المحلية	4.08	1.172	مرتفعة
3	9	تتيح الهيئة المحلية فرصة التعبير لدى المواطنين.	3.49	1.003	مرتفعة
4	10	يتم تشكيل المجالس المحلية بناء على آراء المواطنين وتطلعاتهم.	3.45	1.132	مرتفعة
5	8	تعمل الهيئات المحلية على عقد الاجتماعات الشعبية مثل الندوات والورشات.	3.33	1.061	متوسطة
6	7	تقوم الهيئات المحلية بممارسة التشاور مع المواطنين في الأعمال والنشاطات التي تقوم بها.	3.23	0.999	متوسطة
		<b>الدرجة الكلية: الديمقراطية</b>	<b>3.51</b>	<b>0.780</b>	<b>مرتفعة</b>

أشارت النتائج في الجدول (3.4) أن الدرجة الكلية حول الديمقراطية في الحكم المحلي في فلسطين كانت مرتفعة بمتوسط حسابي (3.51) وانحراف معياري (0.780).

كما أوضحت النتائج أن أبرز ما يشير إلى الديمقراطية في الحكم المحلي في فلسطين هو ما ورد في الفقرة رقم (11) وهو أنه (هناك تمثيل نسوي في الهيئة المحلية)، بمتوسط حسابي (4.08) وانحراف معياري (1.172). تليها الفقرة رقم (9) وهو أنه (تتيح الهيئة المحلية فرصة التعبير لدى المواطنين)، بمتوسط حسابي (3.49) وانحراف معياري (1.003). تليها الفقرة رقم (10) وهو أنه (يتم تشكيل المجالس المحلية بناء على آراء المواطنين وتطلعاتهم)، بمتوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (1.132). تليها الفقرة رقم (8) وهو أنه (تعمل الهيئات المحلية على عقد الاجتماعات الشعبية مثل الندوات والورشات)، بمتوسط حسابي (3.33) وانحراف معياري (1.061). تليها الفقرة رقم (7) وهو أنه (تقوم الهيئات المحلية بممارسة التشاور مع المواطنين في الأعمال والنشاطات التي تقوم بها)، بمتوسط حسابي (3.23) وانحراف معياري (0.999).

### 3- فيما يتعلق بالمساءلة والرقابة

ما واقع المساءلة والرقابة في الحكم المحلي في فلسطين؟

قامت الباحثة بالإجابة على السؤال السابق من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات الاستجابة على فقرات الدراسة حول المساءلة والرقابة، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات الاستجابة على فقرات الدراسة حول المساءلة والرقابة

الترتيب	الرقم في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	12	تتبع الهيئات المحلية مبدأ الشفافية من خلال إتاحة المعلومات المتعلقة بالمشاريع وطرق تنفيذها للجمهور.	3.50	1.216	مرتفعة
2	15	تعمل الهيئة المحلية على نشر تقارير مالية سنوية للجمهور.	3.37	1.295	متوسطة
3	14	تبادر الهيئات المحلية بتفسير أي غموض أو التباس في القوانين أو الأعمال الناتجة عن المعينات المحلية.	3.37	1.097	متوسطة
4	16	تعمل الهيئة المحلية على نشر تقارير إدارية سنوية للجمهور.	3.35	1.308	متوسطة
5	13	تتبع الهيئات المحلية سياسة المكاشفة والمواجهة مع الجمهور.	3.29	1.028	متوسطة
6	17	هناك درجة كافية من الإفصاح والمعلومات المتاحة مكشوفة للجمهور من قبل الهيئات المحلية.	3.15	1.182	متوسطة
7	18	تهتم الهيئات المحلية بدور المواطن في الرقابة وإعداد الموازنات.	3.04	1.286	متوسطة
		<b>الدرجة الكلية: المساءلة والرقابة</b>	<b>3.30</b>	<b>1.050</b>	<b>متوسطة</b>

أشارت النتائج في الجدول (4.4) أن الدرجة الكلية حول المساءلة والرقابة في الحكم المحلي في فلسطين كانت متوسطة بمتوسط حسابي (3.30) وانحراف معياري (1.050).

كما أوضحت النتائج أن أبرز ما يشير إلى المساءلة والرقابة في الحكم المحلي في فلسطين هو ما ورد في الفقرة رقم (12) وهو أنه (تتبع الهيئات المحلية مبدأ الشفافية من خلال إتاحة المعلومات المتعلقة بالمشاريع وطرق تنفيذها للجمهور)، بمتوسط حسابي (3.50) وانحراف معياري (1.216). تليها الفقرة رقم (15) وهو أنه (تعمل الهيئة المحلية على نشر تقارير مالية سنوية للجمهور)، بمتوسط حسابي (3.37) وانحراف معياري (1.295). تليها الفقرة رقم (14) وهو أنه (تبادر الهيئات المحلية بتفسير أي غموض أو التباس في القوانين أو الأعمال الناتجة عن المعينات المحلية)، بمتوسط حسابي (3.37) وانحراف معياري (1.097). تليها الفقرة رقم (16) وهو أنه (تعمل الهيئة المحلية على نشر تقارير إدارية سنوية للجمهور)، بمتوسط حسابي (3.35) وانحراف معياري (1.308). تليها الفقرة رقم (18) وهو أنه (تهتم الهيئات المحلية بدور المواطن في الرقابة وإعداد الموازنات)، بمتوسط حسابي (3.04) وانحراف معياري (1.286).

#### 4- فيما يتعلق بإدارة الموارد المالية والاستثمارية

ما واقع إدارة الموارد المالية والاستثمارية في الحكم المحلي في فلسطين؟

قامت الباحثة بالإجابة على السؤال السابق من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات الاستجابة على فقرات الدراسة حول إدارة الموارد المالية والاستثمارية، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (4.5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات الاستجابة على فقرات الدراسة حول إدارة الموارد المالية والاستثمارية

الترتيب	الرقم في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	24	تساعد الهيئات المحلية في توفير كافة احتياجات المواطنين من الكهرباء.	4.08	0.875	مرتفعة
2	20	تهتم الهيئات المحلية بتوفير احتياجات المواطنين من خدمات.	3.96	1.021	مرتفعة
3	25	تساعد الهيئات المحلية في توفير كافة متطلبات المواطنين من الخدمات المحلية.	3.90	0.968	مرتفعة
4	21	تعمل الهيئات المحلية على توفير الدعم اللازم لتقوية البنية التحتية وتدعيمها.	3.85	1.073	مرتفعة
5	23	تساعد الهيئات المحلية في توفير كافة احتياجات المواطنين من الماء.	3.81	1.024	مرتفعة
6	19	تبادر الهيئات المحلية بإقامة المشاريع التنموية والاستثمارية.	3.78	1.112	مرتفعة
7	22	تسعى الهيئات المحلية إلى تقديم الخدمات المطلوبة في وقتها دون تأخير.	3.74	0.920	مرتفعة
8	27	تسعى الهيئات المحلية إلى تطوير الواقع التنظيمي لديها من خلال الحوافز المعنوية.	3.43	1.219	مرتفعة
9	26	تسعى الهيئات المحلية إلى تطوير الواقع التنظيمي لديها من خلال الحوافز المادية.	3.34	1.147	متوسطة
<b>الدرجة الكلية: إدارة الموارد المالية والاستثمارية</b>			<b>3.73</b>	<b>0.910</b>	<b>مرتفعة</b>

أشارت النتائج في الجدول (4.5) أن الدرجة الكلية حول إدارة الموارد المالية والاستثمارية في الحكم المحلي في فلسطين كانت مرتفعة بمتوسط حسابي (3.73) وانحراف معياري (0.910).



كما أوضحت النتائج أن أبرز ما يشير إلى إدارة الموارد المالية والاستثمارية في الحكم المحلي في فلسطين هو ما ورد في الفقرة رقم (24) وهو أنه (تساعد الهيئات المحلية في توفير كافة احتياجات المواطنين من الكهرباء)، بمتوسط حسابي (4.08) وانحراف معياري (0.875). تليها الفقرة رقم (20) وهو أنه (تهتم الهيئات المحلية بتوفير احتياجات المواطنين من خدمات)، بمتوسط حسابي (3.96) وانحراف معياري (1.021). تليها الفقرة رقم (25) وهو أنه (تساعد الهيئات المحلية في توفير كافة متطلبات المواطنين من الخدمات المحلية)، بمتوسط حسابي (3.90) وانحراف معياري (0.968). تليها الفقرة رقم (21) وهو أنه (تعمل الهيئات المحلية على توفير الدعم اللازم لتقوية البنية التحتية وتدعيمها)، بمتوسط حسابي (3.85) وانحراف معياري (1.073). تليها الفقرة رقم (26) وهو أنه (تسعى الهيئات المحلية إلى تطوير الواقع التنظيمي لديها من خلال الحوافز المادية)، بمتوسط حسابي (3.34) وانحراف معياري (1.147).

## 5- فيما يتعلق بالمعيقات والتحديات

### ما واقع المعوقات والتحديات في الحكم المحلي في فلسطين؟

قامت الباحثة بالإجابة على السؤال السابق من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات الاستجابة على فقرات الدراسة حول المعوقات والتحديات، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (4.6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات الاستجابة على فقرات

الدراسة حول المعوقات والتحديات

الترتيب	الرقم في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	30	تحكم الاحتلال بالموارد الطبيعية الفلسطينية.	4.08	1.131	مرتفعة
2	29	تحكم الاحتلال بالأراضي الفلسطينية.	3.85	1.042	مرتفعة
3	34	نقص الموارد المادية اللازمة لتنفيذ المشاريع والخدمات.	3.58	1.097	مرتفعة
4	28	عدم وضوح الرؤية لدى المواطنين حول حاجاتهم المطلوبة من الحكم المحلي.	3.54	0.984	مرتفعة
5	38	المركزية الشديدة في التنظيم الداخلي تقف عائقاً أمام إتاحة الفرصة لمشاركة الطواقم الوظيفية في وضع التصورات والخطط	3.52	0.940	مرتفعة
6	36	التناقضات الحزبية.	3.52	0.974	مرتفعة
7	35	البناء التنظيمي للهيئات المحلية.	3.51	0.985	مرتفعة
8	31	التداخل والتعارض في الصلاحيات بين هيئات الحكم المحلي والمحافظين.	3.47	0.996	مرتفعة
9	37	المعارضات العشوائية.	3.40	1.038	مرتفعة
10	33	عدم تعاون المواطنين مع مساعي الهيئات المحلية نحو التطوير.	3.34	1.016	متوسطة
11	32	الفوضى في تقديم الخدمات (وتعدد الجهات التي تتولى تقديمها).	3.23	1.001	متوسطة
<b>الدرجة الكلية: المعوقات والتحديات</b>			<b>3.55</b>	<b>0.733</b>	<b>مرتفعة</b>

أشارت النتائج في الجدول (4.6) أن الدرجة الكلية حول المعوقات والتحديات في الحكم المحلي في فلسطين كانت مرتفعة بمتوسط حسابي (3.55) وانحراف معياري (0.733).

كما أوضحت النتائج أن أبرز ما يشير إلى المعوقات والتحديات في الحكم المحلي في فلسطين هو ما ورد في الفقرة رقم (30) وهو (تحكم الاحتلال بالموارد الطبيعية الفلسطينية)، بمتوسط حسابي (4.08) وانحراف معياري (1.131). تليها الفقرة رقم (29) وهو (تحكم الاحتلال بالأراضي الفلسطينية)، بمتوسط حسابي (3.85) وانحراف معياري (1.042). تليها الفقرة رقم (34) وهو (نقص الموارد المادية اللازمة لتنفيذ المشاريع والخدمات)، بمتوسط حسابي (3.58) وانحراف معياري (1.097). تليها الفقرة رقم (28) وهو (عدم وضوح الرؤية لدى المواطنين حول حاجاتهم المطلوبة من الحكم المحلي)، بمتوسط حسابي (3.54) وانحراف معياري (0.984). تليها الفقرة

رقم (38) وهو (المركزية الشديدة في التنظيم الداخلي تقف عائناً أمام إتاحة الفرصة لمشاركة الطواقم الوظيفية في وضع التصورات والخطط)، بمتوسط حسابي (3.52) وانحراف معياري (0.940). تليها الفقرة رقم (32) وهو (الفوضى في تقديم الخدمات (وتعدد الجهات التي تتولى تقديمها).)، بمتوسط حسابي (3.23) وانحراف معياري (1.001).

## 4.2 النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني

ما دور الحكم المحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين؟

قامت الباحثة بالإجابة على السؤال السابق من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

### 1. ما دور الحكم المحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية المالية والاستثمارية في فلسطين؟

تم استخدام اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لقياس أثر الحكم المحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية المالية والاستثمارية في فلسطين، كما يلي:

جدول رقم (4.7): نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لأثر الحكم المحلي

في تحقيق التنمية الاقتصادية المالية والاستثمارية في فلسطين

البعد الأول: التنمية الاقتصادية المالية والاستثمارية							المقياس
الدالة الإحصائية	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	الخطأ المعياري	معدل التأثير (B)	R <sup>2</sup>	معامل الارتباط (R)	
0.000	10.735	1.96	0.072	0.773	0.556	0.746	اللامركزية والاستقلالية
0.000	11.192	1.96	0.073	0.819	0.577	0.759	الديمقراطية
0.000	14.771	1.96	0.046	0.672	0.703	0.839	المساءلة والرقابة
0.000	10.414	1.96	0.065	0.680	0.541	0.736	إدارة الموارد المالية والاستثمارية
0.000	-6.479	1.96	0.100	-0.648	0.316	-0.562	المعيقات والتحديات
<b>0.000</b>	<b>15.549</b>	<b>1.96</b>	<b>0.065</b>	<b>1.016</b>	<b>0.724</b>	<b>0.851</b>	الدرجة الكلية واقع الحكم المحلي في فلسطين

أشارت النتائج الواردة في الجدول (4.7) إلى أن هناك علاقة طردية (موجبة) بين واقع الحكم المحلي في فلسطين بشكل عام وبين والمتغير المستقل (التنمية الاقتصادية المالية والاستثمارية)، وقد تبين أن قيمة معامل الارتباط سبيرمان بين المتغيرين قد بلغت (0.851)، كما اشارت النتائج أن المتغير المستقل (واقع الحكم المحلي) يؤثر إيجاباً على المتغير التابع (التنمية الاقتصادية المالية والاستثمارية) بمعدل (101.6%) وأن هذا التأثير ذو دلالة إحصائية، ويتضح ذلك من خلال قيمة الدلالة الإحصائية التي كانت أقل من (0.05)، وهذا يعني أن الحكم المحلي في فلسطين بواقعه الحالي يلعب دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية المالية والاستثمارية.

كما أشارت النتائج الواردة في الجدول (4.7) أن كلا من (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية، المساءلة والرقابة، وإدارة الموارد المالية والاستثمارية) كانت لها أثرها الإيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في تحقيق التنمية الاقتصادية المالية والاستثمارية، ويتبين ذلك من خلال قيم معاملات الارتباط التي بلغت (0.746)، (0.759)، (0.839)، (0.736) على الترتيب وهي قيم موجبة.

أما فيما يتعلق بالمعيقات والتحديات، فقد أشارت النتائج أنها كانت لها أثراً سلبياً ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في تحقيق التنمية الاقتصادية المالية والاستثمارية، ويتبين ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط التي بلغت (-0.562)، وهي قيمة سالبة.

## 2. ما دور الحكم المحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية البيئية في فلسطين

تم استخدام اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لقياس أثر الحكم المحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية البيئية في فلسطين، كما يلي:

جدول رقم (4.8): نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لأثر الحكم المحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية البيئة في فلسطين

البعد الثاني: التنمية الاقتصادية البيئية							المقياس
الدلالة الإحصائية	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	الخطأ المعياري	معدل التأثير (B)	R <sup>2</sup>	معامل الارتباط (R)	
0.000	9.818	1.96	0.076	0.748	0.512	0.715	اللامركزية والاستقلالية
0.000	10.350	1.96	0.077	0.797	0.538	0.733	الديمقراطية
0.000	10.021	1.96	0.058	0.584	0.522	0.722	المساءلة والرقابة
0.000	9.367	1.96	0.070	0.652	0.488	0.699	إدارة الموارد المالية والاستثمارية
0.000	-6.085	1.96	0.103	-0.624	0.289	-0.538	المعيقات والتحديات
0.000	13.008	1.96	0.074	0.969	0.648	0.805	الدرجة الكلية واقع الحكم المحلي في فلسطين

أشارت النتائج الواردة في الجدول (4.8) إلى أن هناك علاقة طردية (موجبة) بين واقع الحكم المحلي في فلسطين بشكل عام وبين (التنمية الاقتصادية البيئية)، وقد تبين أن قيمة معامل الارتباط سبيرمان بين المتغيرين قد بلغت (0.805)، كما أشارت النتائج أن المتغير المستقل (واقع الحكم المحلي) يؤثر إيجاباً على المتغير التابع (التنمية الاقتصادية البيئية) بمعدل (96.9%) وأن هذا التأثير ذو دلالة إحصائية، ويتضح ذلك من خلال قيمة الدلالة الإحصائية التي كانت أقل من (0.05)، وهذا يعني أن الحكم المحلي في فلسطين بواقعه الحالي يلعب دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية البيئية.

كما أشارت النتائج الواردة في الجدول السابق أن (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية، المساءلة والرقابة، وكذلك إدارة الموارد المالية والاستثمارية) كانت لها أثرها وأدوارها الإيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في تحقيق التنمية الاقتصادية البيئية، ويتبين ذلك من خلال قيم معاملات الارتباط التي بلغت (0.715)، (0.733)، (0.722)، (0.699) على الترتيب وهي قيم موجبة.

أما فيما يتعلق بالمعوقات والتحديات، فقد أشارت النتائج أنها كانت لها أثراً سلبياً ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في تحقيق التنمية الاقتصادية البيئية، ويتبين ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط التي بلغت (-0.538)، وهي قيمة سالبة.

### 3. ما دور الحكم المحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية في فلسطين

تم استخدام اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لقياس أثر الحكم المحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية في فلسطين، كما يلي:

جدول رقم (4.9): نتائج اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لأثر الحكم المحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية في فلسطين

البعد الثالث: التنمية الاقتصادية الاجتماعية							المقياس
الدلالة الإحصائية	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	الخطأ المعياري	معدل التأثير (B)	R <sup>2</sup>	معامل الارتباط (R)	
0.000	10.700	1.96	0.080	0.857	0.554	0.745	اللامركزية والاستقلالية
0.000	10.640	1.96	0.084	0.889	0.552	0.743	الديمقراطية
0.000	13.295	1.96	0.054	0.721	0.658	0.811	المساءلة والرقابة
0.000	9.503	1.96	0.076	0.723	0.495	0.704	إدارة الموارد المالية والاستثمارية
0.000	-6.308	1.96	0.112	-0.706	0.304	-0.552	المعوقات والتحديات
<b>0.000</b>	<b>14.271</b>	<b>1.96</b>	<b>0.077</b>	<b>1.100</b>	<b>0.689</b>	<b>0.830</b>	<b>الدرجة الكلية واقع الحكم المحلي في فلسطين</b>

أشارت النتائج الواردة في الجدول (4.9) إلى وجود علاقة طردية (موجبة) بين واقع الحكم المحلي في فلسطين بشكل عام وبين (التنمية الاقتصادية الاجتماعية)، وقد تبين أن قيمة معامل الارتباط سببيران بين المتغيرين قد بلغت (0.830)، كما تبين أن (واقع الحكم المحلي) يؤثر إيجاباً على التنمية الاقتصادية الاجتماعية بمعدل (110%) وأن هذا التأثير ذو دلالة إحصائية،

ويتضح ذلك من خلال قيمة الدلالة الإحصائية التي كانت أقل من (0.05)، وهذا يعني أن الحكم المحلي في فلسطين بواقعه الحالي يلعب دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

كما أشارت النتائج الواردة في الجدول (4.9) أن كلا من (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية، المساءلة والرقابة، وإدارة الموارد الاجتماعية) كانت لها أثرها وأدوارها الإيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية، ويتبين ذلك من خلال قيم معاملات الارتباط التي بلغت (0.745)، (0.743)، (0.811)، (0.704) على الترتيب وهي قيم موجبة.

أما فيما يتعلق بالمعوقات والتحديات، فقد أشارت النتائج أنها كانت لها دوراً سلبياً ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية، ويتبين ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط التي بلغت (-0.552)، وهي قيمة سالبة.

### 4.3 النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث

هل يختلف واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه باختلاف متغيرات الديموغرافية: (البلدية أو الهيئة، موقع البلدية أو الهيئة، تصنيف البلدية أو الهيئة، النوع الاجتماعي، المركز الوظيفي، سنوات الخدمة، والمؤهل العلمي)؟

للإجابة عن السؤال السابق قامت الباحثة بصياغة الفرضية الرئيسية الأولى والتحقق منها على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تعزى للمتغيرات الديموغرافية: (البلدية أو الهيئة، موقع البلدية أو الهيئة، تصنيف البلدية أو الهيئة، النوع الاجتماعي، المركز الوظيفي، سنوات الخدمة، والمؤهل العلمي).

قامت الباحثة بالتحقق من صحة الفرضية السابقة كما يأتي:

### 1- حسب متغير (البلدية أو الهيئة):

استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تبعا للتغير في البلدية أو الهيئة، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4.10): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تبعا للتغير في البلدية أو الهيئة

البعد	البلدية أو الهيئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية			
اللامركزية والاستقلالية	الخليل	15	3.88	0.406	بين المجموعات	34.145	6	5.691	18.279	0.000			
	دورا	15	3.97	0.414									
	الظاهرية	14	3.94	0.492									
	حلحول	11	2.05	0.583	داخل المجموعات	27.086	87	0.311					
	بيت أولا	11	3.80	0.816									
	صوريف	15	3.99	0.572									
	تفوح	13	3.86	0.619									
	المجموع	المجموع	94	3.69	0.811	المجموع	61.231	93					
	الديمقراطية	الخليل	15	3.71	0.663	بين المجموعات	14.633	6			2.439	5.056	0.000
		دورا	15	3.79	0.639								
الظاهرية		14	3.57	0.570									
حلحول		11	2.45	0.646	داخل المجموعات	41.966	87	0.482					
بيت أولا		11	3.65	0.839									
صوريف		15	3.53	0.906									
تفوح		13	3.68	0.513									
المجموع		المجموع	94	3.51	0.780	المجموع	56.599	93					



الدلالة الإحصائية	قيمة ف المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	البلدية أو الهيئة	البعد								
0.000	6.414	5.238	6	31.427	بين المجموعات	0.843	3.53	15	الخليل	المساءلة والرقابة								
						0.832	3.68	15	دورا									
						0.780	3.95	14	الظاهرية									
						0.928	1.97	11	حلحول									
						0.951	3.06	11	بيت أولا									
						1.146	3.54	15	صوريف									
		0.817	87	71.047	داخل المجموعات	0.791	2.93	13	تفوح									
						المجموع	1.050	3.30	94		المجموع							
							0.644	3.99	15		الخليل							
											0.580	4.12	15	دورا				
0.000	10.019	5.239	6	31.435	بين المجموعات	0.460	3.85	14	الظاهرية	إدارة الموارد المالية والاستثمارية								
						0.515	2.17	11	حلحول									
						0.672	3.89	11	بيت أولا									
						1.261	3.73	15	صوريف									
						0.483	4.01	13	تفوح									
									المجموع		0.910	3.73	94	المجموع				
						0.000	8.656	3.858			6	23.149	بين المجموعات	0.492	3.68	15	الخليل	المعيقات والتحديات
														0.379	3.76	15	دورا	
0.496	3.87	14	الظاهرية															
0.627	2.21	11	حلحول															
0.671	3.36	11	بيت أولا															
1.166	3.60	15	صوريف															
0.446	87	38.779	داخل المجموعات	0.475	3.78			13	تفوح									
				المجموع	0.816			3.51	94	المجموع								

البعد	البلدية أو الهيئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية			
واقع الحكم المحلي في فلسطين	الخليل	15	3.76	0.372	بين المجموعات	25.693	6	4.282	18.178	0.000			
	دورا	15	3.86	0.362									
	الظاهرية	14	3.85	0.454									
	حلحول	11	2.16	0.554	داخل المجموعات	20.494	87	0.236					
	بيت أولا	11	3.54	0.537									
	صوريف	15	3.80	0.684									
	تفوح	13	3.68	0.358									
	المجموع	المجموع	94	3.57	0.705	المجموع	46.187	93					

أشارت النتائج الواردة في الجدول (4.10) أن قيمة الدلالة الإحصائية المقابلة لمقياس الدراسة حول واقع الحكم المحلي في فلسطين والمتمثل في كل من (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية، المساءلة والرقابة، إدارة الموارد المالية والاستثمارية، وكذلك المعوقات والتحديات) والدرجة الكلية لها قد بلغت (0.0)، (0.0)، (0.0)، (0.0)، (0.0)، (0.0)، (0.0)، على الترتيب، وجميعها أقل من (0.05)، وهذه النتيجة تعني رفض الفرضية، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تعزى لمتغير (البلدية أو الهيئة). مما يدل أن العاملين في البلديات والهيئات المحلية في فلسطين يختلفون في وجهات نظرهم حول واقع الحكم المحلي في فلسطين وذلك فيما يتعلق بكل من (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية، المساءلة والرقابة، إدارة الموارد المالية والاستثمارية، وكذلك المعوقات والتحديات) وكذلك الدرجة الكلية.

## 2- حسب متغير (موقع البلدية أو الهيئة):

استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تبعا للتغير في موقع البلدية أو الهيئة، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4.11): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تبعا للتغير في موقع البلدية أو الهيئة

البعد	موقع البلدية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
اللامركزية والاستقلالية	الخليل	42	3.43	0.941	بين المجموعات	5.392	2	2.696	4.394	0.015
	ححول	36	3.86	0.609	داخل المجموعات	55.839	91	0.614		
	بيت أولا	16	4.00	0.661	المجموع	61.231	93			
الديمقراطية	الخليل	42	3.41	0.842	بين المجموعات	1.204	2	0.602	0.989	0.376
	ححول	36	3.54	0.641	داخل المجموعات	55.395	91	0.609		
	بيت أولا	16	3.73	0.894	المجموع	56.599	93			
المساءلة والرقابة	الخليل	42	3.14	1.116	بين المجموعات	2.411	2	1.205	1.096	0.339
	ححول	36	3.36	0.985	داخل المجموعات	100.063	91	1.100		
	بيت أولا	16	3.57	1.002	المجموع	102.473	93			
إدارة الموارد المالية والاستثمارية	الخليل	42	3.59	0.988	بين المجموعات	2.742	2	1.371	1.682	0.192
	ححول	36	3.73	0.876	داخل المجموعات	74.189	91	0.815		
	بيت أولا	16	4.08	0.697	المجموع	76.931	93			
المعيقات والتحديات	الخليل	42	3.60	0.866	بين المجموعات	0.929	2	0.464	0.861	0.426
	ححول	35	3.58	0.542	داخل المجموعات	48.545	90	0.539		
	بيت أولا	16	3.33	0.720	المجموع	49.473	92			
واقع الحكم المحلي في فلسطين	الخليل	42	3.39	0.827	بين المجموعات	2.975	2	1.488	3.133	0.048
	ححول	36	3.67	0.501	داخل المجموعات	43.212	91	0.475		
	بيت أولا	16	3.85	0.652	المجموع	46.187	93			

أشارت النتائج الواردة في الجدول (4.11) أن قيمة الدلالة الإحصائية المقابلة لمقياس الدراسة حول واقع الحكم المحلي في فلسطين والمتمثل في كل من (الديمقراطية، المساءلة والرقابة، إدارة الموارد المالية والاستثمارية، وكذلك المعوقات والتحديات) والدرجة الكلية لها قد بلغت (0.376)،

(0.339)، (0.192)، (0.426)، على الترتيب، وجميعها أكبر من (0.05)، وهذه النتيجة تعني قبول الفرضية، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في واقع الحكم المحلي في فلسطين والمتمثل في كل من (الديمقراطية، المساواة والرقابة، إدارة الموارد المالية والاستثمارية، وكذلك المعوقات والتحديات) من وجهة نظر العاملين فيه تعزى لمتغير (موقع البلدية أو الهيئة). مما يدل أن الاختلاف في موقع البلدية أو الهيئة لا ينتج عنه اختلافاً في وجهات نظر العاملين فيها حول واقع الحكم المحلي في فلسطين وذلك فيما يتعلق بكل من (الديمقراطية، المساواة والرقابة، إدارة الموارد المالية والاستثمارية، وكذلك المعوقات والتحديات).

بينما أشارت النتائج أن قيمة الدلالة الإحصائية المقابلة لمقياس الدراسة حول واقع الحكم المحلي في فلسطين والمتمثل في (اللامركزية والاستقلالية) وكذلك الدرجة الكلية العامة قد بلغت (0.015)، (0.048)، على الترتيب، وهي أقل من (0.05)، وهذه النتيجة تعني رفض الفرضية، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في واقع الحكم المحلي في فلسطين والمتمثل في (اللامركزية والاستقلالية) وكذلك الدرجة الكلية العامة من وجهة نظر العاملين فيه تعزى لمتغير (موقع البلدية أو الهيئة). مما يدل الاختلاف في موقع البلدية أو الهيئة أدى إلى اختلاف وجهات النظر لدى العاملين في البلديات وهيئات الحكم المحلي حول واقع اللامركزية والاستقلالية في الحكم المحلي في فلسطين.

### 3- حسب متغير (تصنيف البلدية أو الهيئة):

استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تبعا للتغير في تصنيف البلدية أو الهيئة، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4.12): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تبعا للتغير في تصنيف البلدية أو الهيئة

البعد	تصنيف البلدية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
اللامركزية والاستقلالية	A Plus	18	3.06	1.089	بين المجموعات	8.889	2.000	4.445	7.785	0.001
	A	4	4.00	0.236	داخل المجموعات	51.383	90.000	0.571		
	B	71	3.82	0.666	المجموع	60.272	92.000	0.809		
الديمقراطية	A Plus	18	3.11	0.956	بين المجموعات	3.540	2.000	1.770	3.134	0.048
	A	4	3.80	0.163	داخل المجموعات	50.830	90.000	0.565		
	B	71	3.58	0.709	المجموع	54.370	92.000	0.769		
المساءلة والرقابة	A Plus	18	2.72	1.158	بين المجموعات	7.823	2.000	3.911	3.818	0.026
	A	4	3.86	0.559	داخل المجموعات	92.197	90.000	1.024		
	B	71	3.39	0.989	المجموع	100.020	92.000	1.043		
إدارة الموارد المالية والاستثمارية	A Plus	18	3.15	1.022	بين المجموعات	7.457	2.000	3.728	4.947	0.009
	A	4	4.19	0.524	داخل المجموعات	67.833	90.000	0.754		
	B	71	3.83	0.839	المجموع	75.290	92.000	0.905		
المعيقات والتحديات	A Plus	18	3.88	0.686	بين المجموعات	3.363	2.000	1.682	3.246	0.044
	A	4	3.00	0.268	داخل المجموعات	46.102	89.000	0.518		
	B	70	3.50	0.741	المجموع	49.465	91.000	0.737		
واقع الحكم المحلي في فلسطين	A Plus	18	3.00	0.958	بين المجموعات	7.242	2.000	3.621	8.465	0.000
	A	4	3.93	0.240	داخل المجموعات	38.499	90.000	0.428		
	B	71	3.69	0.570	المجموع	45.741	92.000	0.705		

أشارت النتائج الواردة في الجدول (4.12) أن قيمة الدلالة الإحصائية المقابلة لمقياس الدراسة حول واقع الحكم المحلي في فلسطين والمتمثل في كل من (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية، المساءلة والرقابة، إدارة الموارد المالية والاستثمارية، وكذلك المعوقات والتحديات) والدرجة الكلية لها قد بلغت (0.001)، (0.048)، (0.026)، (0.009)، (0.044)، (0.0)، على الترتيب، وجميعها أقل من (0.05)، وهذه النتيجة تعني رفض الفرضية، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تعزى لمتغير (تصنيف البلدية أو الهيئة). مما يدل أن الاختلاف في تصنيف البلدية أو الهيئة يؤدي إلى اختلاف وجهات نظر العاملين فيها حول واقع الحكم المحلي في فلسطين وذلك فيما يتعلق بكل من (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية، المساءلة والرقابة، إدارة الموارد المالية والاستثمارية، وكذلك المعوقات والتحديات) وكذلك الدرجة الكلية.

#### 4- حسب متغير (المركز الوظيفي):

استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تبعا للتغير في المركز الوظيفي، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4.13) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تبعا للتغير في المركز الوظيفي

الدالة الإحصائية	قيمة ف المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المركز الوظيفي	البعد
0.624	0.656	0.438	4	1.753	بين المجموعات	.	4.50	1	رئيس البلدية أو الهيئة	اللامركزية والاستقلالية
					داخل المجموعات	.	4.50	1	نائب رئيس البلدية أو الهيئة	
					المجموع	0.951	3.53	6	مدير البلدية أو الهيئة	
					0.863	3.63	48	رئيس دائرة أو قسم غير ذلك		
					0.734	3.75	38	المجموع		
0.668	89	59.478	93	61.231	0.811	3.69	94			
0.928	0.217	0.137	4	0.547	بين المجموعات	.	4.00	1	رئيس البلدية أو الهيئة	الديمقراطية
					داخل المجموعات	.	4.00	1	نائب رئيس البلدية أو الهيئة	
					المجموع	0.463	3.43	6	مدير البلدية أو الهيئة	
					0.800	3.49	48	رئيس دائرة أو قسم غير ذلك		
					0.820	3.53	38	المجموع		
0.630	89	56.052	93	56.599	0.780	3.51	94			
0.819	0.385	0.436	4	1.742	بين المجموعات	.	4.14	1	رئيس البلدية أو الهيئة	المساءلة والرقابة
					داخل المجموعات	.	4.14	1	نائب رئيس البلدية أو الهيئة	
					المجموع	0.721	3.19	6	مدير البلدية أو الهيئة	
					1.045	3.24	48	رئيس دائرة أو قسم غير ذلك		
					1.124	3.35	38	المجموع		
1.132	89	100.731	93	102.473	1.050	3.30	94			
0.142	1.770	1.417	4	5.670	بين المجموعات	.	4.78	1	رئيس البلدية أو الهيئة	إدارة الموارد المالية والاستثمارية
					داخل المجموعات	.	4.78	1	نائب رئيس البلدية أو الهيئة	
					المجموع	1.570	3.02	6	مدير البلدية أو الهيئة	
					0.825	3.69	48	رئيس دائرة أو قسم غير ذلك		
					0.853	3.83	38	المجموع		
0.801	89	71.261	93	76.931	0.910	3.73	94			
0.273	1.308	0.694	4	2.776	بين المجموعات	.	3.91	1	رئيس البلدية أو الهيئة	المعيقات والتحديات
					داخل المجموعات	.	4.09	1	نائب رئيس البلدية أو الهيئة	
					المجموع	1.116	3.62	5	مدير البلدية أو الهيئة	
					0.663	3.68	48	رئيس دائرة أو قسم غير ذلك		
					0.755	3.35	38	المجموع		
0.531	88	46.697	92	49.473	0.733	3.55	93			
0.769	0.454	0.231	4	0.923	بين المجموعات	.	4.21	1	رئيس البلدية أو الهيئة	واقع الحكم المحلي في فلسطين
					داخل المجموعات	.	4.21	1	نائب رئيس البلدية أو الهيئة	
					المجموع	0.462	3.46	6	مدير البلدية أو الهيئة	
					0.712	3.55	48	رئيس دائرة أو قسم غير ذلك		
					0.741	3.59	38	المجموع		
0.509	89	45.264	93	46.187	0.705	3.57	94			

أشارت النتائج الواردة في الجدول (4.13) أن قيمة الدلالة الإحصائية المقابلة لمقياس الدراسة حول واقع الحكم المحلي في فلسطين والمتمثل في كل من (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية، المساءلة والرقابة، إدارة الموارد المالية والاستثمارية، وكذلك المعوقات والتحديات) والدرجة الكلية لها قد بلغت (0.624)، (0.928)، (0.819)، (0.142)، (0.273)، (0.769)، على الترتيب، وجميعها أكبر من (0.05)، وهذه النتيجة تعني قبول الفرضية، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تعزى لمتغير (المركز الوظيفي). مما يدل أنه مهما كان الاختلاف في المركز الوظيفي لدى العاملين في البلديات والهيئات المحلية في فلسطين فإنهم لا يختلفون في وجهات نظرهم حول واقع الحكم المحلي في فلسطين وذلك فيما يتعلق بكل من (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية، المساءلة والرقابة، إدارة الموارد المالية والاستثمارية، وكذلك المعوقات والتحديات) وكذلك الدرجة الكلية.

#### 5- حسب متغير (سنوات الخدمة):

استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تبعا للتغير في سنوات الخدمة، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4.14): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تبعا للتغير في سنوات الخدمة



الدلالة الإحصائية	قيمة ف المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	سنوات الخدمة	البعد
0.467	0.901	1	4.000	2.38	بين المجموعات	0.367	4.03	10	أقل من 5 سنوات من 5 - 10 سنوات من 11 - 15 سنة من 16 - 20 سنة أكثر من 20 سنة المجموع	اللامركزية والاستقلالية
					داخل المجموعات	0.912	3.73	35		
					المجموع	0.761	3.72	23		
					المجموع	0.703	3.53	13		
0.057	2.392	1	4.000	5.49	بين المجموعات	0.653	4.00	10	أقل من 5 سنوات من 5 - 10 سنوات من 11 - 15 سنة من 16 - 20 سنة أكثر من 20 سنة المجموع	الديمقراطية
					داخل المجموعات	0.895	3.63	35		
					المجموع	0.627	3.45	23		
					المجموع	0.724	3.09	13		
0.013	3.381	3	4.000	13.5	بين المجموعات	1.083	3.73	10	أقل من 5 سنوات من 5 - 10 سنوات من 11 - 15 سنة من 16 - 20 سنة أكثر من 20 سنة المجموع	المساءلة والرقابة
					داخل المجموعات	0.954	3.61	35		
					المجموع	1.066	3.24	23		
					المجموع	0.883	2.57	13		
0.135	1.803	1	4.000	5.77	بين المجموعات	0.425	4.31	10	أقل من 5 سنوات من 5 - 10 سنوات من 11 - 15 سنة من 16 - 20 سنة أكثر من 20 سنة المجموع	إدارة الموارد المالية والاستثمارية
					داخل المجموعات	1.110	3.81	35		
					المجموع	0.717	3.64	23		
					المجموع	0.912	3.39	13		
0.005	3.975	2	4.000	7.57	بين المجموعات	0.460	3.41	10	أقل من 5 سنوات من 5 - 10 سنوات من 11 - 15 سنة من 16 - 20 سنة أكثر من 20 سنة المجموع	المعوقات والتحديات
					داخل المجموعات	0.901	3.21	34		
					المجموع	0.367	3.83	23		
					المجموع	0.661	3.69	13		
0.172	1.636	1	4.000	3.16	بين المجموعات	0.457	3.88	10	أقل من 5 سنوات من 5 - 10 سنوات من 11 - 15 سنة من 16 - 20 سنة أكثر من 20 سنة المجموع	واقع الحكم المحلي في فلسطين
					داخل المجموعات	0.798	3.70	35		
					المجموع	0.658	3.52	23		
					المجموع	0.645	3.32	13		
		0	89.000	43	بين المجموعات	0.644	3.34	13		
					داخل المجموعات	0.644	3.34	13		
					المجموع	0.644	3.34	13		
					المجموع	0.705	3.57	94		
		0	93.000	46.2	بين المجموعات	0.705	3.57	94		
					داخل المجموعات	0.705	3.57	94		
					المجموع	0.705	3.57	94		
					المجموع	0.705	3.57	94		

أشارت النتائج الواردة في الجدول (4.14) أن قيمة الدلالة الإحصائية المقابلة لمقياس الدراسة حول واقع الحكم المحلي في فلسطين والمتمثل في كل من (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية، إدارة الموارد المالية والاستثمارية) والدرجة الكلية العامة قد بلغت (0.467)، (0.057)، (0.135)، (0.172)، على الترتيب، وجميعها أكبر من (0.05)، وهذه النتيجة تعني قبول الفرضية، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في واقع الحكم المحلي في فلسطين والمتمثل في كل من (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية، إدارة الموارد المالية والاستثمارية) من وجهة نظر العاملين فيه تعزى لمتغير (سنوات الخدمة). مما يدل أنه مهما كان الاختلاف في سنوات الخدمة لدى العاملين في البلديات والهيئات المحلية في فلسطين فإنهم لا يختلفون في وجهات نظرهم حول واقع الحكم المحلي في فلسطين وذلك فيما يتعلق بكل من والمتمثل في كل من (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية، إدارة الموارد المالية والاستثمارية) وكذلك الدرجة الكلية العامة.

بينما أشارت النتائج أن قيمة الدلالة الإحصائية المقابلة لمقياس الدراسة حول واقع الحكم المحلي في فلسطين والمتمثل في كل من (المساءلة والرقابة، وكذلك المعوقات والتحديات) قد بلغت (0.013)، (0.005)، على الترتيب، وهي أقل من (0.05)، وهذه النتيجة تعني رفض الفرضية، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في واقع الحكم المحلي في فلسطين والمتمثل في (اللامركزية والاستقلالية) وكذلك الدرجة الكلية العامة من وجهة نظر العاملين فيه تعزى لمتغير (سنوات الخدمة). مما يدل الاختلاف في سنوات الخدمة لدى العاملين في البلديات والهيئات المحلية أدى إلى اختلاف وجهات نظرهم حول المساءلة والرقابة وكذلك المعوقات والتحديات في الحكم المحلي في فلسطين.

#### 6- حسب متغير (المؤهل العلمي):

استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تبعا للتغير في المؤهل العلمي، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4.15): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تبعا للتغير في المؤهل العلمي

البعد	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
اللامركزية والاستقلالية	دبلوم فأقل	9	3.50	0.793	بين المجموعات	0.671	2	0.335	0.504	0.606
	بكالوريوس	67	3.74	0.763	داخل المجموعات	60.560	91	0.665		
	ماجستير	18	3.60	1.003	المجموع	61.231	93			
الديمقراطية	دبلوم فأقل	9	3.18	0.908	بين المجموعات	1.337	2	0.669	1.101	0.337
	بكالوريوس	67	3.58	0.769	داخل المجموعات	55.262	91	0.607		
	ماجستير	18	3.46	0.754	المجموع	56.599	93			
المساءلة والرقابة	دبلوم فأقل	9	2.75	1.347	بين المجموعات	6.508	2	3.254	3.086	0.051
	بكالوريوس	67	3.46	0.926	داخل المجموعات	95.965	91	1.055		
	ماجستير	18	2.97	1.210	المجموع	102.473	93			
إدارة الموارد المالية والاستثمارية	دبلوم فأقل	9	3.47	1.161	بين المجموعات	0.937	2	0.468	0.561	0.573
	بكالوريوس	67	3.78	0.867	داخل المجموعات	75.994	91	0.835		
	ماجستير	18	3.64	0.957	المجموع	76.931	93			
المعوقات والتحديات	دبلوم فأقل	9	3.66	0.759	بين المجموعات	1.376	2	0.688	1.287	0.281
	بكالوريوس	66	3.47	0.749	داخل المجموعات	48.098	90	0.534		
	ماجستير	18	3.77	0.642	المجموع	49.473	92			

0.332	1.116	0.553	2	1.106	بين المجموعات	0.921	3.26	9	دبلوم فأقل	واقع الحكم المحلي في فلسطين
		0.495	91	45.081	داخل المجموعات	0.653	3.63	67	بكالوريوس	
						0.773	3.53	18	ماجستير	
			93	46.187	المجموع	0.705	3.57	94	المجموع	

أشارت النتائج الواردة في الجدول (4.15) أن قيمة الدلالة الإحصائية المقابلة لمقياس الدراسة حول واقع الحكم المحلي في فلسطين والمتمثل في كل من (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية، المساءلة والرقابة، إدارة الموارد المالية والاستثمارية، وكذلك المعوقات والتحديات) والدرجة الكلية لها قد بلغت (0.606)، (0.337)، (0.051)، (0.573)، (0.281)، (0.332)، على الترتيب، وجميعها أكبر من (0.05)، وهذه النتيجة تعني قبول الفرضية، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تعزى لمتغير (المؤهل العلمي). مما يدل أن الاختلاف في المؤهلات العلمية لدى العاملين في البلديات والهيئات المحلية في فلسطين لا ينتج عنه اختلافاً في وجهات نظرهم حول واقع الحكم المحلي في فلسطين وذلك فيما يتعلق بكل من (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية، المساءلة والرقابة، إدارة الموارد المالية والاستثمارية، وكذلك المعوقات والتحديات) وكذلك الدرجة الكلية.

#### 7- حسب متغير (النوع الاجتماعي):

استخدمت الباحثة اختبار ت للعينات المستقلة (t-test) للفروق في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تبعا للتغير في النوع الاجتماعي، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4.16): نتائج اختبارات للعينات المستقلة (t-test) للفروق في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تبعا للتغير في النوع الاجتماعي

المقياس	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
اللامركزية والاستقلالية	ذكر	69	3.70	0.728	0.188	92	0.851
	أنثى	25	3.67	1.024			
الديمقراطية	ذكر	69	3.52	0.724	0.022	92	0.983
	أنثى	25	3.51	0.935			
المساءلة والرقابة	ذكر	69	3.23	1.038	-1.134	92	0.260
	أنثى	25	3.50	1.077			
إدارة الموارد المالية والاستثمارية	ذكر	69	3.71	0.887	-0.275	92	0.784
	أنثى	25	3.77	0.988			
المعيقات والتحديات	ذكر	68	3.51	0.784	-0.837	91	0.405
	أنثى	25	3.65	0.574			
واقع الحكم المحلي في فلسطين	ذكر	69	3.57	0.651	0.006	92	0.995
	أنثى	25	3.57	0.851			

أشارت النتائج الواردة في الجدول (4.16) أن قيمة الدلالة الإحصائية المقابلة لمقياس الدراسة حول واقع الحكم المحلي في فلسطين والمتمثل في كل من (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية، المساءلة والرقابة، إدارة الموارد المالية والاستثمارية، وكذلك المعوقات والتحديات) والدرجة الكلية لها قد بلغت (0.851)، (0.983)، (0.260)، (0.784)، (0.405)، (0.995)، على الترتيب، وجميعها أكبر من (0.05)، وهذه النتيجة تعني قبول الفرضية، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تعزى لمتغير (النوع الاجتماعي). مما يدل أن العاملين الذكور في البلديات والهيئات المحلية في فلسطين لا يختلفون في وجهات نظرهم عن الإناث حول واقع الحكم المحلي في فلسطين وذلك فيما يتعلق بكل من (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية، المساءلة والرقابة، إدارة الموارد المالية والاستثمارية، وكذلك المعوقات والتحديات) وكذلك الدرجة الكلية.

### تحليل ومناقشة النتائج والتوصيات:

#### 5.1 نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها:

أولاً: إن الدرجة الكلية لواقع الحكم المحلي في فلسطين مرتفعة بمتوسط حسابي (3.57). وتفسر الباحثة هذه النتيجة نظراً للتطور الكبير الذي أحدث على نظام الإدارة المحلية والحكم المحلي في فلسطين، من خلال الأنظمة الإدارية الحديثة التي طبقت، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات التي تم إقرارها في هذا الخصوص، وندلل على ذلك فيما توصلت إليه دراسة (حسيبا، 2006) وهي دراسة قديمة نسبياً بالمقارنة مع دراستنا، بحيث توصلت إلى ضعف نظام الحكم المحلي في فلسطين بسبب الترهل الإداري وعدم وجود نظام كفؤ للتعيينات، وتوصيف الوظائف وخرائط وأدلة تنظيمية، سواء للبلديات أو لوزارة الحكم المحلي، والافتقار إلى القيادات المؤهلة من الناحية العلمية والقيادية لدى معظم البلديات وخاصة المستحدثة.

كما وتتفق هذه النتيجة مع دراسة محسن (2015) التي توصلت إلى أن درجة تفويض الحكومة المركزية الأجهزة اللامركزية الصلاحيات التي تمكنها من العمل باللامركزية في جزر القمر هي في درجة عالية من وجهة نظر أفراد عينة البحث.

ثانياً: يتمتع الحكم المحلي في فلسطين بدرجة مرتفعة من اللامركزية والاستقلالية بمتوسط حسابي (3.69). وتفسر الباحثة ذلك في أن الهيئات المحلية تعتبر مرجعاً للقضايا المحلية التي تخص

المواطنين، ولها حرية اتخاذ القرارات في هذه القضايا، وإقامة الفعاليات التي تتعلق بمتابعة المشاكل والاحتياجات المحلية، كما أن العلاقة المفتوحة بين الهيئات المحلية والمواطنين تعتبر من أبرز مظاهر الاستقلالية واللامركزية للحكم المحلي في فلسطين، كما أن كل هيئة محلية تمتلك رؤية مستقبلية مستقلة عن غيرها من الهيئات فيما يخص الأوضاع الحياتية للمواطنين. وتتفق نتيجتنا هذه مع دراسة (كايد، 2017) بأن المجلس البلدي في مدينة الخليل يؤدي مهامه بحرية واستقلالية بعيداً عن الضغوطات السياسية والعائلية.

وهذه النتيجة لا تتفق مع دراسة إسماعيل (2005) التي جاء فيها أن درجة اللامركزية والاستقلالية التي تتمتع بها الهيئات المحلية قليلة ولا تتناسب مع مفهوم الحكم المحلي القائم على اللامركزية والاستقلالية. وكذلك دراسة العصار (2015) التي توصلت إلى نتيجة مفادها غياب اللامركزية في الحكم المحلي. وأيضاً دراسة غفاري وزحوط (2018) التي اعتبرت الوصاية الإدارية المشددة التي قيدت حرية ممارسة البلديات لمهامها من أبرز أسباب محدودية دور هيئات الحكم المحلي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. وتعلل الباحثة هذه الفروق مع الدراسات السابقة فيما يخص استقلالية الهيئات المحلية في أن السياسة الجديدة للحكومة الفلسطينية باتت واضحة فيما يتعلق استقلالية الهيئات المحلية نظرياً وتطبيقياً، بحيث أن الاحتلال الإسرائيلي وتقطيع أوصال البلدات والمناطق الفلسطينية بات من الضروري وجود استقلالية ولامركزية للهيئات المحلية وفقاً للأوضاع الراهنة لكل بلدة ومنطقة على حدا.

ثالثاً: يتمتع الحكم المحلي في فلسطين بدرجة مرتفعة من الديمقراطية بمتوسط حسابي (3.51). وهذه الديمقراطية تظهر بوضوح في التمثيل النسوي في الهيئات المحلية، كما أن المواطن يجد مساحة للتعبير عن الرأي أمام الهيئات المحلية التي تشكل مجالسها المحلية بناءً على عملية انتخابية للمواطنين، إضافةً إلى أن هذه الهيئات تعمل على عقد الاجتماعات المحلية بشكل مستمر.

أيضاً نجد بأن هذه النتيجة لا تتفق وعديد الدراسات السابقة مثل دراسة إسماعيل (2005) التي توصلت إلى أن مقياس درجة الديمقراطية التي تتمتع بها الهيئات المحلية قليلة، وأيضاً دراسة العصار (2015) التي جاء فيها عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية في الحكم المحلي،

مما يضعف من استقلال الهيئات المحلية وعدم قدرتها على التمويل الذاتي للمشاريع التنموية. وتفسر الباحثة هذه الفروقات نظراً لأن السلطة المركزية لم تكن تعمل ما فيه الكفاية من أجل تعزيز الديمقراطية في مؤسسات السلطة الوطنية بشكل عام، والهيئات المحلية بشكل خاص، كما أن المواطنين سابقاً لم يكن لهم مساءلة وتقييم الهيئات المحلية، وابداء آرائهم أمامها، لعدة أسباب غير تسلط السلطة المركزية مثل العقلية السائدة والقيم الموروثة التي تعزز نهج الفرد دون المجموع. كما أن نظام الانتخابات في البلديات تعثر بمجموعة من المعوقات، أهمها: التأجيل المستمر، وضعف المشاركة الحزبية فيها، وكان الفوز بالتركية في أكثر من نصف عدد الهيئات المحلية، أيضاً عملية ضبط الدعاية الانتخابية ومصادر التمويل لم تكن دقيقة، ولم تقدم القوائم الانتخابية كشوفات مالية حول مصادر التمويل وأوجه الصرف والنفقات، وهذا بالضبط ما أكدت عليه دراسة (كايد، 2017).

رابعاً: يتمتع الحكم المحلي في فلسطين بدرجة متوسطة من المساءلة والرقابة بمتوسط حسابي (3.30). وهذا ما معناه بأن الهيئات المحلية ومؤسسات الحكم المحلي تتمتع بدرجة معينة من المساءلة والرقابة، ولكن ليست بالمستوى المطلوب، على سبيل المثال تتبع الهيئات المحلية مبدأ الشفافية بشكل مرتفع إلا أنها في ذات الوقت لا تهتم بدور المواطن في الرقابة وإعداد الموازنات، أو الإفصاح والمعلومات المتاحة مكشوفة للجمهور من قبل الهيئات المحلية. ومع ذلك تبقى هذه النتيجة التي توصلت إليها دراستنا مغايرة لما توصلت إليها دراسات أخرى، أكدت على عدم وجود أي نوع من المساءلة والشفافية في عمل الحكم المحلي، مثل دراسة إسماعيل (2005) التي أشارت إلى أن مجال المراقبة والمساءلة الجماهيرية تجاه هيئاتهم المحلية ضعيف، بسبب ضعف حجم المشاركة المجتمعية والفجوة بين الهيئات المحلية والمواطن. وبشكل عام تفسر الباحثة ضعف المساءلة والرقابة في واقع عمل الحكم المحلي في فلسطين بسبب نظرة المواطنين للبلديات والهيئات المحلية بأنها مؤسسات جباية وامتداد للسلطة المركزية، كما أن الهيئات المحلية لا تقدم للمواطنين أي نوع من التحفيز للمشاركة وابداء الرأي واعداد الموازنات. ونؤكد على ما توصلنا إليه بأن دراسة (كايد، 2017) توصلت إلى ذات النتيجة بأن نظام المساءلة والرقابة والشفافية في



بلدية الخليل ليس بالجيد ولا السيء، بأنه توجد خطة استراتيجية تنموية تشترك في وضعها فعاليات المدينة، كما أنه يوجد نظام شكاوى معتمد في بلدية الخليل، يتضمن إجراءات واضحة ومحددة ومكتوبة، كما توجد إدارة في مركز خدمات الجمهور تتابع الشكاوي بانتظام، وفي ذات الوقت لا تعقد بلدية الخليل جلسات علنية ومفتوحة للجمهور، ولا تقوم بتقديم أي تقارير دورية للمواطنين. كذلك دراسة (هيئة مكافحة الفساد، 2018) أشارت إلى أن وجود صندوق للشكاوى في الهيئات المحلية لا يعني توافر نظام أو إجراء للمساءلة.

وكانت دراسة بدوان (2020) خرجت بنتيجة إيجابية جداً حول موضوع المساءلة والرقابة في الهيئات المحلية، بأنه تتمتع بلدية سلفيت بهيكل وظيفي منظم واضح المهام والصلاحيات، ويعمل في إطار مساءلة عمودي وافقي، الأمر الذي يمكن المجلس البلدي من الإدارة والإشراف والرقابة على موظفيها والأعمال بسهولة، مستنداً إلى وحدة رقابة داخلية تنضوي مجتمعة تحت رقابة المجلس ورئيس البلدية، كما تُدار إجراءات الشكاوى في البلدية بفعالية في حل القضايا المقدمة لها.

خامساً: يتمتع الحكم المحلي في فلسطين بدرجة مرتفعة من إدارة الموارد المالية والاستثمارية بمتوسط حسابي (3.73). وظهر ذلك بوضوح في مساعدة الهيئات المحلية في توفير كافة احتياجات المواطنين من الخدمات المحلية، وأيضاً توفير الدعم اللازم لتقوية البنية التحتية وتدعيمها، وسعي الهيئات المحلية إلى تطوير الواقع التنظيمي لديها من خلال الحوافز المادية. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة ولد المصطفى (2014) التي اعتبرت أن ضعف الموارد المالية والبشرية للبلديات المعنية وسوء التدبير لا يساعد على كسب رهانات التنمية في المنطقة. وتفسر الباحثة ما سبق في أن البلديات تعتمد بشكل كبير على مساعدات الدولة، والتي يخصص جزء لا يستهان به لمصاريف التسيير وخاصة ما يتعلق بالموظفين. وأيضاً مع دراسة عبد النور (2008) التي توصلت إلى أن نظام الإدارة المحلية في الجزائر يواجه مجموعة من التحديات التي تحول دون تحقيق الأهداف التي من أجلها قد وجد، ومن أهم هذه التحديات محدودية الموارد المالية

الذاتية للوحدات المحلية. وكذلك دراسة حسيبا (2006) التي توصلت إلى عدم الاستغلال المناسب للموارد والإمكانيات المتاحة في المناطق الفلسطينية، وضعف الاهتمام بإقامة مشاريع ذات طابع إنتاجي تدعم ميزانية البلديات وتوفر دخل دائم للمواطن، وعدم ادارة المعونات والتبرعات الخارجية بالشكل الصحيح. وأيضاً دراسة غفاري وزحوظ (2018) التي توصلت فيها إلى أن قانون البلدية الجديد أعطى صلاحيات وسلطات متعددة للمجالس البلدية بهدف تحقيق التنمية المحلية، لكن الواقع أثبت عكس ذلك حيث أن دورها محدود لا ينسجم مع ما جاء به القانون، وذلك راجع لعدة أسباب من أهمها نقص الموارد المالية المحلية، أي ضعف التمويل المحلي.

سادساً: يواجه الحكم المحلي في فلسطين مجموعة من المعوقات والتحديات بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.55). وأهم هذه المعوقات والتحديات ما يلي: تحكم الاحتلال بالأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية، ونقص الموارد المادية اللازمة لتنفيذ المشاريع والخدمات، وعدم وضوح الرؤية لدى المواطنين حول حاجاتهم المطلوبة من الحكم المحلي. وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة العصار (2015) التي استنتجت مجموعة من المعوقات تواجه البلديات بقطاع غزة في سبيل تحقيق التنمية المحلية المستدامة بدرجة مرتفعة، وأهمها إجراءات الاحتلال والحصار المفروض على قطاع غزة، والمشاركة الشعبية المحدودة من أصحاب الشأن. وأيضاً تتفق مع دراسة عبد النور (2008) التي توصلت إلى أن نظام الإدارة المحلية في الجزائر يواجه مجموعة من التحديات التي تحول دون تحقيق الأهداف التي من أجلها قد وجد، ومن أهم هذه التحديات محدودية الموارد المالية الذاتية للوحدات المحلية، وضعف مظاهر المشاركة السياسية في البيئة المحلية وتضارب الاختصاصات بين الأجهزة التنفيذية. وأيضاً دراسة حسيبا (2006) التي توصلت إلى أن الحكم المحلي في فلسطين يواجه مجموعة من المعوقات والتحديات متمثلة في غياب التخطيط الإقليمي الشامل للبنية التحتية للبلديات، وعدم التنسيق والتعاون فيما بينها، بالإضافة إلى غياب المشاريع التنموية المشتركة. كذلك تتفق مع دراسة سمحة (2011) التي توصلت إلى أن محافظة قلقيلية عانت من كونها محافظة تعتمد على الزراعة ويغلب عليها الطابع الريفي طيلة سنوات الاحتلال، والإهمال غير المبرر من جانب منظمة التحرير الفلسطينية للريف

الفلسطيني على امتداده، وهو ما استغلته سلطات الاحتلال عند تأسيس روابط القرى، التي استقطبت في عضويتها العديد من ممثلي الهيئات المحلية والمخاتير المتعاونين مع الاحتلال، لتعطي بعداً جديداً لاستخدام الهيئات المحلية كأدوات لفرض السيطرة المركزية.

سابعاً: توجد علاقة طردية (موجبة) بين واقع الحكم المحلي في فلسطين بشكل عام وبين المتغير المستقل (التنمية الاقتصادية المالية والاستثمارية). وهذا ما معناه بأن الحكم المحلي الصحيح في فلسطين يساهم بشكل إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية المالية والاستثمارية

ثامناً: توجد علاقة طردية (موجبة) بين واقع الحكم المحلي في فلسطين بشكل عام وبين (التنمية الاقتصادية البيئية). وهذا يعني أن الحكم المحلي في فلسطين بواقعه الحالي يلعب دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية البيئية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (شعبان، 2017) التي توصلت إلى أن الشركة الليبية للحديد والصلب لديها أداء بيئي متميز، وتبذل مجهودات كبيرة للحفاظ على البيئة، إلا أن هذا لم يواكبه تطور في الممارسات المحاسبية داخلها، إذ أنها لا تطبق المحاسبة الإدارية البيئية. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (الحسين، 2014) التي توصلت إلى أنه لا يوجد تطبيق فعلي للمحاسبة البيئية وعلى الرغم من الواقع السلبي لتطبيق المحاسبة البيئية في المنشآت الصناعية في العراق. وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأن الهيئات المحلية تقوم بأداء بيئي متميز، كما أنها تبذل جهود للحفاظ على البيئة والحد من النفايات، إلا أن هذه المجهودات لم تواكب التطور في الممارسات المحاسبية داخلها، إذ أنها لا تطبق المحاسبة الإدارية البيئية، ولا زالت التكاليف البيئية بأنواعها المختلفة مخفية ضمن التكاليف الإضافية.

تاسعاً: توجد علاقة طردية (موجبة) بين واقع الحكم المحلي في فلسطين بشكل عام وبين (التنمية الاقتصادية الاجتماعية). وهذا يعني أن الحكم المحلي في فلسطين بواقعه الحالي يلعب دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية. وتفسر الباحثة هذه النتيجة في أن العلاقات الاجتماعية الطيبة هي أساس النجاح في غالبية المشاريع، ولا يختلف الوضع كثيراً في العلاقة بين الهيئات المحلية والمواطنين، فالمجالس البلدية التي تحافظ على علاقات طيبة مع المواطنين يساهم في نجاحها وبالتالي تقديمها الخدمة في أفضل شكل لها، وهذا ما يترتب عليه واقع حكم محلي سليم.

عاشرا: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تعزى لمتغير (البلدية أو الهيئة). مما يدل أن العاملين في البلديات والهيئات المحلية في فلسطين يختلفون في وجهات نظرهم حول واقع الحكم المحلي في فلسطين وذلك فيما يتعلق بكل من (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية، المساءلة والرقابة، إدارة الموارد المالية والاستثمارية، وكذلك المعوقات والتحديات) وكذلك الدرجة الكلية على حسب نوع البلدية أو الهيئة. وهذا يؤكد رفض الفرضية. وكانت الفروق واضحة لصالح بلدية دورا في جميع مجالات الدراسة. ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة العصار (2015) التي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدور البلديات في المساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في فلسطين تعزى لمتغير نوع الوظيفة (وزارة/ بلدية) لجميع المحاور.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة بسبب الاستقلالية التي تتمتع بها الهيئات المحلية في فلسطين، فكل هيئة تقوم بعملها ومخططاتها ومشاريعها وفقاً لرغباتها، ولكن ضمن إطار حدودها وصلاحياتها الممنوحة لها، لذلك من الطبيعي أن نجد آراء عينة الدراسة تختلف فيما بينها حسب متغير البلدية، فمثلاً تقوم بعض البلديات بأعمال وانجازات ومشاريع أكثر من غيرها، أو أنها تحقق درجة مرتفعة فيما يخص مجالات الدراسة، فتتوفر على المساءلة والرقابة والإدارة السليمة للموارد المالية، وفي ذات الوقت نجد أن بعض البلديات لا تقوم بمهامها وعملها على أكمل وجه، وهذا ما يترتب عليه اختلاف الآراء والتوجهات بين عينة الدراسة.

الحادي عشر: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تعزى لمتغير (تصنيف البلدية أو الهيئة). مما يدل أن الاختلاف في تصنيف البلدية أو الهيئة يؤدي إلى اختلاف وجهات نظر العاملين فيها حول واقع الحكم المحلي في فلسطين وذلك فيما يتعلق بكل من (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية، المساءلة والرقابة، إدارة الموارد المالية والاستثمارية، وكذلك المعوقات والتحديات) وكذلك الدرجة الكلية. وهذا يؤكد رفض الفرضية. وكانت الفروق واضحة لصالح البلديات ذات التصنيف (A).

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة رجعي (2008) التي توصلت إلى وجود فروق ظاهرية بين استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير تصنيف البلدية. وكذلك تتفق مع دراسة الداعور (2008) التي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية من وجهة نظر أعضائها تعزى إلى متغير تصنيف البلدية. وأيضاً دراسة (غراب، 2016) ودراسة (الفرا، 2015)، ودراسة (صباح، 2013).

وتفسر الباحثة هذا الاتفاق الكبير في ضوء النتيجة التي توصلت إليها دراستها في أن المجالس البلدية ذات التصنيف المرتفع تقوم بأعمال وإنجازات ومشاريع أكثر من البلديات ذات التصنيف المنخفض، كما أن هذه البلديات لا تعيش ذات الظروف الخارجية، فالبلدية التي تمتلك تصنيف مرتفع تقدم خدمات على مستوى الواقع التنموي أكثر من البلدية ذات التصنيف المنخفض. كما أن هذه التصنيفات تتسجم مع قرار وزارة الحكم المحلي الصادر بتاريخ 1998/4/20، والذي أخذ بعين الاعتبار قدم البلديات وخبرتها في تطبيق الأنظمة والقوانين وكذلك امكانياتها المادية والبشرية المتوفرة، ومستوى الخدمات المقدمة من قبلها على المستوى الكمي والنوعي.

ثاني عشر: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تعزى لمتغير (المركز الوظيفي). مما يدل أنه مهما كان الاختلاف في المركز الوظيفي لدى العاملين في البلديات والهيئات المحلية في فلسطين فإنهم لا يختلفون في وجهات نظرهم حول واقع الحكم المحلي في فلسطين وذلك فيما يتعلق بكل من (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية، المساءلة والرقابة، إدارة الموارد المالية والاستثمارية، وكذلك المعوقات والتحديات) وكذلك الدرجة الكلية. وهذا يؤكد قبول الفرضية.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة صوافطة (2011) التي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى جاهزية بلديات (أ و ب) في الضفة الغربية لإدارة مسؤولية ضريبة الأملاك ورخص المهن تعزى لمتغير طبيعة العمل.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة ان مسألة صلاحيات الهيئات المحلية واضحة قانوناً، كما أن الموظف حسب طبيعة عمله وبحكم ممارسته لحيثياته المختلفة يستطيع إبداء رأيه في مدى جاهزية مكان عمله لأداء مهمة معينة أم لا، ولهذا ظهر ارتباط بين المركز الوظيفي وواقع الحكم المحلي في فلسطين.

الثالث عشر: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في واقع الحكم المحلي في فلسطين والمتمثل في كل من (اللامركزية والاستقلالية، الديمقراطية، إدارة الموارد المالية والاستثمارية) من وجهة نظر العاملين فيه تعزى لمتغير (سنوات الخدمة). مما يدل أنه مهما كان الاختلاف في سنوات الخدمة لدى العاملين في البلديات والهيئات المحلية في فلسطين فإنهم لا يختلفون في وجهات نظرهم حول واقع الحكم المحلي في فلسطين. وهذا يؤكد قبول الفرضية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة صوافطة (2011) التي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى جاهزية بلديات (أ، و ب) في الضفة الغربية لإدارة مسؤولية ضريبة الأملاك ورخص المهن تعزى لمتغير سنوات الخبرة. وكذلك تتفق هذه النتيجة مع دراسة الداعور (2008) التي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية من وجهة نظر أعضائها تعزى إلى متغير سنوات الخبرة في المجالس البلدية.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة في أن متغير سنوات الخبرة ليس بالضرورة أن له الحكم الصحيح على أمر من الأمور التي تتعلق بالعمل. كذلك إن تطبيق معايير واقع الحكم المحلي السليم يتطلب عمل مؤسسي وليس عمل فردي، فالمؤسسة ككل هي من تقوم بتطبيق هذه المعايير ممثلة بالهيئة المحلية التي تضع السياسات العامة ثم تتولى إدارات البلدية المختلفة عملية التنفيذ، أضف لذلك إن انتخابات الهيئات المحلية تفرز مجالس بلدية ذات مرجعيات سياسية مختلفة، وبالتالي أصبحت مرجعية العمل البلدي هي الأنظمة والقوانين والشفافية والمشاركة.

الرابع عشر: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تعزى لمتغير (المؤهل العلمي). مما يدل أن الاختلاف في المؤهلات العلمية لدى العاملين في البلديات والهيئات المحلية في فلسطين لا ينتج عنه اختلافاً في وجهات نظرهم حول واقع الحكم المحلي في فلسطين. وهذا يؤكد قبول الفرضية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حسيبا (2006) التي جاء فيها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة واقع الهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية تعزى لمتغير الدرجة العلمية. وكذلك اتفقت هذه النتيجة مع دراسة صوافطة (2011) التي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى جاهزية بلديات (أ و ب) في الضفة الغربية لإدارة مسؤولية ضريبة الأملاك ورخص المهن تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

في حين تختلف هذه النتيجة مع دراسة رجعي (2008) التي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أعضاء المجالس البلدية نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة في بلديات جنوب الضفة الغربية وفقاً لمتغير المؤهل العلمي. وكذلك دراسة الداعور (2008) التي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية من وجهة نظر أعضائها تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

وتفسر الباحثة النتيجة السابقة، في أن اختلاف المؤهل العلمي لا يعني الاختلاف في التفكير، فمقياس التقييم في التفكير وليس في المؤهل العلمي الذي يحمله الإنسان.

الخامس عشر: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تعزى لمتغير (النوع الاجتماعي). مما يدل أن العاملين الذكور في البلديات والهيئات المحلية في فلسطين لا يختلفون في وجهات نظرهم عن الإناث حول واقع الحكم المحلي في فلسطين. وهذا يؤكد قبول الفرضية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حسيبا (2006) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة واقع الهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية تعزى لمتغير الجنس. وكذلك تتفق مع دراسة

الداعور (2008) بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية من وجهة نظر أعضائها تعزى إلى متغير الجنس، فقد كان هناك تقارب واضح في مدى تطبيق هذه المعايير من وجهة نظر أعضاء البلديات وعلى اختلاف جنسهم.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة في أن المجتمع الفلسطيني مجتمع منفتح يتساوى فيه الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، والمعيار الوحيد المعتمد في التمييز إنما هو معيار الكفاءة فقط وليس النوع الاجتماعي، فقد وصلت المرأة الفلسطينية إلى كل ما وصل إليه الرجل من مناصب قيادية في السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية. كما أن أعضاء المجلس البلدي وصلوا إلى عضويتهم بطريق الانتخابات التي أفرزت الأكثر كفاءة، وأخرجت النخب من الجنسين.

## 2.5 استنتاجات الدراسة

أولاً: على الرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني، إلا أن الهيئات المحلية الفلسطينية تمكنت من مواجهة هذه الظروف وتخطيها، ومنح المواطنين الخدمات المحلية الكافية لهم، لكن هذه الخدمات متوسطة تحتاج إلى التطوير والاستحداث والعمل المستمر، بما يتلاءم مع التطورات العالمية، ورضا المواطنين، مع ضرورة التركيز على متطلبات المجتمع الفلسطيني. وخير دليل على ذلك مساهمة الحكم المحلي المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية المالية والاستثمارية.

ثانياً: يتوفر في فلسطين نظام حكم محلي وإدارة محلية جيد ، بحيث يتمتع الحكم المحلي في فلسطين بدرجة مرتفعة من اللامركزية والاستقلالية والديمقراطية وإدارة الموارد المالية والاستثمارية، ومع ذلك يبقى هذا النظام يحتاج إلى العمل المستمر وتكثيف الجهود خصوصاً فيما



يخص مجال المساءلة والرقابة، وأيضاً مواجهة التحديات والمعوقات التي تواجه نظام الحكم المحلي الفلسطيني.

ثالثاً: إن الدرجة الكلية حول التنمية الاقتصادية البيئية والاجتماعية في الحكم المحلي في فلسطين كانت مرتفعة. وهذا يعني أن الحكم المحلي في فلسطين بواقعه الحالي يلعب دوراً كبيراً في تحقيق هذا النوع من التنمية.

رابعاً: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه تعزى لمتغيرات (البلدية أو الهيئة، تصنيف البلدية أو الهيئة، سنوات الخدمة، المؤهل العلمي). أما متغيرات (المركز الوظيفي، المؤهل العلمي، النوع الاجتماعي)، فلاحظت الباحثة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع الحكم المحلي في فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه.

خامساً: يواجه الحكم المحلي في فلسطين مجموعة من المعوقات والتحديات، أهمها: تحكم الاحتلال بالأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية، ونقص الموارد المادية اللازمة لتنفيذ المشاريع والخدمات، وعدم وضوح الرؤية لدى المواطنين حول حاجاتهم المطلوبة من الحكم المحلي.

### 3.5 توصيات الدراسة

توصلت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تحسين دور الحكم المحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين، وذلك كما يلي:

أولاً: يجب على الهيئات المحلية أن تهتم بدور المواطن في الرقابة وإعداد الموازنات، أو الإفصاح والمعلومات مكشوفه ومتاحه للجمهور ، وبناء رؤية واضحة للمواطنين حول حاجاتهم من الحكم المحلي .

ثانياً: قيام الهيئات المحلية بالعمل على تفعيل دور المواطن والمشاركة الجماهيرية في الخطط التنموية وعملية صنع القرار المحلي.

ثالثاً: قيام الهيئات المحلية بالعمل على تطبيق المحاسبة الإدارية البيئية كأحد أبرز أشكال مواكبة التطور في الممارسات المحاسبية داخلها.

رابعاً: السعي لاستكمال منظومة المشروعات الأساسية والضرورية في الأقاليم والمحليات من خدمية وتعليمية وصحية واجتماعية وصحية وأمنية وبلدية، وإصلاح الطرق والهواتف والمياه كي تنقلص الهجرة من المحافظات إلى العاصمة.

خامساً: تحديد نوع العلاقة من الناحية الفنية والإدارية بين الحكومة والهيئات المحلية بغرض تحديد المسؤوليات في عمليات إقامة المباني الحكومية والمحلية وإصدار الشهادات الميلادية وغيرها.

سادساً: ضرورة وجود بعض اللوائح التنفيذية الموضحة للقوانين المنظمة لعمل الهيئات المحلية.

سابعاً: التأكيد على استقلالية الهيئات المحلية الفلسطينية بشكل كامل وبيان مدى العلاقة بينها وبين وزارة الحكم المحلي.

ثامناً: ضرورة قيام لجان التدقيق الدوري بعملها على أكمل وجه بما يشمل دعم لجان التحقيق بموارد بشرية وفنية كافية لسد الاحتياجات الضرورية وتغطية كافة الهيئات المحلية.

تاسعاً: رفع الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية وجود الهيئات المحلية، وضرورة التعاون معها، وتسديد كافة الرسوم كالمياه والكهرباء وغيرها، واتخاذ الإجراءات القانونية السليمة في حالة وجود أي مخالفات قانونية صادرة عن هذه الهيئات، وعدم التردد في تقديم الشكاوى وفق الأنظمة والإجراءات المتبعة.

### قائمة المصادر والمراجع

- أبو رحمة، محمد. (2008). مدى توفر مقومات تطبيق نظام الموازنات على أساس الأنشطة (ABB) في بلديات قطاع غزة - دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- أبو سمرة، سفيان. (2006). دور البلديات والهيئات المحلية في تنمية المجتمع المحلي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- إسماعيل، عبد الرحمن و عريقات. (1999). حربي، مفاهيم أساسيات في علم الاقتصاد الكلي، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، عمان.
- إسماعيل، عبد الكريم سعيد أسعد. (2005). دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- اشنية، محمد وحباس، أسامة. (2004). البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين: النشأة، الوظيفة، ودورها في التنمية الاقتصادية، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، رام الله.
- آكلي، زكية ووكافي، فريدة. (2017). التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف ميله، الجزائر.

- الأمين، محسن. (2015). أثر الحكم المحلي على التنمية الشاملة في جزر القمر، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- بارود، نعيم. (2005)، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله.
- بدوان، عرين. (2020). نظام النزاهة المحلي في الهيئات المحلية: بلدية سلفيت نموذجاً، سلسلة تقارير رقم 180، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، رام الله.
- بكري، كامل. (1999). التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت.
- بوعيطه، عبد الرزاق ووبوقرة، عيسى. (2018). الحكم المحلي الرشيد ودوره في تحقيق التنمية المحلية: حالة الجزائر، مجلة الميادين الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، مجلد 1، عدد 1، الجزائر.
- جامعة بيرزيت. (2002). تقرير التنمية البشرية، برنامج دراسات التنمية، رام الله.
- الجمل، محمد حامد. (1961). ديمقراطية الحكم المحلي، دار النهضة العربية، القاهرة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2008). مسح التجمعات السكانية، النتائج الأساسية، رام الله، فلسطين.
- حسيبا، سناء. (2006). واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الخلايلة، محمد. (2009). الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من مصر والأردن وبريطانيا، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- الدراويش، عبد الحليم محمود سليمان. (2017). الاستحقاقات المؤسسية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في بلديات جنوب محافظة الخليل من وجهة نظر الإدارة التنفيذية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، أبو ديس.

- الربابعة، فاطمة علي محمد. (1995). دور مجالس الخدمات المشتركة في التنمية المحلية في الأردن: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن.
- رجعي، محمد عوني خليل. (2008). اتجاهات أعضاء المجالس البلدية نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة في بلديات جنوب الضفة الغربية وعلاقتها بالأداء المتوقع، رسالة ماجستير، جامعة القدس، أبو ديس.
- الزعبي، خالد. (1993). تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها من نظم الإدارة المحلية- دراسة مقارنة، مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان.
- الزهيان، عبد الرحمن. (1999). الإدارة المحلية في المملكة بدأت حينما تتمنى دول العالم، مجلة الأمل، العدد 18.
- الشرفات، علي. (2010). التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ط1، دار جليس الزمان، عمان.
- شهوان، أسامة. (2015). الادارة المحلية والحكم المحلي، جامعة القدس المفتوحة، عمان.
- صالح، أسامة كامل خليل. (2012). نحو إدارة أنجع للمساعدات المقدمة للهيئات المحلية الفلسطينية دراسة حالة "صندوق تطوير وإقراض البلديات"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، أبو ديس.
- صوافطة، نائلة محمود. (2011). مدى جاهزية بلديات (أ و ب) في الضفة الغربية لإدارة مسؤولية ضريبة الأملاك ورخص المهن، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- طه حسن، احمد. (2008). المؤشرات المفاهيمية والعلمية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- عبد العاطي، صلاح. (2005). الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين، المكتبة المركزية، غزة.

- عبد الوهاب، سمير. (2009). الحكم المحلي في ضوء التطورات المعاصرة مع دراسة خاصة لمصر ودول مجلس التعاون الخليجي، مركز الدراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة.
- عبد ربه، حسن. (2009). دور المجالس المشتركة في الضفة الغربية في التنمية والحكم المحلي، رسالة ماجستير، جامعة القدس.
- عبدالوهاب، سمير. (2010). اللامركزية والحكم المحلي: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.
- عريقات، حربي. (2000). مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط2، عمان.
- العسل، إبراهيم. (2006). التنمية في الفكر الإسلامي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- العكر، فوزي وآخرون. (2005). الإدارة المحلية في فلسطين والعالم العربي، مقرر رقم (4401)، برنامج الإدارة والريادة، جامعة القدس المفتوحة.
- العكش، فوزي عبد الله. (1988). الحكم المحلي والإدارة المحلية: الأسس والتطبيقات، المطبعة العصرية، ط 2، العين.
- العكش، فوزي والأعرج، حسن وجبر، هشام. (1998). الإدارة المحلية في فلسطين والعالم العربي، منشورات جامعة فلسطين المفتوحة، عمان.
- العكش، وآخرون. (1996). الإدارة المحلية في فلسطين والعالم العربي، ط 1، جامعة القدس المفتوحة.
- عليمات، خالد عيادة نزال. (2015). انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الأردن"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.
- عمرو، عدنان. (2009). الادارة المحلية في فلسطين، منشأة المعارف، الإسكندرية.

- العيسوي، إبراهيم. (2000). التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، مكتبة مصر.
- غراب، إبراهيم خليل عبد الفتاح. (2016). دور الموازنات كأداة تخطيط لاستغلال الموارد المالية في بمديات قطاع غزة (دراسة تطبيقية في فلسطين)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- غفاري، فاطمة وزحوط، زكرياء. (2018). دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية. رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور - الجلفة، الجزائر.
- القاروط، محمد. (2008)، مقالات في الإدارة وعن الهيئات المحلية، وزارة الحكم المحلي، الطبعة الأولى، رام الله.
- القرشي، مدحت. (2010). التنمية الاقتصادية - نظرات وسياسات وموضوعات-، دار وائل للنشر، عمان.
- القرشي، محمد صالح تركي. (2009). علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان.
- كايد، عزيز. (2017). دراسة حول نظام النزاهة المحلي في بلدية الخليل، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، رام الله.
- الكرد، محمود محمد. (2015). دور الجامعة بغزة في التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي الفلسطيني من وجهة نظر رؤساء الأقسام ومجلس الإدارة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة.
- ليلو، مازن. (2008). القانون الإداري، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك.
- محمود، قاهر حافظ عبد الله. (2012). استراتيجية تنمية مجالس الخدمات المشتركة في شمالي الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- مختاري، وفاء. (2014). الهيئات اللامركزية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

- المصري، غسان. (2009). العلاقة بين مؤسستي المحافظات والبلديات وانعكاس ذلك على أدائهما في مناطق الضفة الغربية (1994 - 2004)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- مصطفى، مسعود. (1990). أقاليم الدولة الإسلامية بين اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، مصر.
- المعاني، أيمن، وأبو فارس، محمود. (1995). نظرية الإدارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الأردنية الهاشمية، مركز ياسين، عمان.
- واضح، فواز وعبد الصمد، عبد الباسط وبوسالم، أبو بكر. (2018). مساهمة البلدية في نجاح برامج التنمية المحلية في الجزائر. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف ميله، الجزائر.
- وزارة الحكم المحلي. (2009). عرض وتحليل لثلاث نظم حكم محلي، وزارة الحكم المحلي، رام الله فلسطين.
- وزارة الحكم المحلي. (2012). تعريف بدوائر الحكم المحلي، منشورات العلاقات العامة والاعلام.
- وزارة الحكم المحلي. (2015). الإطار الاستراتيجي لوزارة الحكم المحلي 2010-2014، رام الله، فلسطين.
- وزارة الحكم المحلي. (2016). استراتيجية قطاع الحكم المحلي 2017-2022، رام الله.
- ولد حامدون، سليمان. (2006). اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، المجلد الخامس، ليبيا.



## المراجع الأجنبية

1. Craig Young (2000) “Local Government, Local Economic Development and Quality of Life in Poland”, February 2000, Geojournal 50 (2), pp 225-234.
2. Kathleen Hamill and Zena Ali-Ahmad (2008), Local Government in Post-Conflict Countries: Lebanon Case Study. Workshop on Local Government in Post-Conflict Situations: Challenges for Improving Local Decision Making and Service Delivery Capacities.
3. Rani D. Mullen. (2007). Does Local Governance Matter? The Relationship Between Village and Walfer in Indiana State, A Dissertation Presented to the Faculty of PRINCETON UNIVERSITY in Gondidacy for the Degree of DOCTOR of Philosophy, Jan 2007.

## المواقع الالكترونية

- الصوراني، (2006): البلديات والنقابات المهنية في فلسطين، الحوار المتمدن، الرابط الالكتروني ([www.ahewar.org/debat/files/87009.dos,23.05.2008](http://www.ahewar.org/debat/files/87009.dos,23.05.2008))

الملاحق

ملحق رقم (1): الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعه الخليل / كلية الدراسات العليا

برنامج الإدارة العامة

استبانة

أخي الكريم/ أختي الكريمة /المحترمين:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان:

"واقع الحكم المحلي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين"

وذلك استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير من كلية الدراسات العليا، وقد تم بناء هذه الاستبانة بغرض جمع البيانات اللازمة، لذا نرجو التكرم بالإجابة عن أسئلتها وفقراتها، علماً بأن البيانات التي تحويها هذه الاستبانة هي لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم الحفاظ على سريتها.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثة: أسماء أبو ماريا

إشراف الدكتور: أسامة شهوان

القسم الأول: البيانات الأولية:

يرجى وضع إشارة (×) داخل مربع الإجابة التي تتفق مع حالتك.

اسم البلدية أو (.....)

بلدة

مدينة

موقع البلدية أو الهيئة:

مخيم

قرية

A

A Plus

تصنيف البلدية أو

B

الهيئة:

أنثى

ذكر

النوع الاجتماعي:

نائب رئيس البلدية أو الهيئة

رئيس البلدية أو الهيئة

المركز الوظيفي:

رئيس دائرة أو قسم

مدير البلدية أو الهيئة

غير ذلك (.....)

من 5 - 10 سنوات

أقل من 5 سنوات

سنوات الخدمة:

من 16 - 20 سنة

من 11 - 15 سنة

أكثر من 20 سنة

بكالوريوس

دبلوم فأقل

دكتوراه

ماجستير

المؤهل العلمي:

القسم الثاني: (فقرات الاستبانة): يتضمن مجالين على النحو الآتي:

الرقم	المجال الأول: (واقع الحكم المحلي في فلسطين)	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
<b>(1) اللامركزية والاستقلالية</b>						
1	تمثل الهيئات المحلية أهم المرجعيات للقضايا المحلية التي تخص المواطنين.					
2	تمتلك الهيئات المحلية حرية اتخاذ القرارات في المسائل ذات الشأن المحلي.					
3	العلاقة بين الهيئات المحلية والجمهور علاقة مفتوحة باتجاهين دون الحاجة إلى مرجعية السلطة المركزية.					
4	تمتلك الهيئات المحلية الصلاحيات الكافية من أجل القيام بالفعاليات التي تتعلق بمتابعة المشاكل والاحتياجات المحلية وطرق علاجها وتنظيمها.					
5	تمتلك الهيئة المحلية رؤية مستقبلية خاصة ومستقلة للأوضاع الحياتية الخاصة بالمواطنين ومستقبلهم.					
6	لدى الهيئات المحلية خطط وأهداف وبرنامج مرحلي لتحقيق هذه الأهداف فيما يخص المنطقة والمواطنين.					
<b>(2) الديمقراطية</b>						
7	تقوم الهيئات المحلية بممارسة التشاور مع المواطنين في الأعمال والنشاطات التي تقوم بها.					
8	تعمل الهيئات المحلية على عقد الاجتماعات الشعبية مثل الندوات والورشات.					
9	تتيح الهيئة المحلية فرصة التعبير لدى المواطنين.					
10	يتم تشكيل المجالس المحلية بناء على آراء المواطنين وتطلعاتهم.					

					يوجد تمثيل نسوي في الهيئة المحلية	11
<b>(3) المساءلة والرقابة</b>						
					تتبع الهيئات المحلية مبدأ الشفافية من خلال إتاحة المعلومات المتعلقة بالمشاريع وطرق تنفيذها للجمهور.	12
					تتبع الهيئات المحلية سياسة المكاشفة والمواجهة مع الجمهور.	13
					تبادر الهيئات المحلية بنفسير أي غموض أو التباس في القوانين أو الأعمال الناتجة عن المعوقات المحلية.	14
					تعمل الهيئة المحلية على نشر تقارير مالية سنوية للجمهور.	15
					تعمل الهيئة المحلية على نشر تقارير إدارية سنوية للجمهور.	16
					يوجد درجة كافية من الإفصاح والمعلومات المتاحة مكشوفة للجمهور من قبل الهيئات المحلية.	17
					تهتم الهيئات المحلية بدور المواطن في الرقابة وإعداد الموازنات.	18

					الرقم	
أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما	المجال الأول: (واقع الحكم المحلي في فلسطين)	
<b>(4) إدارة الموارد المالية والاستثمارية</b>						
					تبادر الهيئات المحلية بإقامة المشاريع التنموية والاستثمارية.	19
					تهتم الهيئات المحلية بتوفير احتياجات المواطنين من خدمات.	20
					تعمل الهيئات المحلية على توفير الدعم اللازم لتقوية البنية التحتية وتدعيمها.	21
					تسعى الهيئات المحلية إلى تقديم الخدمات المطلوبة في وقتها دون تأخير.	22
					تساعد الهيئات المحلية في توفير كافة احتياجات المواطنين من الماء.	23
					تساعد الهيئات المحلية في توفير كافة احتياجات المواطنين من الكهرباء.	24
					تساعد الهيئات المحلية في توفير كافة متطلبات المواطنين من الخدمات المحلية.	25
					تسعى الهيئات المحلية إلى تطوير الواقع التنظيمي لديها من خلال الحوافز المادية.	26
					تسعى الهيئات المحلية إلى تطوير الواقع التنظيمي لديها من خلال الحوافز المعنوية.	27
<b>(5) المعوقات والتحديات</b>						
					عدم وضوح الرؤية لدى المواطنين حول حاجاتهم المطلوبة من الحكم المحلي.	28
					تحكم الاحتلال بالأراضي الفلسطينية.	29
					تحكم الاحتلال بالموارد الطبيعية الفلسطينية.	30
					التداخل والتعارض في الصلاحيات بين هيئات الحكم المحلي والمحافظين.	31
					الفوضى في تقديم الخدمات (وتعدد الجهات التي تتولى تقديمها).	32

					33	عدم تعاون المواطنين مع مساعي الهيئات المحلية نحو التطوير.
					34	نقص الموارد المادية اللازمة لتنفيذ المشاريع والخدمات.
					35	البناء التنظيمي للهيئات المحلية.
					35	التناقضات الحزبية.
					36	المعارضات العشوائية.
					37	المركزية الشديدة في التنظيم الداخلي تقف عائقاً أمام إتاحة الفرصة لمشاركة الطواقم الوظيفية في وضع التصورات والخطط

الرقم	المجال الثاني: (دور الحكم المحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين)	درجة كبيرة جداً	درجة متوسطة	درجة ضعيفة جداً	درجة ضعيفة جداً
<b>البعد الأول: التنمية الاقتصادية المالية والاستثمارية</b>					
1	تقوم الهيئات المحلية برصد الاحتياجات المحلية.				
2	تقوم الهيئات المحلية بإعداد الموازنات التقديرية بدقة.				
3	تسعى الهيئات المحلية إلى رفع مستوى التنمية المالية من المشاريع الاستثمارية القائمة.				
4	تسعى الهيئات المحلية إلى توفير الدعم المالي الكافي لبناء المؤسسات المحلية.				
5	تشجع الهيئات المحلية المستثمرين على إقامة المشاريع الاستثمارية.				
6	تقوم الهيئات المحلية بتنمية إيراداتها من خلال إقامة المشاريع الربحية.				
7	تتبع الهيئات المحلية كافة السبل التي تساهم في ترشيد الاستهلاك وخفض مستوى الإنفاق.				
8	تهتم الهيئات المحلية بتوطيد علاقات الشراكة مع الشركات الاستثمارية المحلية.				
9	تهتم الهيئات المحلية بتوطيد علاقات الشراكة مع الشركات الاستثمارية الدولية.				

					توفر الهيئات المحلية برامج تخفيضات وحسومات مالية للمواطنين الملتزمين	10
					تعمل الهيئات المحلية على جدولة الديوان بطريقة تضمن استطاعة المواطنين على السداد	11
					تقوم الهيئات المحلية بتنمية مجال الخدمات التي تحقق أقل التكاليف على المواطنين	12
<b>البعد الثاني: التنمية الاقتصادية البيئية</b>						
					تساهم الهيئات المحلية في تطوير الخدمات الصحية.	13
					تساهم الهيئات المحلية في تطوير خدمات الإنارة وتوفير الطاقة.	14
					توفر الهيئات المحلية كافة الإمكانيات اللازمة لتطوير المرافق العامة.	15
					تعمل الهيئات المحلية على تطوير أنظمة الحماية الإلكترونية مما يقلل من الثغرات والحد من الأعمال غير القانونية كالسرقات وغيرها.	16
					تأخذ البلدية أو الهيئة المحلية بعين الاعتبار التأثيرات البيئية للمشاريع الاستثمارية	17
<b>البعد الثالث: التنمية الاقتصادية الاجتماعية</b>						
					تهتم الهيئات المحلية برفع مستوى جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين.	18
					تهتم الهيئات المحلية برضا المواطنين عن الخدمات التي تقدمها	19
					تحرص الهيئات المحلية على بناء علاقات طيبة مع المواطنين	20
					تشجع الهيئات المحلية المواطنين على بناء المشاريع الاستثمارية من خلال تسهيل الحصول على الخدمات المحلية المطلوبة	21
					تهتم الهيئات المحلية بأراء المواطنين ووجهات نظرهم وانتقاداتهم	22
					تبادر الهيئات المحلية في طرح المشاريع المحلية الصغيرة لدعم الوضع الاقتصادي للعائلات الفقيرة	23
					توفر الهيئات المحلية فرص عمل للعاطلين عن العمل وذوي الأسر المحتاجة	24

شكراً لتعاونكم

قائمة المحكمين الاستبانة

- دكتور سمير ابو زنيد
- دكتور محمد الجعبري

• دكتور عبدالفتاح ابو شكر

• دكتور فارس مجاهد